


۹۷۰۵-ن

|                         |                  |   |
|-------------------------|------------------|---|
| کتابخانه مجلس شورای ملی |                  |  |
| کتاب                    | الاقتصاد         |   |
| مؤلف                    | شیخ طوسی         |   |
| موضوع                   | شماره قفسه ۱۰۵۴۴ |   |
|                         |                  | شماره ثبت کتاب  |
|                         |                  | ۱۶۱۴۳   |

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۵۴۴  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۵۴۴

بیت  
۵ ۷ ۶ ۱

۹۵  
۱/۵

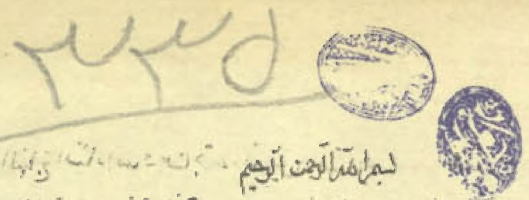
کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۵۴۴  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۵۴۴  
۱۳۰۲









لعل هذا لا يتبين اليقين  
 الجدل على سبيل فقه وبيان حقيقة كونها ذات فاعلة وكونها لا فاعلة لعل الفكر الجليل على  
 جليل فوله عليه وكم موافقة وحلى الله على سيدنا عيسى وخطامه صفيته محمد النبي المصطفى  
 من اشراف العاصم وكرم المناسك وعلى اشد الطيبين الائمة العاشدين النجوم الزاهرة والفرز  
 الباهرة وسلم ثلها **وجهد** فانه ممثلا ما سجد الشيخ الاصل اطل الله بقاءه وعصمته  
 اوليا لم يطول ايامه واستدار زمانه وجعل ما خوله من محنة العلم واهله وما يباهى به الدين  
 من الهمة اليه وجعل له ما يكسبه الحال عاجلا وبها الى احوال **مختصر**  
 على بيان ما يجب اعتقاده ومعرفة ويلزم العمل به والمصير اليه لا لا يتوقفه تكلفه حال من  
 الاحوال وان اقرب دلالة باهية واضحة وبراهين قوية لا اطول القول فيها فبما ولا أقصر  
 من الايمان على العرض بمحضه ونه واستعد ذلك بما يجب العمل به من العبادات على وجه الاستعداد  
 مما لا يستغنى عنه فان اكتب المعجزة في الاصول والفرع كثيرة غيرها بما يسو له عبدا ومختصة  
 لا تلة على العرض وانما تمثل ما سمع وعجب الى ما دعى اليه واشه ومن اهد استدل المعجزة  
 وآياه استال التوفيق فيما المرجح من جهة والمثولان من قبله **فصل** فيما يلزم المكلف  
 الذي يلزم المكلف اقران علم وعمل فالعلم تابع للعلم ومبني عليه والذي يلزم العلم به امران **الاول**  
 والعدل فالعلم بالتوحيد لا يتكامل الا بمعرفة خمسة اشياء **١** معرفة ما يتوصل به الى معرفة  
 الله تعالى **٢** معرفة الله على جميع صفاته **٣** معرفة كيفية استحقاقه لتلك الصفات  
**٤** معرفة ما يجوز عليه وما لا يجوز **٥** معرفة بان واحد لا تلة له في القدم والعدل  
 لا يتم العلم به الا بعد العلم بان افعاله كلها حكمة وصواب وان له ليس في افعاله قبح ولا اخلا  
 بواجب ومفارقة من ذلك وجوب معرفة خمسة اشياء **١** معرفة حسن التكليف وبيان شروط  
 وبما يتعلق به **٢** معرفة السوء وبيان شروطها **٣** معرفة الوعد والوعيد وما يتعلق بها  
**٤** معرفة الامانة وشروطها **٥** معرفة الاسرار والعرف والهي عن الذكر وانما انشا الله  
 ابراهيم فضلا فضلا من ذلك على احضار ما يمكن فافهمه واراد ذلك بما يجب العلم به من الاشياء

على هذه المناهج الشارحة ومن جهة التوفيق والتسديد **فصل** في ذكر بيان ما يتوصل به الى  
 العلم بما لا يدرك بالحواس **١** معرفة الاصول التي ذكرها في طريقها ولا يمكن الوصول الى  
 معرفتها من دون النظر والاعتناء بذلك لان الطريق الى المعرفة الاشياء وبها لا يمكن  
 زاولها ان يعلم الشيء ضرورة كونه مركوبا في العقول كالعلم بان الاثنين اكثر من الواحد  
 وان الجسم الواحد لا يكون في مكانين في حالة واحدة وان الجسمين لا يكونان في مكان  
 واحد في حالة واحدة والشيء لا يتغير من ان يكون ثابتا او متغيرا وغير ذلك مما هو مركوز  
 في العقول والثاني ان يعلم من جهة الادراك اذا ادركت وارفع النفس كالعلم بالثاني  
 والادراكات لسان الحواس والثالث ان يعلم بالاخبار كالعلم بالبلدان والوقائع **والرابع**  
 المثلوك وغير ذلك والرابع ان يعلم بالنظر والاستدلال والاعمال باسئلة ليس فاحمل من قول  
 الاول لان ما يعلم ضرورة لا يحتاج الى اعتناء فيه بل يقتضون عليه ولذلك لا يحتاجون في  
 الواحد لا يكون اكثر من اثنين وان الشئ لا يطابق الرابع وانما يعلم بالحدس في خلافه  
 في العقول وكيف يكون ان يكون من دونها وليس الادراك ايضا طريقا الى العلم بغيرها **السادس**  
 لا تلة لما ليس عند ربك من الخواص على ما يستند به ما بعد ولما كان مدركا هو  
 لا دركه مع صحة حواسنا وبقاها في الواقع المعقولة والخبر ايضا لا يمكن ان يكون طريقا الى  
 معرفة لان الخبر الذي هو العلم هو ما كان مستندا الى ملاحظة وادراك كالمثل وان  
 الوقائع وغير ذلك قد يتبين انه ليس عندك والخبر الذي لا يستند الى الادراك لا يجب  
 العلم الا بمرئيات جميع المسلمين بخبرون من عاينهم تصديقهم صلح فلا يحصل الخلق العلم  
 من لان ذلك طريقة الدليل فكذلك جميع الموحدين بخبرون الملاحظة بمحذوث العلم فلا  
 يحصل لهم العلم لان ذلك طريقة الدليل فاذا اطل ان يكون طريق معرفة الضرورة او  
 الشبهة او الخبر لم يبق الا ان يكون طريق النظر فان قيل ان يتم عن تقليد الايمان و  
 التقليد من قلنا التقليد ان ادعى قبول الغير غير محقق وهو حقيقة التقليد في ذلك فيجب  
 في العقول لا في غيره انما على الايمان كون ما يقتضيه حيل لا يقرره من الدليل والادراك



على ذلك في العقل فلا يبرهن العقل تقليد الواحد انه من تقليد الموجودات رضا  
 النظر والبحث عن ايماننا لا يجوز ان يتبين الحق والباطل فان قيل تقليد الحق دون الباطل  
 فلا العلم كونه محققا لا يمكن حصوله الا بالنظر لاننا ان علمنا بتقليد اخر ادى الى السلك وان  
 علمنا من دليل فالدليل الدال على وجوب المقول منه يخرج عن باب التقليد ولذلك لا يكون أحدنا  
 مقبلا للغير ان العصور فيما يقبله منه لقيام الليل على حقها فيكونه ليس يمكن ان يقال تقليدنا  
 ويرجع اليهم وذلك لان اكثرنا قد يكون على ضلال بل ذلك هو المتبادر المعروف الا ترى ان  
 الفرق الباطلة بالاصالة الى الفرق الحقية حرفة من كل وقيل من كنه ولا يمكن ان يعتبر ايضا  
 بالزهد والورع لان في مثل ذلك يفتق في الباطلين بل ذلك ترى وحيث انصارى على غاية  
 القناعة ورفض الدنيا مع انهم على باطل فاصلم بذلك اجمع فتباد التقليد فان قيل هذا الحق لا يورث  
 الى تقليد اكثر الخلق وتكثيرهم لان اكثر من تقنون من التقليد لا يعرفون ما يقولونه الفقهاء  
 والادباء والرواة والتجار وجههم العوام ولا يوردون الى ما يقولونه وانما يجتصم بذلك  
 طائفة يسيرة من المتكلمين وجميع من هذا لفهم يبدعهم في ذلك فيورثون الى تكثير الصعوبة  
 وانما يعين باهل الاصدار لانه معلوم ان اخرا من الصعوبة والتأويل لم يكلم بياكم فيه  
 المتكلمون ولا يجمع بينهم حرفا واحدا ولا نقل عنهم شئ فيه فكيف يقال مذهب يورث الى  
 تكثير اكثر الامم وتقليدنا وهذا باس ينفى ان يورث فيه ويرى عن مثل هذا غلط فاحش  
 ونحن بعيد وسؤ ظن لمن ادعى النظر المورث الى معرفة الله تعالى وليس كذلك بالنظر المأثورة  
 والمجاهدة والمجاهدة التي يتولد عنها المتكلمون ويخرجونهم فان جميع تلك صنعة  
 فيها فضيلة وان لم تكن داجية وانما اوجب النظر الذي هو المكنى في الادلة الموصلة الى توحيد  
 الله تعالى وتجليه ومعرفة بنية صفة ما جاز به وكيف يكون ذلك منها عنه وغيره  
 والحق في هذه المسئلة منه على احد الامم اظلم الاعلام المخرجة من القرآن وتفسيره  
 لم يقل لا يجب ان يجب عليك القول من غير ان يبرهن ذلك بل ان ذلك يعني القرآن من اوله  
 الى اخره التبيين على الادلة ووجوب النظر قال الله تعالى اوله ينظر وان لم يفت السماوات والارض

وخالق الله من شئ وقال افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى  
 الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت وقال الحق انفسكم افلا تبصرون وقال مثل  
 الاناس ما كفرهم من اى شئ خلقه من نطفة خلقه الاية وقال ان في خلق السموات  
 والارض واختلاف الليل والنهار لايات لاولي الابصار الى قوله انك لا تتخلف  
 الميعاد وقال لينظر الانسان الى طعامه انا صببنا الماء صبا ثم شققنا الارض شقا الى قوله  
 متاعا لكم والاعمال وقال ولقد خلقنا الانسان من سلافة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار  
 مكين الى قوله متبارك اسم احسن الخالقين وقال ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون ويقوم  
 يعقلون ولا يلهي الابواب لمن كان له قلب يعنى عقل وغير ذلك من الايات التي تعدادها  
 يطول وكيف يحث تعالى على النظر وبشارة على الادلة وينصها ويدعو الى النظر فيها ومع ذلك  
 يحثها ان ذلك لا يقو به الا على جاهل فاما من اولى اليه من الصعوبة والتأويل يعين واهل  
 الاصناف من الفقهاء والفضلاء والتجار والعوام فاقول ما نريد انه غير مسلم بل كلام الصعوبة  
 والتأويل يعين من ذلك وهو شايخ ذائع في خطب امير المؤمنين عليه السلام في الاستدلال  
 على الصانع الخلق على النظر والفكر في اثبات الله تعالى معروض مشهور وكذلك كلام الامم  
 من اولاده وعلماء المتكلمين في كل عصر معروفون مشهورون وكيف يحمد ذلك ويكره وجوده  
 وتقدروا عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اعلمكم بنفسه امركم بربه وقال امير المؤمنين في خطبته  
 المعرفة ادل عبادة الله معرفة واصل معرفة توحيد الله ونظام توحيد في الصفات عنه  
 لشهادة العقول ان من خلقه الصفات مخلوق وشهادته خلقه لاسيما مخلوق قال يضع  
 الله سيده عليه وبالعقول يعينه معرفة وبالنظر تثبت حجة معلوم بالدلائل مشهور  
 بالبينات الى اخر الخطبة وخطبة في هذا المعنى اكثر من ان تحصى وقال الحسن عليه السلام والله  
 ما بعد الله الا من عرفه فاما من لا يعرفه فبما ذكره هلكا ضلالا وشاربا به وقال الصادق  
 وحدث علم الناس في اربع اولها ان تعرف ذلك وانك ان تعرف ما صنع بك والملائكة ان  
 تعرف ما انزل عليك والواجب ان تعرف ما يخرجك من ذلك ثم انظر الى مثل ذلك الصعوبات



نعم ما فرغ الفناء من المائل ودونوه في كتبهم ودارت بينهم من المثلل بالاعتبة  
 لم يحيط لاحد من الصحابة والمناصبين بال ولا قل شي منه عن واحد منهم <sup>فيجب</sup> ان يكون  
 ذلك كله باطلا وان يقولوا ان الصحابة لم يكنوا عالمين عارفين بالشرع ناعني اجابوا  
 عن ذلك في الفروع بنوعها بناء على الاصول بعينها وهما ان يقول انهم كانوا عالمين بالشرعية  
 قلنا حدثت حوادث في الشرع لم تكن استخرجوا ادلتها من الاصول ولو سلمنا انهم كانوا عارفين بالشرع  
 عاقرين المتكلمين لم يدل على ما قلوه لان يجوز ان يكونوا عالمين بما هو على وجه الجملة وحجوا  
 بذلك من حد التقليد وتساؤلوا بالعبادة او الفقه او الفكرة ولم يفتقد لهم فيما اعتقدوه  
 شك ولا حظرت لهم شبهة يحتملون الاحكام فاستغوا بذلك وكانوا بذلك قد ادوا ما وجبوا عليه  
 والمتكلمون لما افرغوا وسعهم لعلم هذه الصناعة فطرت لهم شبهات ووردت عليهم خواصل  
 لم يمت حل ذلك والتفتيش عنه حتى لا يعود ذلك بالتقصص على ما علموه وكل من جري  
 مجراهم من تحط به هذه الشبهات فانه يلزمه حلها ولا يجوز له الاقتصار على علم الجملة فانه  
 لا يلزم له ذلك مع هذه الشبهة ومن لا يحيط له تلك البلاد والعدد له عنه ادلتها بعبادة  
 او فخر او دين فانه لا يلزمه التعلل فيه ولا البحث عن الشبهات حتى يلزمه التفتيش عنها والادلة  
 عليها وان فرضنا في احوال الناس من لم يحصل له علم الجملة ولا علم التفصيل وانما هو على تقليد  
 محض فانما هو محطى صال عن طريق الحق وليس يميز لنا ذلك فان قالوا اكثر من او ما رايه  
 اننا سالتهم عن ذلك لا يحسن الجواب عنه قلنا وذلك ايضا لا يلزم ان يكون عارفا على الجملة  
 وان تعذر ذلك عليه العبادة عما اعتقدوه واعتقدوا له في عمارة النفس لا يدل على بطلان ذلك  
 ولا انتقامه فان قيل قد ذكرتم انه يخرج الانسان عن حد التقليد بعلم الجملة ما حد ذلك  
 بليغوه لتفقد علم قلنا احوال الناس تختلف في ذلك ففهم من بكيفية الشيء اليسر ومنهم من  
 يحتاج الى اكثر منه بحسب كانه وفطنته وخاطرته حتى يزيد بعضهم على بعض الى ان يبلغ الحد  
 لا يجوز له الاقتصار على علم الجملة بل يلزمه علم التفصيل لكثرة خواطره وتوابع شبهاته وليس  
 يمكن حصر ذلك حتى لا يمكن الزيادة عليه ولا الغضار عنه فان قيل فينا حال بلواينا  
 مثلا

مثلا على وجه التقريب قلنا اما على وجه التقريب فاننا نقول ان من كثر في نفسه فهم انه  
 لم يكن موجودا ثم وجد نظفة ثم صار علقمة ثم مصغرة ثم عظما ثم جنيانا بطن امرئينا  
 ثم صار حيا فبقية مدة ثم ولد صغيرا فتقلب به الاحوال من صغير الى كبير ومن طفولة  
 الى روية ومن عدم عقل الى عقل كامل ثم الى الشيخوخة والى الهرم ثم الى الموت وغير ذلك  
 من احواله علم ان ههنا من يصرف هذا التصريف يفعل به هذا الفعل لانه يغير عن  
 فعل ذلك ههنا وحال غيره من اصابه حاله من الحجر من فعل ذلك ففعل بذلك انه لابد من  
 ان يكون هناك من هو قادر على ذلك بخلافه لانه لو كان مثله كان حكمه حكمه ويعلم انه  
 لابد ان يكون عالما من حيث ان ذلك في غاية الحكمة والاتساق مع علمه الحاصل بان بعض  
 ذلك لا يصدر من ليس بعالم وبهذا القدر يكون عالما باسما على الجملة وهكذا اذا نظر  
 في هذا ربيذ فينبت منه انواع الزرع والقرس ويصعد الى منتهى قمته ما يصير <sup>عظما</sup> ثم  
 يخرج منه انواع الفواكر والملاذ ومنه ما يصير زراعا يخرج منه انواع الاوقات ومنه  
 ما يخرج منه انواع السمومات الطبية ومنه ما يكون حبة في غاية الطيب كالعود <sup>ط</sup> والرز  
 وغير ذلك وكما انك الذي يخرج من بعض الأطباء والعلماء الذي يخرج من البحر فيعلم بذلك  
 ان مصير ذلك وصانعه قادر على كل شيء فانه ذلك وانما هو عجزه وعجز امثاله عن  
 ذلك فيعلم بذلك انه مخالف عن جميع اصابه يكون عارفا بما هو على الجملة ولكن انما <sup>نظر</sup>  
 الى السماء صاحبة نعمت الرياح ومنشأ السحاب ويصعد ولا يزال يتكاثف ويظهر فيه اعد  
 والبرق والصواعق ثم تزل منه من الريح العظيمة التي تجرى منها الانهار العظيمة والادوية  
 الوسيفة وما ياكل من فيه من البرد مثل الجبال كذلك في ساعة واحدة ثم يتبع السحاب  
 منثور الكواكب او قطع النسي والتم كان ما كان لم يكن من غير تراخ ولا زمان بعيد  
 بعيد منه انما لابد ان يكون من صرح ذلك منه قادر عليه متمكنا منه وانما مخالف له ولائله  
 فيكون عند ذلك عارفا بما هو وامثال ذلك كثيرة لا تقول بذكرها حتى عرف الانسان <sup>هنا</sup>  
 الجملة وفكر فيها هذا الفكر واعتقد اعتقادا فان مضى على ذلك ولم يتعبه خاطره <sup>ط</sup>



شبهة فهو ناجي تخلص واكثر من اشتمال اليه هو ان يكون هذه سفة وان بحث عن ذلك  
وعن حال ذلك فطرقة شبهات وخطرات وخطرات وادخل عليه قوم بلعدون ما حيزه عليه  
فحينئذ يلزم القسطن ولا تكفيه هذه المجلة ويجب عليه ان يتكلف البحث والنظر على ما  
سنبينه ليعلم من ذلك ويحصل له العلم على التفصيل ونحن نبين ذلك في الفصل الذي  
على هذا الفصل كما وعدنا بان ساء الله فان قيل اصحاب الجمل على ما ذكرتم لا يمكنهم ان  
يعبروا بصفات الله وما هو من عليه ولا يجوز مناه على طريق المجلة واذا لم يكن ذلك لم يكن  
ان يعلم ان افعله كلها حكمه ولا حسن التكليف ولا النبوات ولا الشبهات لان معرفة  
هذه الاشياء لا يمكن الا بعد معرفة الله تعالى على طريق التفصيل فلما يمكن معرفة جميع ذلك  
على وجه المجلة لانه اذا علم بما تضمنه من الافعال وجوب كونه قادرا على ما علم انه لا يجوز  
ان يكون قادرا بقدره محدثا لا بالانسان فيجب ان يكون في فعله وقد قرر ان المحدث  
لا يبدله من محدث وفاعله يجب ان يكون قادرا او لا فله لا يقدم كونه قادرا قبل ذلك  
لما صرح به تعالى فيعلم انه لم يكن قادرا بقدره محدثا كذلك لا امر لاجله علم العمل ولا  
نه بالقدرة عقيد دون مقدور فيعلم انه يجب ان يكون قادرا على جميع الاجسام من  
كل جنس على ما لا يتناهي لفقد التخصيص وكذلك اذا علم بالتحكم من افعله كونه عالما علم  
ان لا لاجله علم ما عليه لا احصا من لم يعلم دون معلوم اذا التخصيص هو العلم المحدث  
والعلم لا يقع الا من عالم فلا بد ان يتقدم كونه عالما لا يعلم محدثا ولا لاجله علم لا احصا  
له لمعلم دون معلوم فيعلم انه عالم بما لا يتناهي هو بكل ما يصح ان يكون معلوما فقد  
الاحصا من فيعلم انه لا يشبه الاشياء لانه لو اشبهها كان مثلها في كونه محدثا لان  
المثلين لا يكون احدهما قديما والاخر محدثا ويعلم انه غير محتاج لان الحاصلة من صفات  
الاجسام لا ينافي كونها جلب المنافع او دفع المضار وهما من صفات الاجسام فيعلم  
عند ذلك انه غني ويعلم انه لا يجوز عليه الزوينة والادراكات لانه لا يصح ان يبدل  
الا يمكن هو ومجمله جهة وذلك يقضي حدوده وقد علم انه قديم واذا علم انه عالم

جميع

جميع المعلومات وعلم كونه غنيا علم ان جميع افعله حكمه وصواب ولها وجه حسن وان لم يعلم  
بمضاد لان القبيح لا يتفعله الا من هو خا هل يتغير او محتاج اليه وكلاهما مستحيلان عنه فيقطع  
عند ذلك على جميع افعله من خلق الخلق والتكليف وفعل الامم وخلق الموزيات من  
الهوام والسمك وغير ذلك فليعلم ايضا عند ذلك صحة النبوات لان النبي اذا ادعى النبوة  
ونظر على يده علم محجز يحجز عن فعله جميع المحدثين علم انه من فعل الله ولو لا صدقه  
لما فعله لان تصديق الكذابين لا يحسن وقد امن من هو ذلك كونه عالما غنيا فاما علم صدق  
الانبياء بذلك علم صحة ما اتوا به من النبويات والعبادات فكونهم صادقين على الله  
وانه لا يتغير الخلق الا بما فيه مصلحتهم واذا ثبت له هذه العلوم فشاغل بالعبادة  
او العيشة ولم تخطر له شبهة ولا اورد عليه ما يوجب نفي علمه ولا تكفه في فرع ذلك  
لم يلزمه اكثر من ذلك وسمى ان يعلم به شبهة فان تصورها فادركه فيما علمه لم يضره خياله  
النظر فيها حتى يعلم الياسم له ما عليه وان لم يقوهرها فادركه لا اعتقاد انها قد تورطت في علمه  
لم يلزمه النظر فيها ولا التنازل بها وهذه احوال اكثر الهوام واصحاب المعاش و  
الترفين فانهم ليس يكادون يلقفون الرشبة تورط عليهم ولا يقبلون ولا يتصورون بها  
قاهرة فيما اعتقدوه بل ربما عرضوا عنها واستغنوا عن سماعها وادراكها وقالوا لا  
علينا ما علمناه وقد شاهدت جماعة هذه صورة فان هذه المجلة ما اشنا البصر من  
الجهل ونحن نبين في الفصل الذي يلي هذا ما يلزم من هو فوق هذا لا نحن نفي ونبحث  
وننظر في البرهان وان لم ينال في استيفار ذلك تكون قد ذكرنا امر الفريدين  
ربنا احوال الفتيان وهذا الموفق للصواب **فصل** في ذكر بيان ما يؤيد دعوى النظر  
فيه الى معرفة الله تعالى لا يمكن الوصول الى معرفة امارة بالنظر في حدوث ما لا يتناهي  
تحت مقدار الخلقين وهو الاجسام والاعراض المخصوصة كالالوان والطعوم و  
الارايح والقدرة والحياة والنبوة والنفاذ ما جرحه من ذلك فاما ما يدخل  
خبر تحت مقدار القدرة كالحرارة والكثافة والاعتمادات والاصوات فلا يمكن



بالنظر فيما الوصول الى معرفة احد والكلام في حدوث الاحياء اظهر لانها معلومة  
 ضرورية لا يحتاج في العلم بوجودها الى الدليل بل انما يحتاج الى الكلام في حدودها ثم يثبت  
 ان لها محدثا ايضا فيها فيكون ذلك علما بانها تتم الكلام في صفته ولذا في الكلام في حدوث  
 الاحياء طريقان احدهما ان نذكر على ما لم يثبت قديمه فيعلم انما محدثه لانه لا  
 واسطة بين القدم والحديث والثاني ان يبين انما يتبع المعاني الحديثة فيعلم ان حكمها  
 حكمها في الحدوث وبيان الطريق الاول هو ان الاحياء لو كانت قديمة لوجب ان تكون  
 في الاول في جهة من جهات العالم لان ما هي عليه من الحيز والجهة يوجب ذلك ثم لا يتخلو  
 كونها في تلك الجهة اما ان تكون النفس او الحيز قديم او بالفاعل فاما  
 بين فساد جميع ذلك علم انما يمكن قديمه فلا يجوز ان تكون في الاول في جهة بالفاعل  
 لان من شأن الفاعل ان يتقدم على فعله ولو تقدم فاعله عليها كانت محدثة لان القديم  
 لا يمكن ان يتقدم عليه غيره والحق الحديث لا يوجب صفة في الاول وكونها في الجهة للنفس  
 توجب استحالة انتقالها لان صفاتها نفس لا يجوز تغيرها وسرورها والاول معلوم ضرورة  
 صحة انتقالها فبطل ان يكون تلك النفس ولا يجوز ان تكون تلك النفس قديم لانها لو كانت  
 تلك لوجب اذا انتقل الجسم ان يبطل ذلك النفس لان وجوده منه على ما كان حوجب  
 كونها في الجهتين وذلك محال والانتقال لا يجوز على النفس لانه من صفات الجسم فبطل جميع  
 الاقسام وفيه بطلان جميعا بطلان كونها قديمة وموت كونها محدثة لانه لا واسطة بين  
 الامر من على ما بيناه وبيان الطريق الثاني ان يبين اربعة فصول الاول ان في حيز  
 مكان غيرهما الثاني ان يبين ان تلك المعاني محدثة الثالث ان يبين ان الجسم لم يستبقها  
 في الوجود الرابع ان ما لم يسبق الحديث يجب ان يكون محدثا والذي يدل على الفصل  
 الاول انما انما نعم ان الجسم يكون على صفات من اجتماع وحركة فتغير الا ان يصير  
 مفترقا وساكنة فلا بد من امر غيره لانه لم يكن امر غيره ليقع على ما كان عليه ولا يجوز  
 ان يكون ذلك الا من نفس الجسم ولا ما يرجع اليه من وجود او حدث او جسمية لان جميع

ذلك

ذلك يكون عليه حاصل مع انتقاله من جهة الى غيرها فكيف يكون هو المحدث  
 الصفات ولا يجوز ان يكون ذلك لعدم معنى لان عدم معنى لا اختصاص له بحيز ولا  
 جهة دون غيرها وكان يجب ان تتغير الاحياء كلها وتنتقل الى جهة تغيرها وذلك باطل  
 ولا يجوز ان تكون تلك بالفاعل لانه ان اريد بذلك انه فعل فيه معنى او يجب  
 لغيره انتقاله فذلك وثاق وهو المطلوب وان اراد ان الفاعل يجعله على هذه الصفات  
 ولم يفعل معنى فذلك باطل لان من شأن ما يتعلق بالفاعل من غير توسط معنى ان يكون  
 القادر عليه قادرا على احدث تلك الذات الا ترى ان من قد راعى احدثا كذا  
 بغير ان يجعله على جميع اوصافه من امره في وجهه وغير ذلك وكلامه لغيره لما يمكن  
 قادرا على احدثه لم يكن قادرا على جعله اسرارها وجهها والواحد منها قد راعى ان  
 يجعل الجسم متحركا وساكنة او متجمعا او متفرقا ونفسه قديمة ولا يتقدم على احدثه فذلك  
 غير ان هذه الصفات غير متعلقة بالفاعل فلم يبق بعد ذلك شيء يقول الا انه صاكنة  
 لمحيته والذي يدل على حدوث ذلك النفس ان الجميع اذا افرقوا والفرق اذا سكنوا  
 فلو ان يكون ذلك النفس الذي كان باقيا لا كان او انتقل عنه او عدم ولا يجوز  
 ان يكون موجودا كما كان لان ذلك يوجب كونه متجمعا مفترقا متحركا ساكنة لوجود  
 النفس معاقبة في حاله واحدة وذلك محال ولا يجوز ان يكون انتقل عنه لان  
 الانتقال من صفات الجسم دون العرض فلا بد لو انتقل لم يخل ان يكون انتقل حيا  
 ان لا يتقبل او وجه انتقاله ولو كان انتقاله جافرا لا يتصلح الى نفس الجسم وذلك يوجب  
 اثبات معان لا نهاية لها ولو وجه انتقاله لادى الى وجوب انتقال الجسم والمعلوم ان  
 الجسم لا يجب انتقاله ان لم يتقبله فاقول نعم في الاقسام الا ان راعى ذلك وان كان متحركا  
 لا جوار عدمه لانه قديم لنفسه وصفات النفس لا يجوز خروج الوصف عنها الا ترى  
 ان الواحد لا يجوز ان يكون بياضا ولا احمر عرضا ولا الحركة اعتمادا او غير ذلك لان  
 هذه الاشياء على ما هي عليه لتقسم فلا يجوز عليها التغير فلا يثبت عليها دل على انها



لم تكن قديمة واذا لم تكن قديمة وجب كونها محدثة والذي يدل على ان هذا الثابت  
وهو ان الجسم لم يخل منها هو انه معلوم ضرورة ان الاجسام المالم لا يخرج من ان يكون  
محمية او مفسدة او متحركة او ساكنة تثبت بذلك انها لا تتحد من الاجزاء و  
الانفراق ومن قال ان الاجسام كانت هيولى لا محبة ولا مفسدة وبما اسود بذلك  
انها كانت معدومة منها ما هو مجرد كما يقولون موهوب بالقوة وموجود في العلم ذلك  
عندنا ليس بوجود في الحقيقة وتعالى راد ذلك كان خلافا في العبادة لاهية به واما  
الفصل الرابع فالعلم به ضرورة لان من المعلوم ان كل ذاتين وجد اسماء لم تسبق احدهما  
الاخر فان كلهما حكم واحد في الوجود الا ترى انما اذا فرضنا ميلا وزياد وعمر في  
وقت واحد فلا يجوز ان يكون ذلك يكون احدهما اس من الاخر لان ذلك متناقض  
لكذلك انا علمنا ان الجسم سبق الحدث ولم يخل منه علمنا ان حكمه حكمه في الحدث وقيل  
من قال ان فيها معنى لا نهاية لها شيئا قبل شئ لا الى اول باطل لان وجود ما لانها  
له محال لان كان يصير من شرط وجود كل واحد منها ان يتقدم قبله الا انها لم تكن في شئ  
وجرى شئ منها البتة والعلوم خلافة على ان الغالب بذلك قدنا قضى لانه انا قال ان  
محدثه اتسعت لها اولها فاذا قال بعد ذلك لا اول لها اتسعت ذلك قدما وذلك متناقض  
وايضه فاذا قال الجسم قديما فاد ذلك وجوده في الاول فاذا سلم انه لم يخل من شئ  
فقد ثبت فيه شئ في الاول فالعلم الموجود في الاول لا يكون قدما فيكون ذلك جرمها  
عن كونها محدثة او يقول فيا لم يكن فيها شئ فيكون في وجوده في ان الجسم لم يخل  
من شئ وذلك فاسد فقد بان بهذه الجملة حدوث الاجسام ثم قل فيا بعد على ان  
لها صانعا فانها واما الطريق الثاني هو ان يبين ان ههنا معنى كالالوان والطعن  
والقدرة والحياة والتمتع والنفار وكما ان العقل وبنى ان احد من الخلق لا  
يحد على شئ منها فاعلم ان صانعها مخالف لما وبان ذلك ان الواحد منها قد يحد  
الداخي الى قبض الاسود وتويد الابيض او يحبس منها او يحد رعاها او يخل عقل

من العقل

من لا عقل له هو قاده مخصص عنه ممنوع والداخي متوفرة وبما في ذلك ويجوز  
مع اتحاد المحل لذلك فيقتدر ولا يحصل الا بوجه معقول الا انه ليس بمقدور له فذلك عند  
ذلك ان صانعها مخالف لها وبما بين لنا فيكون ذلك علما بانها على الجملة ما زاعرت  
بعد ذلك صفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز حصل علمه به على طريق التفصيل **فصل**  
في اثبات صانع العالم وبيان صفاته فاذا ثبت حدوث الاجسام بما قد ساء فادري  
يدل على ان لها محدثا هو ثابت في الشاهد من ان الكتابة لا بد لها من كاتب والبناء لا بد له من  
بان والنجاة لا بد لها من ناج وغير ذلك من الصانع واما وجوب ذلك فيها لحدوثها فيجب ان  
تكون الاجسام اذا ما كانت في الحدوث ان تكون بحاجة الى محدث فان قيل كيف تدعون العلم  
في ذلك وههنا من يخالف في ذلك ويقول الكتابة لا تعلق لها بالكاتب ولا البناء بالبناء  
ولا غير ذلك من الصانع وهو الاشعري واصحابه لان عندهم ان هذه الصانع لا يوجب  
السبب فيها واما في من فعل احد وحده قلنا الاشعري لم يدفع حاجة البناء الى بان ولا الكتابة  
الى كاتب وانما قال قاعها هو احد ذلك المحدث ونحن لم ندفع العلم بحاجة هذه الافعال الى  
المعين بل ادعينا حاجتها الى صانع في الجملة ثم هل هو القديم او الواحد منا موقوف على العقل  
ودليله هو انه يجب شئ في هذه الافعال يجب واجبا واحدا ويجب شئ في كل واحد  
فواضح ان كل واحد منها فلو كانت مقصلة لغيرها لما وجب ذلك كما لا يجب ذلك في طولها و  
قصرها وخلقا وههنا فالعلم يمكن متعلقة بها فالوجوب الذي اعتبرناه بطلانها  
بغيرنا فان قيل ما انكرتم ان يكون ذلك بالعادة دون ان يكون ذلك واجبا لانه ذلك  
فاسد من وجهين **١** ان ذلك يطل الفرق بين الواجب والمعتاد فيكون ذلك لا يلا  
فرق بينهما وان يقول كمثل انشاء البياض بالسواد بالعادة وحاجة العلم للحياة بالعادة  
وغير ذلك من الواجبات فتأتي شئ تفرق بينهما فهو شئ مشترك بين ان يكون ذلك  
واجبا او معتادا **٢** انه لو كان ذلك بالعادة لوجب ان يكون من لا يعرف بالعادة  
ولا شئ من اهلها ان يفي داما من قبل نفسها ويكتب كتابه طويلة بلا كاتب او ينجح

تصله  
مع اتحاد  
ذلك ان  
بعد ذلك  
في اثبات  
يدل على  
بان والنجاة  
تكون الاجسام  
في ذلك  
ولا غير ذلك  
السبب فيها  
الى كاتب  
المعين بل  
ودليله هو  
فواضح ان  
قصرها وخلقا  
بغيرنا فان  
فاسد من  
فرق بينهما  
وغير ذلك  
واجبا او  
ولا شئ من



ساحبه محيية من غير ان ينج وغير ذلك والمعلوم خلاف ذلك لانه لا يجوز مثل ذلك الا موقوف  
 فاسد التصور فان قيل لخلق الله عالم لا ابتدأه فصار مبدئا وكذا هل يعلم انما  
 بانها وكاتبها ام لا فان قلتم يعلم قلنا واي طريق له الى ذلك وان قلتم لا يعلم بذلك فقد بطل  
 ادعائكم العلم فلنا من خلقها من وحده ابتداء هذا الكتاب والقصر فهو لا يعلم بمحدثين  
 فلذلك لا يعلم بها كما بنا وبانيا فيحتاج ان يتامل ما انتهى عليها محدثين متجددين فادعائهم  
 متجدد الوصف دعم تعللها بفاعل ونظير ذلك ان من شاهد الاحكام قبل النظر في حدودها  
 فانه لا يعلم ان لها محدثا فاذا تامل وعلم حدودها علم عند ذلك ان لها محدثا وانما طنا ان علمه  
 عاجلة هذه الحوادث التي احدثها لا غير الامر <sup>ا</sup> ان الذي يجبر عند دواعيها وحده  
 هذه الصانع وينفي عند صورتها وحدوثها ايضا فلنا ان علمه حاجتها اليها وحدها <sup>ب</sup>  
 هذه الاشياء لها ثمة احوال حال عدم وحال حدوث وحال بقا وهي لا تحتاج الى ثمة  
 عدمها كثرها معدومة في الاول وهي تستغيث عنها في حال بقائها وانما تتعلق بنا وتحتاج اليها  
 في حال حدوثها فلنا ان علم حاجتها اليها الحدود عند ذلك يحكم بحاجتها الى العلم  
 الى ان اثبت حاجتها وحدوثها للحدث للاستدراك في علمه الحاجة وهذه الحاجة كانت في هذا  
 الباب فان استيفاء هذه ذلك ذكرناه في شرح الجمل وفي هذا القدر كفاية ان ساد <sup>ج</sup>  
 واما ما يجب ان يكون عليه من الصفات فاول ذلك انه يجب ان يكون قادرا لان <sup>د</sup>  
 لا يصح ان يصيد الا من قادر الا ترى اننا نجد قايين من يصح منه الفعل وبين <sup>هـ</sup>  
 عليه ذلك فلا بد من ان يكون من صفة الفعل محضا باس ليس عليه من تقدير عليه ذلك  
 والاسا وبان الصحة او التعذر اهل اللذة من احض هذه المفارقة ليموت قادرا  
 فاقبنا المفارقة بقطعة العقل والسمية لاجل اللذة فاذا كان صانع العالم صفة الفعل <sup>و</sup>  
 ان يكون قادرا على ان اغاد لنا به على ان انما لنا حاجتنا اليها دال على حاجتها الى من له  
 صفة المتبادر من استنادها الى من ليس له صفة المتبادر في البطلان كطلال ان سادها  
 الى موقوف وكلاهما فاسدان على ان صانع العالم لا يخلو من ان يكون قادرا بمخار او مرجبا  
 وهو

وهو هو علة او سبب ولا يجوز ان يكون علة او سببا لانها لا يخلو من ان يكون قديمين  
 او محدثين فلنا كما محدثين لا اعتلها الى علة اخرى او سبب اخر وذلك يؤدي الى الالهاية  
 له من العلل والاسباب وان كانا قديمين وجب ان يكون العالم قديما لان العلم <sup>ح</sup>  
 معارفها في الحال والسبب يوجب المسبب امل في الحال او انشا وكلاهما في حيزان مدم الا <sup>ح</sup>  
 وقد دللنا على حدودها فبطل بذلك ان يكون صانع العالم موجبا ولم يتجدد ذلك الا <sup>ح</sup>  
 يكون محدثا له صفة القادرين واذا ثبت كونه قادرا وجب ان يكون حيا مرجبا  
 لان من المعلوم ان القادر لا يكون الا كذلك فثبت انه تعالى قادر حي موجود فاما الذي  
 يدل على انه عالم هو ان الاحكام ظاهرها فاما لخلق الانسان وغيره من الحيوان لان <sup>ح</sup>  
 هذه ما فيه من بديع المصنعة ومنافع الاعضاء وتعديل الامور وتربيتها على وجوب مع  
 ان يكون حيا لا يقدر عليه الا من هو عالم بما يريد فعله لانه لو لم يكن عالما لا تقع على هذا  
 الوجه من الاحكام والنظام ولا خالف في بعض الاحوال والمكان ذلك واصلا على <sup>و</sup>  
 ونظام واحد واتفاق واحد دل على ان صانع عالم وكذلك سقطه المارة اوقات <sup>و</sup>  
 لا تختلف وفي كل شجر ما هو من جنسه وفي كل حيوان من شكله وال على ان خلق ذلك عالم  
 والا كان يجوز ان يخلق القوا كذا الصيغة في السماء والشمس في الصيف ويخلق في  
 النعير من جنس ابن ادم او في ادم من جنس البهايم ويخلق من افضل بقاء ومن الرما <sup>و</sup>  
 تقاها ويخبر ذلك وفي علمنا بالمطابقة في هذا الباب دليل على ان صانعها عالم بما صنعها  
 الا ترى ان في الشاهد لا تقع الكتابة الا من هو عالم بها ولا الساجدة الا من هو عالم <sup>و</sup>  
 بتربيتها وكيفية ايقاعها وغيره وان كان القدر منه يتعدى عليه مسكه لفقد علمه <sup>و</sup>  
 القليل القدر يقع منه ذلك لعله بكيفية ايقاعه واذا كان القدر لا يميز من انما الله <sup>و</sup>  
 فلا تقع الا من عالم فلا تقع الاضال التي اشرفنا اليها الرائدة على احكام كل حكم اولى واخرى  
 فثبت بذلك ان صانع العالم عالم ولا يجوز ان يكون بصفة الظانين ولا المعقدين لان  
 الصانع المحكم يحتاج الى من له صفة العالمين دون الظانين والمصدقين لانه يحتاج الى امر



يلزم كمال العقل ولا يخرج عنه من ثبوت عقله والحق والاعتقاد الذي ليس يعلم لا يوجد  
 كمال العقل فوجب من ذلك ان يكون صانع العالم عالما وان يكون ظاهرا معتقدا  
 ويجب ايضا ان يكون مدركا للمدركات جميعا بصيرة لان الحق لا يفرق بين وجهات  
 المدركات وان تفتت الموانع والبس وجبان يكون مدركا لها الا ترى ان من كانت  
 حواسه صحيحة ووجدت المرئيات وارتفعت الموانع والبس وجبان يكون مدركا لها  
 وكذلك اذا وجدت الامتات وسهت صحيح وجب ان يدركها ويفضل بغير حائل وهو  
 مدرك لها وبين الات مدركها وهذا الفرق لا يستند الى كونها لانه كان حيا قبل  
 ذلك ولم يجد نفسه كذلك ولا المكونة عالميا لانه يكون عالميا بها قبل ادراكها وبعد  
 ونفسا بها لا يجد نفسه على هذه الحال الا ترى ان الانسان يعلم الصوت قبل تقصيره  
 يعلم ايضا قبل وجوده ولا يجد نفسه على ما يجد عليها اذا ادركه وكذلك النائم بعد  
 الايام وان لم يعلمها فتب بذلك ان الادراك غير العلم والحياة واذا كان القديم حيا  
 والافات والموانع لا تتجوز عليه لانه ليس يرى حياته ووجدت المدركات وجب  
 ان يكون مدركا لها وليس لاحد ان يقول الواحد منا يدرك نفسه هو ادراك ذاته  
 لا يصحز عليه قلة وذلك لان ادراكه ليس بظني لان الواحد منا يدرك كونه حيا بدلالة  
 انه لو كان ميتا لما كان يكون حيا وحواسه صحيحة والموانع مرتفعة والبس نازل وتو جهلنا  
 فلا يدركها بان لا يفعل فيه الادراك وذلك في دعائه القسطة والترك في المشاهدة وان  
 لا يتبين من المدركات وما أدى لذلك يجب ان يكون باطلا ويجب ايضا ان يكون جميعا  
 بصيرة لانه حتى لا يفرق بينه وفائدة البصر انه على صفة يجب معها ان يسمع السموات  
 وبصر السموات وذلك يري المكون حيا لانه يري على هذا الوصف تعالى بذلك في الازل  
 ولو كان له يكون سميعا صفة نكرة على ما قلنا لكان ان يكون الواحد منا حيا لا افرقه ولا  
 يوصف بان سميع بصيرة العلم خلاف ذلك والاسماع بصيرة فضاها انه مدرك السموات  
 والمجرات وذلك يقضي وجود السموات والمجرات فذلك لا يوصف به في الازل

+

فاما شام وذاق فليس المراد بها كون مدركا بل السفاذ بالثام انه قس بالجميع المسموع له  
 حاسة شمه والذائق انه قس بالجميع الذوق الخاصة ذوقه ولذلك يقولون ادركته فلم  
 ادركه لانه ساقطه وجرى مجرى قولهم اصغيت اليه فلم اسمعه منها بان يكون سبيل الادراك  
 على وجه دون ان يكون نفس الادراك ويجب ايضا ان يكون تعالى سريدا او كادها لانه ثبت  
 انه امر وفاه وحجز الامر لا يقع الا من هو سريد الماس به والحق لا يقع الا مع كراهية  
 النفس عنه ولا يقع الخبر الا بالارادة كونه حيا بدلالة ان هذه الصفة كمالا فوجب فيها ان  
 باسرها لا يفي ولا خبر الا ترى ان قوله قلة واستغفر من استطعت منهم بصوتك و  
 قوله اعلموا انهم يصورة الامر والمرا دة التهديد وقوله فاقوا سورة من مثله صفة  
 صدره الاسرار والمرا دة التهديد وقوله انا حلقم فاصطادوا المراد به الا باقة وظاهر ذلك  
 كثيرة جدا فلا يمكن مع ذلك ان تكون امر الجنب ولا العيفة والحدوث لان جميع ذلك من  
 مبادي الامر فلم يبق الا انه يكون امر اعادة الماس به والكلام في الامر والخبر مثل ذلك و  
 ايضا فقد ثبت انه خلق الخلق ولا بد ان يكون فيه غرض لانه لو لم يكن له فيه غرض لم يكن حيا  
 وذلك لا يجوز عليه ولا يجوز ان يكون خلقهم ليقع نفسه لان ذلك لا يجوز عليه لان سبيل  
 استحالة المنافع عليه فلم يبق الا انه خلق الخلق لما فيههم ومنفعة افعالهم وادبهم بذلك فثبت  
 انه مراد ويجب ان يكون قد بدأ موجودا في الازل لانه لو كان عدنا لاحتاج للحدث و  
 الكلام في محدثه كالكلام في غير ذلك يوحى الى محدثين ومحدثين الى الابد لانه لو كان  
 ناسدا وايضا فانه فاعل الاجسام والاعراض المخصوصة فوجب ان يكون من صفته منزها  
 فاما كان كذلك لان الحدث لا يكون قادرا لا بقدرته واقدرته لا يبرهان فاعل الاجسام و  
 فلما ان الحدث لا يصح ان يكون قادرا لنفسه لانه لو جاز ان يكون الجسم قادرا لنفسه لحيث  
 تكون الاجسام كلها قادرة لنفسها لانهما متأكدة والمعلوم خلاف ذلك وانما قلنا ان القدرة لا  
 يقع بها فعل جسم لانه لو جاز لكان الجسد ان من جدهما او جهر لشد ذلك ولا يثبت  
 الا انه ليس بمقدور لنا وبذلك فضل ما بين ما هو مقدور لنا وبين ما ليس بمقدور لنا



بذلك ان من مع منه الجسم لا يكون الا ندما ولا يكون محدثا وهو تعالى متكلم والطريق الذي علم  
 كونه متكلم السمع لان العقل لا يد له عليه وانما يدل على انه قادر على الكلام لان حجب في الا نزال  
 وهو قادر على جميع الاجناس وقد اجمع المسلمون على انه متكلم لاختلاف بينهم واجماعهم جهة  
 ومعلوم ايضا من دين النبي صلى الله عليه وسلم انه متكلم وان هذا القرآن كلام الله فان قيل لا يشهد  
 الى قول النبي صلى الله عليه وسلم والحي باي شيء يعلم انه متكلم فان علمت جميع ما اراد الله تعالى من الاستيعان  
 او يشي الى استيعان علمه فلا انه متكلم والافعال الجواب قيل لا يشي ان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم كونه متكلم  
 بكلام ليعلمه يتبين بانه كلام استعانة معقولة بذلك علم مجزئ يقطع على ذلك انه كلام  
 وانه متكلم ويمكن ايضا ان يخلق فيما العلم الضروري بانه ليس بكلام احد من المخلوقات  
 ثم تقر في عقلة ان الحدث لا بد ان يكون له محدث فعلم عند ذلك انه كلام القديم لا  
 لا واسطة بين القديم والحديث فانما بطل ان يكون كلام محدث ثبت انه كلام قديم  
 في كيفية استحقاقه هذه الصفات يجب ان يكون قادر في الاول لا نه لو وجد كونه  
 بعد ان لم يكن كذلك وجب ان يكون قادرا بقدرته لان سره صفة كونه قادرا على العلم  
 وهو حاصل في الاول ولو كان قادرا بقدرته لوجب ان تكون تلك القدرة محدثة لانها  
 لو كانت قديمة لوجب كونه قادرا في الاول ولو كانت محدثة لوجب ان تكون من فعله ان  
 الحدث لا بد له من محدث ولو كانت من فعله لوجب ان يكون قادرا على ايجادها لا  
 الفعل لا يصدر الا من قادر وعلى هذا الذي هو متعلق لا يكون قادرا لا بعد وجوده والقدرة  
 فيخلق كونه قادرا بوجد القدرة وجود القدرة يكون قادرا فلا يصح واحد من الامور  
 وذلك باطل لاننا علمنا خلاف ذلك واذا ثبت كونه قادرا في الاول وجب ان يكون قادرا  
 لنفسه لا نه لا يمكن استناد ذلك الى الفاعل والقدرة المحدثة لان ما يتعلق بالفعل من  
 تقدم الفعل عليه وذلك لا يصح في الحاصل في الاول والقدرة المحدثة لا ترجع صفة في الاول  
 لان مسلك العقل لا يتقدم ولا يجوز ان يكون قادرا بقدرته قديمة لانه كان يجب ان  
 تلك القدرة مثله ومشاركته في جميع صفاته وهو تعالى شارك القدرة في جميع صفاته

فصل

لا شرا

لا شرا كما في القدر الذي هو صفة النفس والاشراك في صفة النفس موجب القابل كما ان  
 من شارك السواد في كونه سوادا وشارك الجوهر في كونه جوهر كان جوهره وكان يجب  
 من ذلك ان يكون تلك البصفة القدرة والقدرة بصفة القادر وذلك باطل فلو  
 الا انه قادر بنفسه وممثل ذلك يعلم كونه عالما لنفسه لا نه لو وجد كونه عالما بعد ان لم يكن  
 لوجب ان يكون عالما بعلم محدث اذ لا شرط يقف كونه عالما عليه لان المعلوم يقع العلم به  
 كما يقع بالوجود بدلالة انا نعلم ما كان امس ونعلم ما يكون في الحد وكل ذلك معدوم ولو  
 كان عالما بعلم محدث لوجب ان يكون من فعله اذ لا احد يقدر ان يفعل علما لا نه فعل  
 لوضح وجود غيره ولو كان هو الفاعل له لوجب ان يتقدم اولا كونه عالما لان العلم  
 لا يقع الا من عالم لان جميع الوجوه التي يقع الاعتراف عليها يكون علما يتقدم اولا كونه  
 قاعلم عالما وذلك في ذلك فيكون كونه عالما بوجود العلم وجود العلم بكونه عالما واذا  
 بذلك كونه قادرا عالما بنفسه لوجب ان يكون قادرا على جميع الاجناس ومن كل جنس  
 مالا يتناهى لانه لا يخص له بقدرته دون قدرة وجب مثل ذلك في كونه عالما  
 بجميع المعلومات اذ لا يخص له بعضها دون بعض فيجب من ذلك كونه قادرا عالما  
 على مالا يتناهى واذا ثبت كونه قادرا عالما في الاول وجب كونه حيا موجودا في الاول  
 اذا القادر العالم لا بد ان يكون حيا موجودا ويجب ان يكون موصوفا بان جميع بصفته  
 في الاول لا نه فيض كونه على صفة يجب ان يدرك المجموعات والمبصرات اذا وجدت  
 وذلك لدرج كونه حيا لا انه لا يوصف بانه سابع مبصر في الاول وجودها في  
 الاول حال لانها محدثان فلا يصح وجودها في الاول فاما كونه مدركا انه يجب له بدل  
 لم يكن اذا وجدت المدركات والمقتضية له كونه حيا لان احدا مني حصل كونه حيا  
 المدركات وارتفعت المنافع المقتضية وجب ان يكون مدركا ولو كان المقتضية غير كونه حيا  
 لما وجب ذلك وقد علمنا وجوبه واما كونه مدركا او كما رها فيجب ان يحصل له باناداة  
 محدثة موجودة كانه فعل لا نه لا يمكن ان يكون مريدا بنفسه او باناداة محدثة قديمة ومحمد

4



فيه اذ غيره من جاد او حيوان او موجود لا في محل ولا يجوز ان يكون مريدا نفسه  
 لا لانه لا يردى الى ان يكون مريدا للشيء كما رها له على وجه واحد في وقت واحد لوجوب  
 شياع صفات النفس وما به علمنا كونه مريدا به علمنا كونه كارهها واجتماع المعنيين بحال  
 لقضاءهما ولا لانه كان يجب ان يكون مريدا لكل ما يصح مدونه ويجب من ذلك ان يكون مريدا  
 للقباح و ذلك صفة نفس تعالى الله عن ذلك ولا يجوز ان يكون مريدا بآراة مدعية  
 لانه يجب ان تكون تلك الآراة متلا لمتساوية لانه في القدم على ما بيناه في المقدمة والعلم  
 وقد بينا فساد ولا يجوز ان يكون مريدا بآراة مائة به لانه ليس بمجوز بالمعنى لا يقوم  
 الا بالمعجز ولو وجدت في محله يجب ان تكون ارادة الله التي تليق لا اله يجب ان  
 يكون مريدا بآراة ترحل لا في محل واما كونه متكلما فلا يكون لا كلام يحدث لان حقيقة  
 المتكلم من وقع عليه الكلام الذي هو هذا المقول يجب دواعيه واحواله وكلام العقل  
 والمنطق من غير كون فضاء من هذه الحروف المعقولة التي هي ثمانية وعشرون حرفا  
 الواقع من وجه منه اومن قبيله الاقادة الدليل على ذلك انه اذا وجدت هذه الحروف  
 على هذا الوجه مع كلاما واذا اختلف واحد من الشروط لا يسمى بذلك فلعلمنا انه حقيقة  
 الكلام ومضى وقع ما سميناه كلاما محجب دواعيه واحواله يسمى متكلما فمرضا بذلك حقيقة  
 المتكلم واذا ثبت حقيقة الكلام والمتكلم ثبت ان كلامه يحدث لان هذه الاما فمرضا  
 ذلك وليس لاحد ان يقول لو لم يوصف تعالى بملك بانه متكلم لوصف بصفه من الصفات  
 والصفات و ذلك ان الحرف ليس انما هو فساد الله الكلام والصفات هي صفات الله الكلام  
 فاما متكلما ليس يتكلم بانه فلا يوصف بصفات من ذلك ثم ذلك ينقص بالصانع والاصانع  
 فانه لا يوصف لا بالحرفين ولا بالصفات ولا بالكلام بطلا ما قاله وينبغي ان يوصف  
 كلام الله بما سواه الله تعالى به من كونه محدثا قال الله تعالى وما ياتيهم من ذكر من ربهم  
 محدثا اذ استمعوا والذكر هو الله اذ بدلا لانه قوله وانزلنا اليك الذكر وقوله وانزلنا  
 نزلنا الذكر وانزلنا بالفاظ وتوحيه ان يكون المراد بالرسول لقوله اذ استمعوا والكلام  
 هو الذي

هو الذي يسمع استماعه دون الرسول ويصفه بان يقول كما قال تعالى انا صنادقكم بالمرسل  
 ينعنه بانه منزل قال تعالى انا نحن نزلنا اليك الذكر وقالوا لئن انا اليك الذكر ويوصف بانه  
 عربي كما قال بلبان عربي بين والهيبة خدته ولا تصفه بانه مخلوق لانه يعلم بانه  
 مكنوز بامضاة لا غير قائله لانه العباد من هذه اللفظة قال الله تعالى ان هذا الا  
 اصلاق وان هذا الا خلق الاولين وقالوا ويخلقون افكنا لهم بوصفنا كلام بالخلق الا ان  
 اريد بها الكذب او الانفعال كما يقولون هذه قصيدة مخلوقة ومخلفة اذا كانت متحركة  
 مصانة الى غير ظاهرها هذه الجمة تكفي فيما قصدناه لان شرح جميعه ببناء في شرح الجمل  
 ذكره ليقول به ما قصدناه **فصل** فيما يجوز عليه تعالى ولا يجوز لاجوز ان يكون  
 له تعالى ما يشي على ما ذهب اليه جمهورنا من الصفات والوجوه لان الطريق الاثباتية  
 تعالى واثبات صفاته اضافته فلا يجوز ان يثبت على صفة لا يدل عليها العقل اما بغيره  
 بواسطة لاننا لو لم نراع هذا الاصل لزم ان تكون له كيفية حكيمه وغير ذلك من الاقوال  
 الفاسدة وذلك باطل والفعل مجرد يدل على كونه قادرا ومن غير محال على كونه عالما  
 ومن نوعه على وجه دون وجب على كونه مريدا وكارهها وكونه قادرا عالما على كونه حيا  
 وكونه حيا مرجوحا على كونه مدركا حيا بصيرة ووجوب هذه الصفات له في الازل  
 تدل على صفته الذاتية عند من اثبتها وليس في الفعل ما يدل على ان له ما يوجب  
 فيها وقول الامم ان الله اعلم بصفته من اعلم انه يعلم من صفات معلومة ومقدرة  
 ما لا يعلم احد لانه يعلم منها ما لا يتاثر له والواحد من اعلم ذلك على وجه الجمل فلا يجوز  
 التوصل بذلك الى القول بالماضية ولا يجوز ان يكون تعالى بصفة الجسم او الجوهر لان ما  
 دل على كونه الجسم متحركا محدثا قائم في جميع الاجسام فلو كان متلا حيا لا أدى الى كونه محدثا  
 او كونه اجسام قديمة وكلا الامرين فاسد وايضا لو كان جسمه لا يجمع صفه فعل الاجسام  
 كما لا يصح منا على ما يصفه القول فيه فالعلة في ذلك كونه احيا ما وقد دللنا على انه فاعل  
 الاجسام فنبطل كونه جسم ولا يجوز وصفه بانه جسم مع انشاء حقيقة الجسم عنه لان ذلك



نقص اللغة لان اهل اللغة يسمون الجسم ماله طول وعرض بدلالة قولهم هذا  
 اجل من هذا اذا زاد طولاً وهذا عرض من هذا اذا زاد عرضاً وهذا الحق  
 هذا اذا زاد عمقاً وهذا اجم من هذا اذا جمع الطول والعرض والعمق فمعرفة ذلك ان  
 حقيقة الجسم ماله ثلاثة وذلك ليقول منه تعالى فلا يجوز وصفه بذلك وقولهم انه جسم لا  
 كالأجسام مناقضة لانه في ما اثبت بعينه لان قولهم جسم يقتضي ان له طولاً وعرضاً وعمقاً  
 فاذا قيل بعد ذلك لا كالأجسام الحق في ذلك بعينه فيكون مناقضة وليس قولنا شيء لا  
 كالأشياء مناقضة لان قولنا شيء لا يقتضي اكثر من ان يكون مبدوم وليس فيه تجنيس فاذا قلنا لا  
 كالاشياء الحديثة لم يكن في ذلك مناقضة وقولنا الجسم على المراد سوى معناه استلزم عليه  
 بالاختلاف كما قال الشاعر قد استوى شر على العراق من غير سيفندوم مرق قوله  
 لما خلقت يدي معناه انه قد خلقه بنفسه كما يقول القائل هذا ما علمت يدك انما  
 فعلته وقيل معناه لما خلقت استغنى للدينية والدينية وقوله في جنبه معناه ذات  
 اهل في طاعة وقوله السموات مطويات بيمينه اي بقدرته كما قال الشاعر اذا ما راية  
 ونفت لحد فلما ما عرابية باليمن وقوله تجرعي باعينا اي ونحن عالمون ولا يجوز  
 ان يكون تعالى بصفة شيء من الاعراض لانه قد ثبت حدوث الاعراض اجمع فلو كان بصفة  
 شيء منها لكانت تلك بصفة ثابتة لانه لو كان بصفة شيء من الاعراض لم يخل من  
 ان يكون بصفة ما يحتاج الى محل او بصفة لا يحتاج الى محل كالمادة والارادة القديم تعالى  
 وكراهته فان كان بصفة القسم الاول ادى الى عدم الحال وتبدلها نحو ما لو كان بصفة  
 القسم الثاني لاستحال وجوده وتبين كاستحالة ذلك على هذه الاشياء وايضا لو كان بصفة  
 الغضار لاستحال وجوده اجسام معه وذلك باطل ولا يجوز عليه كمال الخلق لانه لا يقدر  
 ان يكون الخلق واحداً او جائداً ولو كان واجبا لوجب ذلك في الاول وذلك لوجوبه  
 ما عليه في الاول وفي ذلك قدم المحل وتبدلها فادركه ولو كان وجوده متغيرا وهو واجب  
 لوحيث ان يكون له مقتضى فلا يخلو ان يكون مقتضى صفة الذاتية او كونه حيا ولا يجوز ان  
 يكون

تكون صفة الذاتية مقتضية لذلك لان صفة الذاتية لا تقتضي صفة اخرى بشرط  
 وجود المحل منفصل ولو كان كونه حيا مقتضيا لذلك لاقتضاءه نيا كما انه لما اقتضى كونه مذكرا  
 اقتضاءه نيا وذلك باطل والكان حلوله جائزا احتاج الى عطف وذلك الحق لا بد ان يقتضي  
 والاحتصاص يكون اما بالخلول او بالمجاورة وكلاهما يقتضيان كونه جوهرا وقد استدلناه  
 فبطل بجسم ذلك عليه الخلل ولا يجوز ان يكون تعالى في جهة من غير ان يكون شاعلا لها  
 لانه ليس في العقل بالايدي ان يكون في جهة لا بنفسه فلا بد ان لا يجوز تعالى عليه الجهة  
 لان الحاجة لا يجوز الا على من تجوز عليه الشاغل والمضاد والمنازع والمضاد لا يجوز ان  
 الا على من تجوز عليه الشهوة والنفار وما يتجبدان عليه تعالى والذات يدل على انه يتجبد  
 عليه الشهوة والنفار ان ليس في العقل لا بنفسه ولا بواسطة وايضا فالشهوة والنفار لا  
 يجوز ان الا على الاجسام لان الشهوة تجوز على ان اذا ادرك الشئ صلح عليه جسمه وانما  
 ادرك ما يفر عنه فله عليه جسمه وما يقتضيان كون من وجد ان فيه جها وقد بينا ان  
 جسمه فيجب ان في الشهوة والنفار عنه واذا اقتضيا عنه اشقت عنه الحاجة ويجب كونه  
 لان الفاعل الحي الذي ليس يحتاج ولا يجوز عليه الروية بالبعص لان من شرط صحة الروية  
 ان يكون المرء نفسه او محله مقابلا للامر المجتهد في حكم المقابل والمقابل لا يتجبد عليه  
 لانه ليس عرض على ما بيناه ولانه لو كان سريرا لراينا مع صفة حواسنا وارتفاع الموانع  
 المعقولة وجوده لان المرء اذا وجد وارتفعت الموانع المعقولة وجب ان يراه وانما  
 لا يراه اما بعد مفردة او بقرب مفردة او بمجاورة بيننا وبينه او لظننا او صغر ذلك  
 كما يجوز عليه تعالى لانه من صفات الاجسام والجواهر وعمل ذلك بعينه يعلم انه لا يبدل  
 لشيء من الحواس الباقية فلا وجه للتوكل بدكمه والحاجة السادسة غير معقولة ولو كان  
 معقولة لكان حكمها حكم هذه الحواس حاشا لانها وانما في هذا الحكم وايضا قوله لا بد  
 الابصار وهو يدرك البصائر دليل على استحالة رؤيته لانه قد ثبت في ادراك عن نفسه  
 كل مدح متعلق بنفسه فاشبهه لا يكون الا نقضا لقوله لا يلفظه سنة لا انوم وقوله ما اتحد

منفصل  
 ٣٣٣



من ذلك وقوله ولم تكن له صاحبة ولا ولد وقوله لا يظلم الناس شيئا وعبر ذلك ما سلق  
 المدح بالحق فكان اثباته نقضا والاية فيها مع بلا خلاف وان اختلفوا في جهة المدح والادراك  
 في الاية فيجوز الرؤية لانه نفى عن نفسه ما اثبت لنفسه بقوله وهو يدرك الابصار و  
 قوله وجوه يوشد ناطرة الى ربه ناطرة لا تتعارض هذه الاية لان النظر المذكور في الـ  
 معناه الاضطرار كما قال لسوابد باستنطرة وسئل قوله ولا من سئلهم بهنية فما ظن  
 به يرجع الى مستنطرة وليس النظر عينا للرؤية في شئ من كلام العرب الا ترى انهم يقولون  
 الى الهلال نل اوه نيلهمون النظر فيقولون الرؤية ولو كان معناه الرؤية لكان ذلك متنا  
 ويقولون ما رئت انظرا ليه حتى سألته فلا يقولون ما رئت اراه حتى رايته ولو سلم ان  
 النظر يمتدح الرؤية لكان ان يكون معناه الى نوابد ربه مستنطرة رؤية ونوابد ما يصح  
 رؤيته ويحتمل ان يكون في الاية واحدا لانه قال الى والى والى واما ان يكون  
 لكان الاضافة فيكون في الاية امما لاحد فقط بذلك بمتاهة الخالف وقول موسى  
 ربه في النظر انك تحتمل ان يكون سأل الرؤية لقوم على اجاباه اسد ماله في قوله فقل  
 موسى اكبر من ذلك فقالوا رنا اسد حمره فقل لا احد ذلك ليرد الجواب من جهة فيكون  
 ابلغ ويحتمل ان يكون سأل العلم الضرورى الذى تدرك به الحواطر والاشياء واخبر رايته من  
 ايات الساعة التى يحصل عند هذا العلم الذى لا شك فيه ولا ينكر ان يستلوا تحصيلها  
 في التكليف كما سأل ابراهيم فقال ربه ارنى كيف يحيى الموتى قال اولم تؤمن قال بلى و  
 لكن لم يلقه قلبى وكل ذلك لا ينافى الاية التى ذكرناها في انه تعالى لو اعدا لها  
 نرى القدم لو كان مع الله تعالى متعينا لوجب ان يكون مشاكره في جميع صفاته لما ذكرته  
 له في القدم التى هي صفة ذاته التى بان بها جميع الموجودات لان جميع اوصافه من كونها قادرا  
 وعالما وجبارا وموجودا ومريدا وكائنا ومدركا ياركة غيره من المحدثات ولا يشاركه  
 القدم نبأ ان انه يكون قد يما يخالف المحدثات والى اما يخالف غيره بصفته الذاتية وبها  
 يتماثل ما يماثله لكان نسخا ما سأل ذلك السواد فيكون سوادا او يخالف غير السواد ان السواد

معد

يخالف الدنيا من الخوض وفيها يكون سوادا ويشارك سوادا اخر يكون سوادا فلي  
 بذلك ان اشراك في صفات الذات لوجب التماثل وكان يجب من ذلك مشاركة الهوى  
 في كونها قادرا من عالمين حييين وفي جميع صفاتها ثم لا يفتون ان يكون مقدورها واحدا  
 او متغايرا فان كان واحدا كان سوادا يدعو احدها الى الابداد بقدره والسواد  
 يصرفه من ايجادته فيؤدى ذلك الى وجوب وجوده لدعاء من دعاه الداعي الى ايجادته  
 ووجوب اشتراكه لمصارف من صرفه عن ايجادته وذلك حال وان كان مقدورها متغايرا  
 لم يتبع ان يدعو احدها الداعي الى ايجاد فضل والسواد يصرفه عن ايجادته ووجوب صلات  
 صرفه عن ايجادته وذلك حال ثم لا يخلو ان يوجد اولا يوجد ادى يوجد احداهما فان  
 اوجد الداعي الى اجتماع الضدين وذلك حال وان لم يوجد ادى الى ارتفاع الفعل عنها  
 لا يوجد منع معقول وان وقع احدها ادى الى ارتفاع الفعل عن احدهما لان معقول  
 لانه لا يمكن ان يقال لاحدهما اكثر مقدرا لان كل واحد منهما يجب ان يكون مقتضاه  
 مقدورا لانه غير متناهية فاذا ثبت ذلك بطل اثبات قد يعين المحسوس القاطنين واذا  
 وجود قد يعين بطل قول السوية القاطنين بالنور والظلمة وبطل قول المجوس القاطنين  
 بالله والشیطان وبطل قول المضاري القاطنين بالتثليث على ان قول السوية بطل من  
 حيث دلها على حدوث الاحكام بالنور والظلمة جملة ولا يتم ايقولها من حيث اعتقدوا  
 ان الخبر بضياد الشر ولا يجوز ان يصدر من فاعل واحد وذلك باطل من حيث ان  
 الخير من جنس الشيطان احدا الى الغير عصبيا هو ظلم وشر واخذة نصاء لدرج حسن  
 وعدل وهما من جنس ولطمة التيم ظلمة وطمية تاديبا حسن ولو كانا ضدين لكان  
 ان يصدر من فاعل واحد لان القادر على الشئ وعلى عيسى صفة وهذا بعينه هو شبهة  
 المحسوس والكلام عليهم واحد على ان قولهم اجمع بطل المدح والذم لان المدح لا يستحق  
 مدحا ولا ذما كانا في الاصراق والتبليغ في الشريعة ويؤدى الى قبح الاعتقاد لان  
 الاعتقاد من لا يقع عندهم من الظلمة والمعد من قبح لا يقع عندهم من النور

معد



الاعتقاد من غير فعل الاشياء وذلك فيجب في العقل والماضي من خالفهم  
 في مبدءنا صلتكم ما الكلام صفة في النبوة سبحانه ومن قال بما يقول المصاري من القول بنبوت  
 والاتحاد والنبوة فقولهم باطل لان قولهم ثلثة اقايم هو مراد واحد متماثل لان ثباته وحده  
 بقا لما د عليه في اثبات التثنية اثباتا لما في بينه وبينه ذلك حال وقولهم بالاتحاد وان  
 التثنية صارت واحدا محال وكذلك قولهم صاروا ثلثة اقسام اقسامهم في ذلك حال  
 ولو جاز ذلك لكان ان يصير الواحد مائة وان يصير المائة مائة وكل ذلك ناسد فبطل ما قالوا  
 واما قولهم بالنبوة حقيقة الا من من ولد على فراشه او خلق من مائه ولا بها في حيايات عليه  
 تعالى ومجاز ذلك او يطلق بين يجوز ان يراد على فراشه او خلق من مائه الا ترى انهم  
 يقولون نبينا لاننا لاهل في اذا كان اصغر منه ولا يقولون نبينا ثباتا ولا نبينا  
 بانية لانهم لم يكونوا من مائه فجاز هذه اللفظة يجوز على من قبله عليه حقيقة  
 وحقيقتها مستحيلة في امره حال فجازها مثل ذلك وقولهم ابن ادم لما رآه في النبوة  
 وجعل ان يكون الانبياء كلهم ابناء ادم لانهم يوافقونه في المشيئة وهم لا يقولون نبينا  
 بذلك فساد هذه المذاهب وثبت انه تعالى واحد لا يشاركه احد في الله فاما من عبد  
 الاصنام والكواكب فقد اثم باطل لان عبادة من لا يستحقها في العقل والعبادة انما  
 يستحقها بصول النعم التي هو خلق الحق وجعله حيا ومادرا والخال خلقه وخلق النبوة  
 فيه التي بها يتفقد دنيال الملاذ وخلق المشيئات وغير ذلك وكل ذلك لا يقدر عليه  
 غير الله فيجب ان تقع عبادته على ان هذه الاشياء حاديات وسخرات وكيف يصح منها  
 فعل ما يستحق به العبادة وقولهم ما عبدتم الا لغير ربنا الذي باطل لان المقرب لا يعبده  
 بالعبادة فيجب في العقل وليس يجري ذلك محرم قطيعنا للبيت الحرام ان الحجر وسجودنا اليه والى  
 الا سجد لله وسقط لبنا لاله البيت والحجر واما تعبدنا الله تعالى بل ذلك وسجودنا فيه  
 فنظير ذلك ان نيب بشرع مطلق بيا لغير الله وسجودنا بالوجه الى هذه الاشياء  
 لا تقدم لا يذهبون اليه فبطل تشبههم بما ظاهره وبان الفرق بينهما **الكلام في العلم**

العرض

العرض في الكلام في العدل كلام في شره الله تعالى من فعل القبح والاضلال بالواجب فاما  
 حصل العلم بذلك حصل العلم بالعدل والطريق الموصل الى ذلك ان نبين انه تعالى قادر  
 على القبح ثم نبين بعد ذلك انه لا يفعل بعد ان نبين تقدم فعله الفاعل واقامته  
 تعود الى العرض وحقيقة الفعل ما وجد بعد ان كان مقدورا ولا يخلو الفعل من ان يكون  
 له صفة زائدة على وجوده او لا تكون له صفة زائدة فما له صفة زائدة هو كلام الله  
 والذات وحرمانه اعضائه التي لا تتعداه وما له صفة زائدة على وجوده اما ان يكون  
 حيا او قويا فالحسن هو كل فعل اذا فعله العالم به او المتكلم من العلم به بخلاف ما لا يحسن  
 عليه الذم وهو على ضربين احدهما له صفة زائدة على حسنه والاضلا صفة له زائدة  
 على حسنه فالاصفة له زائدة على حسنه هو كل فعل يستحق به المذم على بعض الوجوه وهو  
 على ضربين احدهما اذا لم يفعل استحق الذم على بعض الوجوه والاضلا يستحق الذم اذا  
 لم يفعل على حال فلا بد من وصف انه واجب وهو على ثلثة اقسام **ا** واجب مطلق  
 كالصلوة المفروضة وكره عين الوديعة **ب** يكون غيرا فيه كاللغة اذا التث  
 في اليقين **ج** من مروض الكتابات اذا قام به بعض سقط عن ابايته كذا اسلام  
 والجهاد والصلوة على الاموات وموصوف بان يندب وهو على ضربين **ا** ان يكون  
 نفعا واحدا الى الغير فيرصف بالانعام والاهل ان اذا قصد ذلك **ب** لا يستلزم فلا  
 يوصف بالكر من انه يندب واسلته ذلك في اضافنا ما فعله تذكرنا في شرح الحق  
 والمقدرة وغير ذلك من كتبنا والقبح هو كل فعل اذا وقع من عالم بقبحه ويمكن من العلم  
 بقبحه استحق الذم على بعض الوجوه والعلم بقبح القبايح وجوب الواجبات يكون عقليا  
 وشرعيا فالعقليا كما علم بهم الظلم والكذب والمعاد من نفعنا وضرونا ونعت وغير  
 الواجبات كما علم بهم بدد الوديعة والاضياف وقضاء الدين والعلم بحسن الايمان  
 وغير ذلك وما يعلم بالشرع فكلا لا يمكن معرفته بالعقل كالمبادات الشرعية من الصلوة  
 والركوة والصوم والحج وغير ذلك وكيفية ضرب الحزم والربا وغير ذلك فانه لا جوار العقل



في العلم بذلك والقد يدور على ما قلناه من ان العلم بما تقدم هو العقل دون الشريعة  
كل عاقل سطور العقل يعلم قبح الظلم وقبح الجهل والكذب بداهة فلا يحتاج الى طريق ذلك العقل  
لما وجب قبول العلم بالحجج العقلية وكان يقف على من علم حقها السمع في علمنا باشراف جميع العقلاء  
من موحد والمحدود بقدر السنوات وجاهد لها في العلم بذلك دليل على ان طريق ذلك العقل  
وقوله انهم علموا ذلك لخاطتهم العقل من اهل الشرع باطل لانه لو كانت كذلك لعلموا قبح  
كل ما علمه اهل الشرع من قبح شرب الخمر والزنا وغير ذلك وفي العلم بالشرع يقيننا بل على ضا  
ما قالوه ومتى تأملنا ان العقلاء لا يظنون ذلك ولا يفتقدوا مقتضاها ليس يعلم انهم ان  
يقولوا لا يعلمون المشاهدات ايضا لان من الناس من قال طريق ذلك العلم ونهيم عليه  
قول اليونانية واصحاب الهند في تفهم العلم بشئ من الاشياء ونسبهم ذلك كله الى  
الظن والحساب وذلك باطل بالاتفاق فالذي يدل على انه تعالى قادر على القبح هو  
من كونه قادرا على العقل والعلم بالمشاهدات ومن شأن القادر على الشئ ان يكون  
قادر على جنس منه فوجب ان يكون قادر على صف هذه العلوم من الجهل والجهل قبح وايضا  
فالقبح من جنس الحسن بدلالة قوله الانسان محمدا ابراهيمه غضبا من جنس قعوده فيها اذ  
الكلام احرها قبح فالقبح من جنس الحسن والآخر حسن واقدريم قادر على الجاس كذا ومن  
كل جنس على الاطلاقية لانه قادر لنفسه على ما مضى ولا احتصاص له بقدر دون قدر ولا  
جنس دون جنس وايضا هو قادر على تعذيب الكفار وبالاخلاق وهو من قادر اسم  
قبح عقابه ولم يخرج اسلام اياه تعالى عن كونه قادرا والمراد بذلك انه قادر على القبح فاذا  
ثبت ذلك فالذي يدل على انه لا يقدر على قبح الصباغ وعلمه بان غنى عنه وانما يقبح القبح  
بانه غنى عنه لا يجوز ان يخاره الا ترى ان من جبر بين المصدق والكذب في باب الرسول  
لا غنى عنه وهو علم يقبح الكذب ومن المصدق لا يجوز ان يخاره والكذب على المصدق  
في باب الغرض ولا علة ولا علة لذلك الا لو كانه علم القبح والكذب وبانه غنى عنه بالمصدق  
فوجب ان يكون تعالى لا يفعل القبح لانه يقدر من جنس من الحسن على الايقان في الامر  
ان

ان الخبر بين المصدق والكذب مع قسا وكذا الغرض قد بينا انه لا يختار الكذب جهات  
الحاجة اليه لانه يستغنى عنه بالحسن الذي هو الصدق وكذلك القديم لا يقبح الا بغير  
من جنس من الحسن على الايقان في بخاره مع علمه بقبحه والقديم لا يبرر القبح  
على وجه لانه لا يخلو ان يريد لنفسه او بارادة قديمة او جديدة وقد بينا انه ليس بمريد  
لنفسه ولا بارادة قديمة فبطل ذلك ولو ارادة بارادة حديثة لكان هو الفاعل لها لانه لا  
ان يفعل ارادة الا في محل سواء ولو كانت هو الفاعل لها لكان فاعلا للقبح لان ارادة القبح  
بدلالة ان من علم ارادة القبح علم قبحها ومن لم يعلمها كذلك لم يعلم قبحها وذلك يوجب ان  
يكون فاعلا للقبح وقد دللنا على انه لا يجوز ان يكون فاعلا للقبح على حال وايضا قد بينا  
خلاف انه ناه عن القبح وقد بينا ان الله لا يكون هيا لا كبره القبح عنه ولو كان مريدا  
للقبح لادعى ان يكون مريدا للشئ كما وهما له وايضا قد مر ان القبح لكان محبلا وايضا لان  
الحجة وايضا هي الارادة اذا وقعت على وجه مخصوص واجبت الامة على خطا من اطلق ذلك  
على اسر تعالى وقد قال اسدوا اسد يريدهم العباد وما اسديهم ظالم العالمين ويريد اسديهم  
اليسر ولا يريد بك العسر ومن اعظم السبل لكفر بالقبح المودبة الى العقاب وقد قال اسدوا  
عاقبت الجن والانس الا يعبدون ومعناه انما يعبدهم العباد لان هذه الامم الامم العوض  
لانها لو كانت لام العاقبة لكان كذا لوجهنا كثير من الجن والانس عزيز طاب من صدقوله  
وقوله وقال الذين اشركو الوشا الله ما شر كنوا ولا اباؤا ولا اخر من شئ كذلك كذب  
الذين من قبلهم حتى ذاقوا اسنا الم قوله انهم الاخر من وافع في انه لا يبرر القبح لانه  
كذب من اصناف ذلك لا اسدوا من ان اتباع الظن يوجب العلم وايات القرآن شاهدة  
بذلك وهي اكثر من ان تحصى وقوله ولقد ذمنا كثيرا من الجن والانس الا انهم ههنا لام  
العاقبة لانهم لم يلقوا انهم يبررون لم يبرروا وجرنا ولم يلقوا انهم يبررون لم يبرروا  
انهم وقوله ولو شئنا لا يثبت كل نفس هذا اما احب ان قدرتم ان قادر على ان يلبا الحق الى  
الدين والايان لكن لا يفعل ذلك لاننا في الحكم التكليف ويشقق الغرض به وجرى



قوله ان نزل عليهم من السماء اية فنزلت اعمائهم لها خاضعين وكذلك كل آية يعقلون  
 بها ما توجه فيها ما طناه في هذه الآية نحو قوله ولوشاء ربك لان من في الارض كلهم جميعا قوله  
 ولوشاء الله اي من جميعا ولا يخرج من ذلك من الايات فالوجه فيها ما ذكرنا من ان  
 يذكرها وقد بينا الوجه فيها جميعا في تفسير القرآن مستوعبا لا يحتمل ذكره فيها وقوله لو اراد  
 من خلقه من الايمان فالطاعة ما لا يقع بالحكمة بذلك ومن وضعه ونقص لان الملك  
 اذا اراد من رعيته ما لا يقع على صفة باطل لان الامر بخلاف ما قالوه في المناهضة  
 السلطان متى اراد من رعيته ما يعود نفسه عليهم لا عليه فلم يقع او وقع خلافه لا يلحقه ضعف  
 ولا نقص وانما يجوز ان يقال ذلك فيما يعود نفسه عليه من نصرة والدوام عنه يستقر  
 بقوته وانما لا يريد الا ما يكون نفسه للخلق دونه تعالى لا سيما ان الله عليه وكيف  
 يشبه الحال في ذلك ونحن نعلم ان سلطان الاسلام يكره من اليهود الرمن المعقد الذول  
 الى الكنيسته ومن يل من الا سلام والدخول في المساجد ومع ذلك فافهم منه دخول  
 الكنيسته دون المسجده ولا يحتمل يقول ان سلطان اسلام ضعيف بذلك ثم يلزم انه  
 اذا وقع من الكافر خلاف ما امر الله به ان لا يفتخه ضعف لان المشاهد لا يفضل <sup>بعض</sup>  
 ولا خلاف ان الله امر الكافر بالايمان ومع ذلك فلم يقع هذا منهم فيجب على اصحابهم ان  
 يفتخه ضعف فباي حق فصلوا بين الامرين فمن فضلنا في الارادة وايضا فالعلم ضروري  
 اني في صلحكم اراد من الكفار كلهم الايمان فلم يفتخه بالتمرد على الكفر ومن ولا ضعف  
 بلزمهم على ذلك ان يكون الله امرهم بان يفتخوه فهو هو من حيث امرهم بالايمان  
 منهم على قولهم وذلك باطل بالاتفاق وقولهم لو فعل البعد ما كره الله فكان فعل ما افاء  
 وذلك لا يجوز باطل لان ابا وليس كبر ائمة لان الا با هو المنع والامتناع ولهذا يقولون  
 في التمدح فلان باب الضيم اي يتبع منه ولا مدح في ان يكره الضيم لان الضيم ايضا  
 يكرهه وتعلمهم بان المسلمين قالوا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكره ولست نمنع من انه  
 اراد الايمان من الكافر ولم يرد الكفر منه غير صحيح لان هذا الاطلاق غير مسلم لان جميع  
 اهل المل

اهل العدل يتفقون من اطلاقه ثم ان المسلمين ايضا يقولون لامر الله ولا يفتخون  
 وعلى قولهم الكافر وقد امر الله من ذلك متفعا عليه فان هو ما كره او نداد  
 سلم ذلك لان الله ما شاء الله من فعل نفسه وما لم يشأ من فعل نفسه يكن او  
 ما شاء الله من فعل غيره او الحياء اليه كان ومتى قالوا لو شاء جميع الطاعات كانت  
 القائل اذا حلف انه يقضي دينه على ان شاء الله اذا لم يقضه حثت واجبوا على خلافه  
 قيل في الناس من قال حثت وهو يقول ومن قال لا حثت قال المشية وحلت انما  
 الكلام دون ان تكون شرطا ولا حث ذلك تدخل في المانع والكان الشرط لا يدخل في المانع  
 فان قيل هل ان قال العباد بقضاء الله وقدره ام لا قلنا القضاء في الله على رعيته  
**الحق** والاحداث قضاء هو سبع سموات في دبرين اي ظلمت واحد من **ب** بمعية  
 الحكم الله يقضي بالحق ومنه انشقاق اتفاق **ج** بمعية الامر وقضى بربك ان لا تعبدوا  
 الاياه اي امر بالتمرد **د** بمعية الاحلام والاحبار وقضينا الى نبي اسرائيل في الكسار اي  
 اعلمناهم واخبرناهم ولا يجوز ان يكون قضاء افعال العباد بمعية احدائها لان فعل العباد  
 لا يفعلون ان يكون بمعية واحدنا لا هو مع ولا يجوز ايضا ان يفعلوا لا نفعنا والفعل <sup>الاحد</sup>  
 لا يكون من باعين على بائنيته ولا يجوز ان يكون قضاء افعالهم بمعية الحكم والامر والامر  
 لان احدا من الامة لا يقول بان الله امرنا بالمعصية او حكم علينا بان فعلها واما القضاء  
 بمعية الاحلام والاحبار فانه يجوز ان يقال على ضرب من التقيد لان الله اخبرنا علمنا  
 في فعل الطاعة من الثواب واعلمنا بفعل المعاصي من العقاب فاذ ان قضاء <sup>الاحد</sup>  
 القضاء على هذا الوجه وايضا فقد روي عن النبي صلعم انه قال ان يقول احدكم لا من لم  
 يرض بقضاءي ولم ينكره فمات ولم يصبر على بادئ فليعد دباسوا في طوبى لمن لم يصبر  
 بقضاء الله احداه لوجوب الرضا بها وذلك خلاف الاجماع والقول في العذر على مثل  
 حلت لان القدر يستعمل بمعية الحق والاحداث كما قال وقد روي فيها اقوالها في رتبة الامم  
 سواء للمسلمين ولا يجوز ان تكون المعاصي بقدر الله تعالى ما طناه في القضاء وقدر



يستعمل في التقدير كما قال فقد راعى القادر فعل هذا يجوز ان يقال انما  
 يقدر الله على ان يقدر راعيا لها من التوابع والعقاب فينبغي ان يفيد القول في ذلك  
 ولا يطلق به فان قيل معنى الكلام ان الواحد منا حدث لا فعله لم يوجد لها ما الملك  
 يدل على ذلك قلنا الدليل على ذلك وجوب وقوعها بحسب راعيا واحدا وانما يقال بحسب  
 صورنا وكما هيئنا لها ما واجب ذلك كالايجاب في طولنا وقصرنا وخلقنا  
 وهيئنا لا يجب ايضا في افعالنا لما لم تكن متعلقة بنا وانما يلزم لوجوب وقوعها بحسب  
 راعينا واحدا لان الواحد منا متى دعاه الداع الى القيام والقعود ولا يصح  
 له من ذلك ولا مانع فانه لا بد ان يقع ما دعاه الداع اليه وليس كذلك بالاصح  
 كقولهم وقصره ولا فرق بينها الا انها محدثتها ومتعلقة بحسبنا ومتى قيل ان ذلك بالاعتبار  
 لا يجب وقوعه على كل حال ويلزم على ذلك ان يكون انشاء السواد بالبيان وجاها  
 العلم بالحقيقة وما جرى مجراه من الرغبات كماله بالعادة وذلك بالليل بالاداء وعلى  
 ان تعلق العقل بالفاعل كدبر وجوب تعلقه بداعيه واحواله وهذا حاصل معناه  
 فينبغي ان يكون كائنا في تعلقه بنا وهو غير ناجز ولا يترك العلم بالعبور على ذلك  
 ومتى قيل ان افعالنا تحتاج البناء كونه كبا دون المحدث قلنا ذلك باطل لان  
 يتجدد عند راعينا واحدا هو المحدث لا غير دون حتى من صفاته فينبغي ان يكون  
 هو من جهة الحاجة دون غيره هو الذي يتجدد عند وجود الحركة كونه متحركا كان كونه  
 متحركا هو احدى الى الحركة دون غيره والكتب الذي يدعونه غير معقول فكيف تعلق  
 الحاجة به ويترك المحدث الذي هو امر معقول معلوما ككسب ليس معقول ولا معلوم  
 فان قيل كيف لا يكون معقولا وانسان يفضل بين ان يتحرك فخرنا وبين ان يسحب  
 على وجهه قلنا الفرق يرجع الى انما هو ان متحركا متعلق به وبانياره فاذا  
 يتحرك وجهه كانت الحركة ضرورية فذلك لثبوتها فان قيل يتجدد عند راعينا افعالنا  
 من وقوع وحلول في محل وكونه عرضا وغير ذلك فلم نعلم ان الذي يتعلق بالمحدث دون

بشي

مخرج حتى من ذلك قلنا اما الحس والقبح فقد يتولد كثيرا من الافعال منها كلام الى  
 والناظم وحركة اعضائه التي لا تتعداه وحلوله في المحل ليس له من صفته وانما يفيد انه  
 من قبيل ما لا يجب دونه كبقا في محل ثم كثيرا من الافعال يتولد من محل كالجهر والافتاء  
 واداء القديم وكما هو لا يتولد من حدث فينبغي ان تكون جهة الحاجة الى الترافع  
 في سائر المصطلحات الافعال وسائر القادرين واستقصاء ما يور على هذا الدليل وتبينه  
 قد استوفينا في شرح المحل وفيما ذكرنا كناية ان شاء الله وانما قلنا ان ما هو مقدر لنا  
 لا يجوز ان يكون مقدرنا لانه لان ذلك يورى الى كونه موجودا بعددنا لانا لو فرضنا  
 الواحد ما دعاه الداع على ايجاد وجه حدوده وجب حدوده من جهة واحد لم يرد استعاضة  
 يجب ان لا يوجد مجتمعا في فعل واحد وجوب حدوده وجوبها ثباته وذلك بحال  
 فوجب بطلانه على كل حال وما يدل ايضا على ان الواحد منا حدث لا فعله انما يحسن منا  
 في معنى الافعال ونقلا على بعض لان من فعل الطائفة يحسن مدحه ومن فعل الظلم يحسن  
 دمه ولا يحسن مدحه ولا دمه على طول وقصره وحسنه وقبحه وانما كانت ذلك  
 الاول متعلق بنا والثاني غير متعلق بنا لاسي سواه وايضا فانه يحسن ان يارب بعضنا  
 بالقيام والقعود وينها عنه ولا يحسن ان يارب بالطول ولا القصر ولا ينها عنها وانما  
 كان كذلك لان الاول مقدر له يحسن امره والثاني غير مقدر له فلا يحسن امره  
 به ولا ينه عنه بيان جميع ذلك ان الواحد منا علمه والقران يقول ذلك لانه  
 قال جزا بما كنتم تعملون جزا بما كنتم تكسبون فمن عمل مثقال ذرة خيرا يره ومن عمل  
 مثقال ذرة شرا يره ومن يعمل صورا يخرجه ومن يظلم منكم يذره عذابا كبيرا  
 غير ذلك من الآيات التي اصناف الفعل فيها ايتنا فمن نفى الفعل عنها فقد خالف القول  
 والقران ومتى قيل اصنافه البناء من حيث كان كسبا لنا فقد قلنا ان الكسب ليس  
 معقول فلا يجوز له ان يقول عليه على ان عندهم ان الحق لا كسب للعبودية  
 عندهم والظلم لا كسب للعبودية لانه متقد عن محل قدرته لانه يوجب في المظالم



وعندهم انما تعدى محل القدرة عليه لا كسب العبد فيه فكيف يمكنه حمل الية عليه وفي  
 قالوا ان اكسب الذي هو الفل في الظاهر كالفل الذي ليس بحق عليه والضرب الذي ليس بحق  
 عليه وانه في القابل والضارب دون المقتول والضروب كان ذلك كسبا للعقل  
 بلزم على ذلك ان يكون البناء في البناء دون المبنى والساحة في الساحة دون السورج  
 وذلك فجاهل من بلغ اليه لا يمكن كلامه وقوله واسد خلقكم وما تعلمون المراد به ان  
 لان الذي كانوا يعبدون الاصنام دون افعالهم فيها فضعفهم اسباب قال انبيدوا  
 ما تحتون من الاجسام واسد خلقكم وما تعلمون من الاجسام التي تحتون منها الاصنام و  
 قد ير الكلام وما تعلمون منه على انه مضى في العمل الى ان عمل الصالح يقال هذا الباب على  
 العباد وهذا البناء على البناء وهذا الخاتم على فلان فيضيفون العمل فيه الى افعال  
 وذلك بما ذكرنا هذا القدر الذي ذكرناه فيه كفاية واستيفاءه ذكره في الموضع الذي  
 ذكرناه **فصل** في الكلام في الاستطاعة وبيان احكامها الواحد سائر على الفعل ببلالة  
 صحة الفعل من وقته على غيره من الاحياء مع ما اذا تعلق جميع الصفات ولا بد ان يكون  
 من نوع من الفعل فصار فالمن تعدى عليه وهذه المفارقة تستند الى جهة التي دون  
 احوالها لان صحة الفعل راجع اليها مبطل بذلك قول من قال ان ذلك يرجع الى الصفة  
 او الطبع او اعتدال الامر على احوال اقوالهم لان جميع ذلك يرجع الى العمل في العمل  
 وهذه الصفة تستند الى صحة لانها تتجدد مع حوائج الانسان لا تتجدد مع توالي الاحوال  
 الشروط وبهذا الطريقة انبأ العاقل فيجب من ذلك ان يكون الواحد مناسبا كان قادرا  
 صح ان يتصرف في جميع ذلك الا يرى ان من قدر على ان يتحرك عينة قدان فيحرك في  
 والحركة في الحيتين متضادة فكل ذلك من قدر على الاعتقاد ان قدر على سائر اجناسها  
 وقد على الادارة والكرامة وهذه الاشياء مختلفة ومتضادة فذلك على ان القدرة  
 متعلق بالشيء من عمله وبجلافة صفة اذا كان له ضد وايضا لو لم يتلق القدرة بشيء  
 وبضده وبجلافة لم يقع العقل بجبهه داعية واحواله بل كان بجبهه يقع بجبهه  
 من القدرة

من القدرة

من القدرة فكان لا يتبع ان من يدعوه الداعي الى القيام يقع منها المقدور ومن دعا الى  
 الى الحركة يقع منها لا يتبع العلم خلاف ذلك والقدرة ليست موجبة للفعل بل بخلاف  
 الفاعل بها الفعل بل لا بد ان مقدور القدرة تابع للارادة واحتمالها فلا كانت موجبة  
 لبطل ذلك والقدرة قبل الفعل دون ان تكون مصاحبة له بل لا بد ان القدرة بها  
 اليها يخرج بها الفعل من العلم الى الوجود ولو وجد مقدورها لا يتحقق عنها وايضا فان  
 في حال القيام يتحقق عن القدرة بلا شك ولا علم لذلك الوجوده فينبغي ان يتحقق  
 في اول حال وجوده ايضا وايضا فقد قلنا على ان القدرة قدرة على الضدين وذلك  
 حال ما اذا ثبت ذلك فالقادري على الكفر قادر على الايمان لما حسن تكليف الايمان لا  
 تكليفه بالاطاعة وتجب لا يترك كونه العقل فيجب تكليف الا على فقط المصاحف والقعد  
 والفاخر على الاجسام انقال وفكها والعلم بيقه ذلك ضروري لا يحتاج العقل على ذلك  
 تكليف لما لا يطابق من ان تكب من ذلك لم تحسن من كماله وانما نبيه على غلظة بصر  
 الاسئلة كما يغرب لا مثال للوسطانية والمحلب الصعود الدين دفوا العلم بالمشاهدات  
 والضروريات والا فلا يحتاج لا يمكن معهم لان الاحتياج انما يصح فيما يفعل ليرد ما يتبع من دفع  
 الضروريات لا يمكن احتياج بالرد لما هو اوضح منه لانه لا شئ اوضح من الضروريات فيها  
 سدا للباب على فسر والمراد بقولنا تكليف بالاطاعة هو كل ما يتعدى من الفعل سواء كان  
 ذلك لعدم القدرة او عدم العلم او عدم الالة فان الكل يتبع في جميع التكليف وانما  
**فصل** في الكلام في التكليف وجعل من احكامه التكليف عبارة عن ارادة المراد من غيره  
 ماضية كلفة ومشفقة ويقال في الامم بما فيه كلفة ومشفقة انه تكليف من حيث كان الامر لا يكون  
 امر الا بالارادة الماسورة بالمرتببة مشفقة في التكليف كاهتمامه بالامر يدل على ذلك  
 ان من اراد من الغير ما لم يشق منه كلفا لم يوافق له من الغير الا بالحققة فيه  
 لم يتم بذلك ولذلك لم يكن الواحد منا اذا اراد من استعارة الفعل كلفا لم يوافق  
 اراداه منا في الفعل لاجبا او ندبا واعلام المكلف في جواب الفعل او حسنة او

فصل



عليه شرط في حسن التكليف من استلزامه من جهة واحدة العلة فما كلفه وليس بفعل الا علام  
هو التكليف ولهذا كان مكلفا له لا منسب في ذلك تكليف الله واذا رتبته فلذلك  
لم يسموه بذلك فاذا ثبت حقيقة التكليف يحتاج العلم بحسنه الى معرفة اشياء  
**١** صفات المكلف **٢** صفات المكلف **٣** صفات الفعل الذي يتقضى به التكليف  
ما الغرض في التكليف ونحن نبين جميع ذلك على احصاء الوجوه وقبل ذلك نبين ادلا  
ما وجه الحسن في ابتداء الخلق وبيان ذلك ان يقول لا يخيل ان يكون في ابتداء الخلق غرض  
ادلا غرض فيه فافكان لا غرض فيه من حيث وذلك جميع لا يجوز عليه تعالى وان كان فيه  
غرض لا يخيل ان يكون في غير من قبح او حسن والقيم هو ان يقصد خلق اسلاف من ربه و  
قبح لا يجوز على الحكيم والرحمن الحسن لا يكون الا بمصالح النفع فيه وذلك النفع لا يخلو ان  
يكون راجعا اليه تسلا في غيره فاما يرجع اليه بسبب لاستحالة النفع عليه واما يرجع الى الغير  
هو وجه الحسن في ابتداء الخلق سواء كان ذلك النفع راجعا الى نفس المخلوق او الى غيره  
اولها فان جميع ذلك وجه الحسن اذا تعمى من وجوه القيم فاذا ثبت ذلك فالمكلف  
متفرع بالتفصيل ومتفرع بالثواب وان كان العلوم انه يرام المصلحة او مصلحة غيره  
وهو متفرع بالعرض فيجتمع فيه الوجوه الثلاث وغير ذلك المكلف متفرع بالتفصيل فقلنا  
بالعرض ان كان في ابتداءه مصلحة لغيره من المكلفين واذا كان وجه الحسن الخلق فانه  
من النفع فينبغي ان يكون اول ما خلقه الله تعالى لاداء النفع لا يبع الا على الحى ولا بد  
ان يخلق فيه مشيئة قدر يستدركه فيلزم به سواء كان هو او غيره وجوز ان يبتدئ  
الله تعالى خلق الخلق واذا علم انه يخلق فيما بعد حيا مكلفا يكون من لطافة اختياره خلق  
حياد قبله فان لم يكن ذلك معلوما لم يحسن لا ابتداء خلق الخلق ونحن نقول في ما قلنا  
به من اعتبار شرائط حسن التكليف اما صفات المكلف فيجب ان يكون حكيما مأمونا  
منه فقل ان يقيم والاخلال بالواجب ليعلم اسفاه وجهه فبق عن هذا التكليف وقد مضى  
ذلك في باب العدد ويجب ان يكون قادرا على الثواب الذي غرض التكليف له واما  
بيلغه

بيلغه وقد بينا حين بدأنا ان قاد لفسده وعالم لفسده لا بد ان يكون له فيه غرض في التكليف  
ويستدل على ذلك فيما بعد ويجب ان يكون متعا بما يجب له من العبادات والعبادة لا يتحقق  
الا بتحصيل ما يوصل النعم من خلق الحيوة والشهوة والنفار والقدرة وكما لا يتقوى وطول  
المشيئة وغير ذلك مما لا يدخل في كل من في كونه الى بعد فقد بها ولذلك لا يتحقق بعضها  
على بعض العبادات وان اسحق عليه الشكر لا يحد على ما هو اصول النعم ويحضر اسباب القدرة  
على ذلك فذلك احصى بقوله العبادات ويجب ايضا ان يكون عالما بتكاليف شرائط التكليف في  
المكلف من قدره وسائر ضروريات التمكن فاذا ثبت ذلك فالوجه في حسن التكليف انه  
تقرين لزم له عظمة لا يمكن الوصول اليها الا بالتكليف والتعويض للشيء تحكم ايضا له فقل  
هنا اذا كان التكليف تقريرا للنفع يجب ان يكون نفعا لان من حسن منه الوصول الى  
نفع حسن من الغير ان يبرهن له ومفاد التقرير تصدير المعرفة بحيث يتمكن من الوصول  
الى ما غرض له مع ارادة المعرفة للفعل الذي غرض له وعرض الحق عليه والتعلق به  
الا ترى ان الانسان انما يكون مكرما لولده للعلم انا امكته من التعلم والخلق عليه  
وارادته التعلم ومتى لم يبرهن له ذلك او لم يبرهن عليه لا يكون معرضا له هو واصله  
الا ترى ان الواحد منا لو عرض لولده للتجارة واسره بالسفر وغلب على نفسه انه متى  
فعل جميع ما رسمه لا يحصل شيء من النفع لا يكون انواله معرضا له فقل هذا العلم قائل  
عالم بان المكلف متى فعل ما كلفه ان يثبت ويوصله المستحقة واعتبر بالارادة لان  
بها يحصى ما غرض له دون ما لم يرض له والتكليف والاقدار يصح للامرين الا ترى ان من  
اعطى شيئا لغيره ليجاهد به انما يكون معرضا له بان يضل به كما فرادون مؤمن انا  
اراد قتل الكافر المؤمن والا فليس يصح للامرين فعله هذا اذا تدبر اهدم المكلف  
ويكنو خلق فيه الشهوة ويمكن ان يقال بها الشهوة كما يمكن ان يثبت على وجه سبق عليه  
فاما يخصص باحد الوجهين دون الآخر بالارادة فان لم يكن فيه غرض من كان عشا وذلك لا  
عليه حال وان كان فيه غرض لم يخل ان يكون الغرض نفعه او مضرة ولا يجوز ان يكون الغرض



فقد ادحضته ولا يجوز ان يكون العزم من ضرورة لان ذلك يقع في سبيل الا ان يكون غرضه  
 نفسه ويصح ان يكون ذلك النفع مما يستحق بالتكليف ولا يمكن الوصول اليه الا بالامتناع  
 التي يتناهى بها التكليف لان الابتداء بالثواب لا يحسن لانه يقاوم تعظيم وتبجيل المعلوم ضرورة  
 مع ذلك لمن لا يستحقه ولا يمكن استحقاق الثواب الا بما تنال ولد التكليف من واجبا وند  
 فلهذا متى حسن التكليف وجب لان المكلف متى تكاملت شروط تكليفه في وجه جميع  
 التمكن وجعل القول ساعا عليه وكان مترددا لدواعي ومزال عنه الاجابة وجب تكليفه  
 ومتى نفى بعض هذه الشروط لم يكلف لانه لو لم يكلفه لكان اما مفرضا بالقياس او بما  
 وكلاهما لا يجوز عليه بانه ذلك انه اذا كان قادرا على اغناؤه الحسن عن القبح لم يفعل  
 واحوجه بالشهوات المحلولة فيه والتمنية منه ومنه فان لم يكن له غرض من كمالها وان  
 كان فيه غرض فلا غرض فيها الا التكليف وان يكون لمن لا يجب التمسك فان شكك  
 من عليه ذلك للمنفعة المظنية بالثواب وان لم يكن ذلك فلا غرض فيقتل الدواعي الى  
 نيله حاصل ولا يلزم ان تكون المباشرة مفرقة بالقياس لان ذلك يعتبر في مقصود الثواب ذلك  
 مستف من المباشرة فاما الفعل الذي يتناوله التكليف فلا بد ان يصح ايجاده من جهة التكليف  
 على الوجه الذي كلفه لان ذلك يمكن لا يحسن التكليف من ضرورة ومن شروطه تقدر  
 دواعيه بفعل اللطف بالامتناع التكليف ولا بد ان يكون ما تنال ولد التكليف مما يستحق  
 بالمخرج الثواب بما يستحق به الثواب هو اما واجب او مندوب فلا يخرج الاستكثار منها  
 والمباح لا يدخل في ذلك لانه لا يستحق به مدح ولا ثواب وانما حسن التكليف  
 المندوب من حيث كان المندوب سهلا للماضي ومقربا له فلا يصح ان يقتصر به كلف  
 على تكليفه انه ما لا يستحق بنفسه وما مضافا الى التكليف فالكلام فيها فرغ على العلم بكلف  
 لان الكلام في صفات الذات فرغ على العلم بالذات نادا ثبت ذلك فالكلف هو الذي لان  
 من ليس له لا يحسن تكليفه وتسمى الى انما في الملكة والجن اسماء اخرى ما انفقت  
 تسمية نفسا الى هو هذه الجملة المتأصلة في هذه دون ابعاضها وبها يتوقف ضم  
 الاحكام

الاحكام من الامر والممنوع والمدح والذم وقال معربا بنا من تحت وتحتيا ابو عبد الله  
 هو غير هذه الجملة وهو ذات ليس يجوز ولا يحسن ولا حال في هذه الجملة وقال ابن  
 الرازي وهو تمام القوطي هو جرح من القلب وقال الاسودري هو ما في القلب من  
 الرجح وقال النظام هو الروح وهو الحيوة المتداخلة بهذه الجملة وقال ابن عسك  
 هو جرح دقيق مناسب في هذه الجملة والذي يدل على صحة ما ذكرناه الا ان الاحكام  
 الراجعة الى الحي تظهر في هذه الجملة من المدح والذم فالامر بالمعروف ونهي عن المنكر  
 فان الامرات لنفع ما عصفها وانما لم والتمذ ذ نابع للادراك ولولا انها هي الجملة  
 لما وقع الادراك باعضائها وايضا فالفعل المتبدا يظهر في اطرافها كمرادنا وان هذا  
 غير ذلك فلا بد من استناد ذلك اليها والى ما لم بدت على معقول فاذا استندنا جميع ما ادعى  
 من وجوه التعلق لم يبق الا ما ذكرناه ولا يجوز ان يكون القابل في هذه الجملة غير هذا لانه  
 لو كان كذلك لاقصص ان يخرج الامتناع في هذه الجملة فان القدرة مائة بذلك الغير  
 هذا القول وهذا بما يعلم ضرورة من احدنا اذا تعد عليه كل شيء باحدى يديه الى  
 استعان باليد الاخرى بل قد ذلك وتبجيل ولا وجه لهذا الحكم المعلوم مع القول بالاشباع  
 وانما يصح ذلك على قول من يقول القدرة في اليد التي مقدار لا يتلف بها حمل القيل فاما  
 ايضا نسألها القدرة في الشمال تال ذلك او يميل وان الفعل لا يصح الا باستعمال  
 حمل القدرة ويميل ذلك بميل قول من قال انه جرح في القلب لان اليدين على هذا  
 القول ليسا بجليين للقدرة اصلا لانهما تحمل الحز في القلب وايضا لو كان الفعل  
 يفعل في هذه الجملة احرا عالم يكن بعض الجملة بذلك او من بعض وكان يجب ان  
 يصح ان يفعل فيها كلها لفقد الخصائص من المعقول وما يدل ايضا على ان الفعل  
 هذه الجملة ان الامرات يقع بكل عضو منها فلم يكن في المصدا حيوة للماد بل في  
 لا يدرك بالشر والظفر فاما من قال الانسان هو الروح فليس بخلاف ان يريد بالروح  
 الحيوة التي هو عرض او يريد به الهواء المتحرك فالاول باطل من حيث ان الحيوة لا يتحمل



ان تكون حية قاهرة وان اراد الله ذلك ايضا باطل لانه لا يجب ان نقل الحيوة اليها  
ولا يدرك الالم واللذة وهو على صفة فان اراد غيرهما بذلك غير مقبول فاما ما ذهب  
ابن الاثير فانه ايضا بطل بطل ما اطلقا به من ذهب النظام وذلك يجب ان لا ينقل  
الجملة بقطع وسطها ويقطع لا منها واذا قال بان نقل في قطع اليد او الرجل في لا ينقل في  
الراس والوسط ولم ينقل بقطع اليد تارة فيبقى حيا وتارة لا ينقل فيبقى ميتا ~~فانما~~  
فالموجب لذلك الفرق اذا ثبت ان ذلك الى هذه الجملة والصفات التي يجب ان تكون  
عليها المكلف شيئا او لئلا ان يكون قادرا للتمكن من فعل ما كلفه ولا يكون مكلفا لما  
لا يطيق وقد بينا انه واما بان يكون عالما او متكلما من العلم بما يحتاجه لا العلم  
من جملة ما كلفه من احكام الاعمال وايضا على وجه مخصوص ليس هو به التوابع ولا بد  
من العلم به وكذلك يستحق الثواب على ترك النجس اذا تركه لغيره وذلك لا يتم الا مع العلم بغيره  
اذا تمكن من العلم به بسبب المادة عليه يقوم مقام خلق العلم الصوري في قلبه وكذلك اذا  
قلنا ان الكفار مكلفون بالسراج لتمكنهم من العلم بها بالنظر في معجزات الانبياء فلا كانت  
على سبيل ما يصح حصولها الا مع كمال عقله وجب ان يخلق بينه العقل والعقل هو مجموع علوم اذا  
اكتسبت كان الى عاقلها اذا حصل بغيرها ولم يحصل شي احكام لم يكن عالما والعلم الذي  
لا يسمى عقلا تنقسم ثلثا ثلثا اولها العلم باصول الادلة وثانيها ما لا يتم العلم به من اصول  
الامور وثالثها ما لا يتم الغرض المطلوب الامور فلا يلزم كالمبحر في الاحكام التي يتغير  
حركته وسكونها والعلم باستحالة الخلق والذات من الخلق والاثبات للمقاييس والعلم باحوال  
الفاعلين وغير ذلك وليس يصح العلم الا من يجب ان يكون عالما بالمدركات اذا ادركها و  
ارتفع للنسب عنها ومن اذا ما دس الصلح عليها والعلم بالعادات من اصول الادلة الشرعية  
فلا بد منه وهو غير القسم الثالث واما الثالث فهو العلم بصفات المدح والذم والخوف وطريق  
المضار حتى يصح خوفه من احوال النظر فيجب عليه النظر والتوصل به الى العلم والى يدل  
على ان ذلك هو العقل لا غير ان معنى تكليف هذه العلوم كان عاملا ولا يكون عاملا الا  
وهذه

الوهذه العلوم حاصلة ولو كان العقل معني اخر لما وحصل هذه العلوم والمعلوم  
ذلك وسميت عقلا لان مكانها يتبع من كثير من المقدمات فثبتت بعقل انا فانه التي  
يتمنها من السير ولان العلوم المكتسبة مرتبطة بها لا يصح حصولها من دونه فسميت عقلا  
تتمها ايضا بعقل الناطق ولذلك لا يجوز وصف احد تعالى بان له عامل وان كان عالما  
جميع المعلومات ويجوز ان يكون المكلف متكلما من الالات التي يحتاج اليها في الانساق التي  
متعلق بتكليفه لان مقدار القدرة الاله كقدر القدرة في قبح التكليف والالات على ضربين  
**ا** لا يقدر على تحصيلها الا الله كايدي الرجل فيجب ان يخلق الله في وقت الحاجة اليها  
**ب** يمكن المكلف من تحصيلها كالعلم في الكتابة والقوس في الرمي وغير ذلك فالتمكن من  
تحصيلها لا واجب تحصيلها عليه يقوم مقام خلقها فلا بد من تمكنه من الإرادة وكل  
فعل يقع على وجه الإرادة اذا كلف على ذلك الوجه فهو صفة الامر والهي والخبر و  
ارتفاع الفعل على وجه العادة وغير ذلك وما يقع على وجه لا يتم في الإرادة جازا  
تكلف في ذلك وان لم يكن متكلما من الالات وذلك هو رد عين الودية ورد عين  
المضرب ويجوز ان يكون المكلف متكلما واما في الغرض اذا كان الغرض هو الثواب  
ولا يصح استحقاق الثواب الا على ما تلقى فيه المشقة فلا يصح ذلك الا بان يكون ناهيا  
بالطبع ما كلف فعله وشميا لما كلف الامتناع منه ولهذا نقول لا بد ان يكون على  
المكلف مشقة في نفس الفعل او شميه او امر يتصل به فامثلة ذلك معرفة لا يظول  
بدكرها ويجب ان تكون الواجبات مرتفعة لان مع المنع يتبدد الفعل كقدرته مع فقد  
القدرة ولا فرق بين ان يكون المنع من جهة نظام او من جهة غيره في قبح تكليفه اذا لم  
يكن المكلف قادرا على ازالته المنع من نفسه ولا يمكن ان يكلف فعل لا يشرط ارتفاع  
الواجب لان ذلك يحتمل فيكون لا يعرف العواقب ويجوز ايضا ان لا يكون طامعا في كلفه  
الغرض بالتكليف استحقاق المدح والثواب والالزام لا يثبت معه استحقاق مدح الا  
قرع ان الانسان لا يمدح على ان يفعل نفسه او اولاده ولا يهتق ماله ودايره فانه



لما ان لا يفعل مع زوال الشبهة واللبس لان مع دخول الشبهة يجوز ان يفعل  
 كما يفعل الهند من قتل نفوسهم واحدا قتلها من اعتقد ذلك انه قربة لله الله والالهاء  
 يكون بشيئين **١** ما يفعله الله في العلم الضروري بانه متى رام فعله منع منه **٢** ان  
 متى فعل تخلف من ضرر عظيم او يتال منافع عظيمة كمن يعيد من السج والمار وغير ذلك  
 وليس من شرط التكليف ان يعلم المكلف ان مكلفا كلفه اذا علم وجوب الواجب عليه وتيقن  
 القبح منه ويمكن من اداؤه على الوجه الذي وجب عليه وان لم يعلم مكلفه وكذلك اشترط ان  
 العقل لا في العلم بوجوب رد الوديعة والاستماع من الضم وان احتجوا في المكلف وليس  
 شرط المكلف ان يعلم قبل الفعل انه مكلف لاجل حاله وانما وجب عليه قطعا لانه لو كان كذلك  
 لقطع على بقاءه الى وقت الفعل وفي ذلك اغراقه بالقياس في ذلك الوقت وايضا فلا مكلف  
 الا وهو يجوز اختياره في انما في تكليف يكون مع ذلك ما لها على قوته ولا يلزم ان يكون  
 الا شيئا والمصوبون معززين بالهلال اذ انفسهم على بقاءهم زمانا طويلا لان الاعراض لا  
 يصح في المصوم الوثوق بانه لا يفعل شيئا ولا يخل بواجب قطعه هذا لا يقطع على ان المكلف  
 مكلف بالصلوة الا بعد ان يفعل الصلوة وقبل ذلك يتجوز الاختتام يجوز ان يكون غير  
 مكلف بها وانما نقول له يجب عليه انشاغل بالصلوة مع ضيق الوقت لا ذلك لان  
 ان يقطع على ما است عليه فاذا فرغ الوقت تبين انما كانت واجبة عليه وانما يحصل  
 التحريم بفعل الصلوة فلذلك يجب عليه فعلها وتكليف من علم الله انه يكفر حسن صحيح  
 قال ان تلك غير ممكن لان التكليف هو الا اداءه على بعض الوجوه وطعن انه لا يكون  
 لا يصح ان يما دفع له باطل لان الاداء متعلق بما هي صدقته في نفسه حواء علم حقا  
 ولا يصح الا ترى ان الواحد من اصحابنا يريد من جميع الكفار واليهود الايمان  
 وان علم ان جميعهم لا يؤمن وايضا فان النبي كان يريد من اهل لبس الايمان  
 وان كانت الله اعلم انه لا يؤمن وايضا فقد يريد الواحد منا من الغير ما اول  
 اطعامه فان غلب في ظنه انه لا يؤمن ولا يستحيل مع العلم بتحويله الفل على  
 واحد

واحد والمعلم ان ذلك لا يستحيل مع الفطن فيجب ان لا يستحيل مع العلم بما من قال  
 ان ذلك ممكن غير انه لا يحسن ما الذي يدل على بطلان قوله ما قدمناه من ان التكليف  
 تقرض النفع لا يتال الا به والتقرض شيء في حكم انصائه وان كل من من من التوصل  
 الى امر من الامور حتى من غيره تقرضه له اذا اشقت هذه وجوه القبح وعكس كل شيء  
 ليقيم لنا التقرض لم يقيم من غيرنا تقرضنا له ايضا ونحن نفعل ان يحسن من الواحد منا  
 التقرض للثواب والتوصل اليه يفعل ما يحسن به ذلك فيجب ان يحسن منه طاعة تقرضه  
 فاذا حسن منا ان تقرض من المنافع منقطعة من ارباح التجارات بتكليف الشاق والاضراب  
 ومن من غيرنا ان يقرضنا لها فيجب ان يحسن التقرض من المنافع الدائمة والتقرض  
 لها والكافر انما استقرض لذلك في فعل نفسه وهو اختيار لاننا اقدم على ما يستحق  
 بما العقاب وقد تهاه الله تعالى وحدسه وتوعد عليه ورغبته في خلافه فهو الذي  
 ضره نصيبه ذلك الذي كلفه بل مكلفه بغيره بقاء النفع من حيث ضررنا فاما في التنازل  
 الا بفعل ما كلفه وحصل على ذلك دليل على حسن ذلك ايضا انه قد ثبت حسن تكليفه من  
 علم الله انه يؤمن وقد فعل استمالا بالكافر جميع ما فعله بالزمن من ابداره  
 خلق الشهوة فيه والنفار ونصب الادلة وخلق العلم فانما يكون لا غير ذلك من  
 الشرايط التي تقدم ذكرها فيجب ان يكون تكليفها جميعا حسنا وقبها فاذا حكمنا  
 بحسن تكليف من علم الله انه يؤمن من وجب مثل ذلك في تكليف من علم انه يكفر فاما  
 من منع من من التكليف اصلا فلا يكلف في هذه المسئلة بل يكلف في ما تقدم من الكلام  
 من التكليف والفرق بين التكليفين لا يرجع الى اختيار الله بل الى اختيار الزمان  
 الايمان فيحصل بنفسه واختيار الكافر الكفر ما سطره فاما في ذلك من قبل ويدل ايضا  
 على حسن تكليف من علم الله انه يكفر ويؤمن على كفره انه يكفر لم يحسن ذلك لوجوب  
 يكفر التكليف طريق الى العلم ليقيم ذلك ولو علم تغيره لوجب ان يكون قاطعا على انه  
 لا يخرج من داما لدنيا الله الا وهو يستحق الثواب ولا يتم ذلك الا باسرها



انه يعلم متقدما القبح منع منه وذلك الجاهل لا يتاخر التكليف او يعلم انه مستوجب في المستقبل وذلك لوقوعه في الاضرار وكلاهما فاسدان فاذن يجب ان يكون محذور الخروج من الدنيا وهو مستحق العقاب وهو ما اردناه ومتى دعي في ذلك وجب فتح الكلام قد استوفينا في شرح الجبل بوجه اية ان شاء الله ويدل ايضا على حيلولة عن علم الله انه يكفر انه ثبت انه تعالى كلف من هذه صورة لا نعلم ان كثيرا من العقلاء المكلفين يحثون على كفرهم ولولم يكن الا علمنا ان حال فرعون وحامان وابي ايبس والمجلبد ارجح من كفرهم فكيف ولو كان ذلك قبيحا لما فعل الله تعالى لا ندللنا انه تعالى لا يفعل القبح على حال ولا يلزم على ذلك عبثة نعلم انه لا يورث ما حله لان عبثة نبي لا يورث الدنيا ما لنا فيه مصلحة بل من اذاعة علينا ولا يصنع اللطف والتكليف فلهذا لم يحرم الا التكليف وعلم الله انه يكفر ولنا نكر ايضا ان يفرض في تكليف من علم الله انه يكفر وجب فتح القبح فكيف بل لا ينكر ذلك في تكليف علم انه لو فرض فيه وجب المصداق لفتح تكليفه وان اخرا فاضا ثبت من التكليف ان علم انه يؤمن ومن علم انه يكفر يجب ان يكون مقطعا لان الفرض بالتكليف اذا كان هو الثواب فلو لم يكن التكليف مقطعا لانقص الفرض بالتكليف لان الثواب بالتكليف لا يمكن ان يكون مقترنا لان من شأنه ان يكون خالصة حافيا من الثواب والتكليف حتى يحسن الزام المتأخر وذلك لا يصح التكليف لان التكليف لا يعبرى من شدة وذلك يؤدى الى حصول الثواب على خلاف الوجه المستحق ويضرب به العزم والمضار وايضا لو اقرن الثواب بالتكليف لا يورث ان يكون التكليف لما لا المانع العظيمة تلي الى فعل ما صنعت عليه ولذلك قلنا لا بد ان يكون بين زمان التكليف وبين حال الثواب زمان متراخ يخرج التكليف من حد الجاهل وانما كانت المانع العظيمة العاطل محبة لا يرضى ان يفعل الطاعة لاجلها دون الوجه التي يفتح عليها الثواب وذلك يخرجها من ان يفتح لها الثواب صلا وذلك ينقض

الفرق

الفرض واما القدر الذي يكون بين زمان التكليف وبين الثواب فليس محصور عقلا بل يجب ان يعلم الله وانما يعلم على طريق الجهد انه لا بد من تراخ وهذه اذا ثبت وجوب انقطاع التكليف فليس الوقت وقت انقطاعه بل زمان بعينه بل يوجب على سبل الجدة ولا تمنع ان يكون الشيء او يقع على طريق الجدة ولا يعلم عقلا انقطاع التكليف عن جميع المكلفين بل انما يعلم ذلك معها والاجماع حاصل على ذلك وكان يجوز عقلا انقطاعه عن بعضهم وبقاؤه على بعض لكن الاجماع مانع منه ومتى حصل انقطاع التكليف فحصل غير الله فقد حصل الفرض ومتى لم يحصل فانه تعالى ليس له ويجوز انقطاع التكليف باذا لا العقل ان المبدأ او الفناء واما فناء الجواهر فليس العقل ما يدل على جوازها ولا على احالتها والفرق في ذلك الى السمع فاذا علم بالسمع انه يغني الجواهر ثم علمنا ان الباطن لا ينفك الا يصل بطريق عليه علمنا ان في الفناء معنى نفى الجواهر وما يقال على ذلك من التباين فقد بينا الجواب عنه في شرح والطريق الذي يعلم به فناء الجواهر السمع وقد جرد على ان الله تعالى في الاجسام والجواهر ولعبد هاتين فلا يحد بخلاف من خالف فيه ويدل عليه ايضا قوله هو كما والآخر فكما انه كان اولاد لا شيء معه موجود فكذلك يجب ان يكون اخر ولا شيء معه وقد استدل بغير ذلك من الايات وعليها التماسات والتمسك ذكرنا ما اذا ثبت ان الجواهر تفتت فاما بعد هذا اجماعا وايضا فلو لم يعد لها المكن ايضا لكان الحق لها من الثواب وقد علمنا وجوب ذلك فلا بد من اعادتها اذن وكل من مات ولم يحق لم يستوف في دار الدنيا فانه يجب اعادته على كل حال لان الثواب دائم لا يمكن توينه فلهذا الدنيا واما من يستحق العوض فانه يجوز ان يفرغ عليه في الدنيا ولا تجب اعادته لان العقاب يحسن عقلا فاذا استقطب لم يحسن استيفاءه فيما بعد فلم يجب اعادته فاذا علمنا انه بعد ما كان له لاضاله علمنا انه بعد الحق للعقاب ومن كان عقابه مقطعا فلا يكون كذلك الا ان يستحق الثواب لانه لم يخطئ بطاعته فاذا اعيد وعاقبه في عقابه ثم فصل الى الثواب وباعفه عن عقابه ثم فصل به الثواب واعادته واجبة عقلا لما يرجع للاستحقاق والحق



دون العقاب وقد اجتمعت الامة على انه بعيدا لطف الكليلين والمجانين وان كان ذلك  
غير واجب عقلا والعذر الذي يجب عاقبه هو بنية الحق ان تقتض حرجه الى من  
كونه حيا لا يقتصر بالاطراف واحدا السن لان الحى لا يخرج عنها شيئا من كونها الا ان  
ان احدثنا مقتضى الدوح والدم ثم يمين فلا تتغير حاله فيا يتحتم وكذلك يترك واستحقاقه  
للدوح والدم كما كان فاعلم بذلك انه لا اعتبار بهذا المخرج الا جرمه من قال يجب عادة  
الحياة دون الجواهر فقولنا باطل لان المستحق للعقاب والمقاب هي الحياة التي تركت من الجهر  
وكيف يجوز التبدل بها ينسحب الى اتصال التراب والعقاب الى غير المستحق والصحيح بانها  
الاولا فاما الكلام في اللطف فيحتاج الى ان ينين اولاما اللطف وما حقيقة اللطف في  
التكليف عبارة عما يدعى في فعل واجب او غير واجب فيجوز وهو على ضربين احدهما ان يقع  
عنده الواجب ولو لاه لم يقع فيه توفيقا والاخر ما يكون عنده اقرب الى فعل الواجب  
ترك التوفيق وان لم يقع عنده الواجب ولا ان يقع التوفيق ولا يوصف بالكثر من انه لطف في  
وما كان المعلوم انه يرتفع عنده التوفيق ولو لاه لم يرتفع في نفسه وان كان عنده اقرب الى  
لا يقع عنده التوفيق في لطف الاثير باللفظ منفضل عن التمكن ويوصف اللطف بأنه صلاح  
واصلح في الدين فاما ما يدعى في فعل واجب او يقع عنده التوفيق ولو لاه لم يقع فيه مضادة و  
استعداد او اللطف ان كانت داعيا الى الفعل او صادقا فلا بد ان يكون بينه وبين  
ما هو لطف فيه مناسبة ولا يلزم ان تكون تلك المناسبة معلومة تفضيلا ويجب ان يكون  
اللفظ معلوما على الوجه الذي هو لطف فيه لانه داع الى الفعل فهو كما نرى الدواعي والتعسير  
في الدواعي حال الداعي من علم ادخل او اعتقاد ولذلك قد يتعدا في ذلك الشيء  
فصفا فيكون ذلك داعيا الى فعله وان لم يكن فيه نفع وانما ثبت ذلك فلا يمتنع ان يتعدى  
الى الفعل باليسر بذكر بعد ان يكون معلوما ويجب ان يكون اللطف متقدما باللفظ  
منه ليصح ان يكون داعيا اليه وباعضا عليه والداعي لا يكون الا متقدما مما قبله بالتحقق  
وقت واحد ويجوز تقديره بما وقفا ان لا يكون متصفا به بما كان في تقديره متضلعا

لان

لان رفق الوالد بولد في طلب العلم وحسنه عليه باوقات كثيرة ربما كان ادعى له في العلم  
واللطف على ثلثة اقسام **ا** من فعل الله **ب** من فعل من هو لطف له **ج** من فعل من  
ما هو من فعل غيره **د** على ضربين **ا** يقع بين المكلف للفعل الذي هو لطف له فيوصف  
بانه واجب **ب** ما يقع معه التكليف للفعل الذي هو لطف له فيوصف به لانه واجب بانه  
واجب لان التكليف ما اوجبه ولم يتقدم له سبب وجوب لكن لا بد ان يفعل به لانه  
كالوجوب في حسن التكليف وما كان من فعل المكلف فهو تابع لما هو لطف فيه فان كان فاعيا  
فاللطف واجب وان كان لطفه في فعل هو فعل وان كان اللطف من فعل غيره  
فلا بد ان يكون المعلوم من حاله ان يفعل ذلك الفعل على الوجه الذي هو لطف له في وقت  
الذي هو لطف فيه ومن لم يعلم ذلك لم يكن التكليف الذي هذا العمل لطف فيه هذا  
اذا لم يكن بدل من فعل الله فيقوم مقامه فان كان له بدل من فعل الله تعالى جازا  
لكل الفعل ان فعل الله تعالى يقوم مقامه فلا يجب على الغير ان يفعل ما هو لطف للغير  
الا اذا كان له ذلك لطف كما تقول في الامانة انه يجب عليهم تحمل الدماء المأثمة في ذلك  
من اللطف دون مجرد ما يرجع الى امهم ولو لاد ذلك لما وجب عليهم الاداء واللفظ على  
ثلثة اقسام **ا** من فعل الله تعالى فيجوز ان يكون له بدل ولا مانع منه فيكون في كل  
في ذلك **ب** ان يكون من فعل المكلف نفسه فان كان له بدل في وجب اعلا منه  
فيكون من باب التخيير كالكتفارات اثلث وحتى لم يعلم ذلك لقطعة قطعتا على ان لا يلا  
له من فعله ولا من فعل الله تعالى فان كان له بدل من فعل الله تعالى وجب عليه الفعل على كل حال  
**ج** ما كان من فعل غيره **د** غير المكلف فان كان مع كون لطف الغير لطفه لانه جاز ان يكون  
واجبا او ندبا وان لم يكن فيه لطف اصلا وانما هو لطف للغير كما ان مباحا الا انه لا يجب  
تكليف هذا الاصيل ان يعلم انه فعله فلهذا ذبح الله الهائم التي ليس فيها نكاح ولا نكاحا  
وانما هو متابع فوجه حسنه انه لطف لغيره المتابع وقيل وجه حسنه ان فيه عوضا للذبح  
وفقا لغيره باكله وكلاهما جازان في هذا الاصل الشرعية ما هو واجب منها فوجه

١

١١

١

٢

٢



وجوبها كونها في مصالح في الواجبات الشرعية العقلية ويقوم تركها لا ينافي ترك الواجب  
وما هو قبيح فوجب كونها مفسدة في الواجبات او داعية الى القبح العقلية ويجب  
تركها لانها تترك القبح وما هو مباح فلا ينافي مصالح لغيرها على ما يفرض القول فيه  
معي كان المفسدة من فعله تعالى لم يحسن فعلها وان كانت من فعل المكلف نفسه  
يجب ان يعلم وجوب ترك ما هو مفسدة له لو كانت من فعل غيره لا يحل المكلف ان  
ان يكون قادرا على منعها ولا يكون كذلك فان كان قادرا جاز ان يوجب عليه المنع  
منها وحين تكليفه وان لم يكن في مقدوره المنع منها وان كان المعلوم ان ذلك الغير لا  
يمنعها عن ايضا تكليفه وان لم يكن كذلك معلوما وجب عليه تعالى المنع منها او  
استقامت ما تلك المفسدة مفسدة فيه والا ادى الى ان علمه المكلف غير مزا حة فعله هذا  
دعاه الى ليس باغترائه الخلق هل هو مفسدة ام لا قبل فيه وجبات ان كل من قد  
يبداه الى ليس كان يفيد وان لم يدعه فلم يكن هذا المفسدة فاعلم انه **ب** ان التكليف  
دعاه الى ليس شق والعرفى للواب اكثر من ذلك في باب التمكن وخرج من باب  
المفسدة وكلاهما جازان والى يدل على وجوب فعل اللطف هو ان احدا لو دعا غيره الى  
طعام واحضر الطعام وعرضه نفع المدعو دون ما يعود اليه من مفسدة او غيره فاعلم  
وعلى على طهانه متى تبسم في وجهه او كلمة بكلام لطيف او كتب اليه رقعة او نقد على  
اليه وبالشبه ذلك مما لا مشقة عليه ولا حرج من مرتبة ~~مستحقة~~ حضوره متى لم يفعل ذلك  
لم يحضر وجب عليه ان يفعل ذلك ما لم يتغير داعية عن حضوره طعامه متى لم يفعل ذلك  
الذي من القلار كما سبق لراغلق بانه في وجهه فلهذا صار منع اللطف كمنع التمكن في  
القيم وهذا يقتضي يقتضي وجوب فعل اللطف عليه تعالى لان الملة واحدة فانه  
كيف يجب على من دعا غيره الى طعامه ان يلطف له واصل دعائه له ليس بواجبا  
هو افضل قبل الاصل وان كان فضلا فهو سبب وجوب التمكن ودفع الواجبات كالاتار  
التمكن وغير ذلك واذا كان سبب وجود اللطف يخص بالداعي الى الطعام <sup>فذلك</sup>

يجب

يجب ان يكون فعل المكلف يخص بالداعي الى طعامه دون غيره كالا يجب على الداعي الى  
القيم في غيره ولا يغير ذلك من الاحمال القدية الداعية كالا يجب عليه ان يوقر  
واما شرط استمرار الاداء لانه لا يجوز ان يترك الاداء سنان يبدو له من ذلك فيتغير  
والقديم تعالى لا يجوز عليه ان يترك حال باستحقاق من منع اللطف لزم الضرر <sup>كالم</sup>  
باستحقاق من منع التمكن مثل ذلك فان قيل ما قولكم في الداعي الى طعامه لو غلب في طهانه  
لا يحضر طعاما بعد ان يسل له سطره انه ادبقت بعض اولاده وغير ذلك مما عليه  
ضرر عظيم قلنا هذا او لا لا يفيده من وجوب اللطف على من تعالى لان جميع ذلك  
لا يلحق به لان كل ما يفعله جري جري بالامسقة عليه فيه من التسم وغيره واذا جري  
القيم وما جري جراه من فعله لانه لا مشقة عليه فيها ثم نقول لو احدثنا اذا مكلف غير  
حضور طعامه لا يخلو ان يكون عرض نفع المدعو او يقع نفسه وما يرجع اليه فان كان الاول  
وجب عليه من اللطف بالامسقة عليه به افعالا يقتضيه من المسقة البيرة ومتى كانت  
فيه مسقة عظيمة لم يجب الشاق المصيرة في وجوب الفعل وحسنه فان كان عرض نفع نفسه  
او ما يعود اليه وجب ان يقابل بين الضرر الداخل عليه وبين الغرض فيما يفعله لنفع ذلك  
الفعل فينفع اكثر بالاولى والامسقة وهي ما يقع عندها الفشل ولولا لم يقع او ان يكون  
اقرب الى الفناء ولولا لم يكن اقرب ويضر عنه من الواجب او يكون الى الضرر  
اقرب ولا يكون له حظ في التمكن والعلم بهج ما هذه صفة ضرورية ولا يلتفت الى حال  
من يحل بخالفه فيه فاما من لا لطف له او ان يكون المعلوم من حاله ان يطعم على حال  
او يبيعه فانه يحسن تكليفه فانه يمكن من الفعل بساير ضرر التمكنات وليس في  
المعلوم ما يوقر داعية فيجب فعله به فينبغي ان يحسن تكليفه غيرنا علمنا وجوب المنة  
ووجوب الراسية لجميع الخلق انما لطفنا لجميعهم ولولا العلم لكان هو ان يكون في  
الحظفين من يحذر من فعل الواجب بالامسقة من القيم وان لم يجب عليه المنة ولا  
نصب له رئيس لكن الاجماع مانع منه وان تعلق لطفه بفعل قيمه في مقدوره تعالى

طعام



فالصحيح انه لا يحسن تكليفه لان هذا المصنف تراخ به عنه وانما لم يحسن ان يفعله تعالى لا  
يرجع الى الحكمة ومن الناس من اجازته واجراجه من لا يظفره بالصحيح الاول ومتى قلنا  
لطف بفعل تبيح من تقديره غير ما لا يحسن تكليفه ايضا لانه لا يحسن تكليفه في ذلك الفعل  
لنجهه واما الاصل في باب الدنيا فهو الاذ الذي لا يتصل به لطف ما لا يجب على الله تعالى  
لا يرد وجوب ذلك لادى له وجوب فعل ما لا يتينا هي وذلك حال اوله ان لا يملك القديم  
من الاضلال بالواجب وذلك فاسد واما فلان النفع واللذة هو تعالى بقدر من حسنها  
على ما لا يتينا هي فلو كان ذلك لادى لما قلناه ولو قلنا هي بان ذلك انه لا يقدر الا على  
مصلحة متناهى الى حال القول بتناهي مقدار رات اسد تعالى ذلك كفر ولا يلزم على ذلك  
ان يكون اللطف في باب الدين مثل ذلك لان اللطف في باب الدين يحصل للمعلم وليس  
ان يكون المقدور منه ما لا نهاية له ولو فرضنا ذلك لتعجز المكلف وان كان بعدا وليس  
كذلك اللذة والنفع لا يزيح الى حفس المقدور فيجب ان يكون قادرا منه على الاذنه  
له ويدل على ان الاصل في باب الدنيا غير واجب انه لو كان واجبا لما استحق تعالى الشكر  
بفعله لان من فعل واجبا كقضاء الدين ورعاية الودية لا يستحق الشكر وانما يستحق الشكر  
بالتفضل المحض ولولم يستحق الشكر لما استحق العبادة لانهما كيفية الشكر وذلك خلاف  
الاجماع وهو تعالى وان استحق الشكر على اشراف العوض الواجبين فلان سبب الثواب <sup>المكلف</sup>  
وهو تفضل وكذلك الامم التي يستحق بها العوض تابعة للتكليف الذي هو تفضل واما  
الكلام في الامم فينتفع من وجوه احدى اثباتها والكلام في ذلك ظاهر لا يتناول  
بل ان العلم ضرورة الامر الذي يتنام به الحق ويدركه مع فساد طبعه عنه فزعم ذلك  
مكافئة واما الكلام يقع في منه او فحمة لان في الناس من قال ان الامم كلها جهة  
وهم النبوية والجنس ومن قال ان فيها ما هو حسن اختلفوا فهم من قال لا وجه لجنسها  
الا الاستحقاق وهم النسخة والكبرية والصحيح ان في الامم ما هو حسن وفيها ما هو  
قيح فما يقع منها يقع لوجه ثلثة <sup>الكون</sup> لكونه <sup>الطلب</sup> ان يكون مصدرا ان يكون <sup>شأن</sup>

ولعلها

وبعدا ما يكون حسنا وان شئت قلت الامم لا تحسن الا لنفع يوفى عليها او دفع ضرر <sup>ظلم</sup>  
منها والاستحقاق او يكون واقعا على وجه الدافعة فيكون خلا من ذلك اجماع كان فيها ما  
الظلم هو الضرر الذي لا يقع فيه يوفى عليه ولا دفع ضرره اعظم منه ولا يكون مستحقا ولا <sup>صلا</sup>  
على وجه الدافعة سواء كانت هذه الوجه معلومة او مظنونة والذى يدل على ان الامم  
لم يحسن اذا كان فيه نفع يوفى عليه ما فعله ضرورة من حسن اخراج ما يملكه من المنافع <sup>لها</sup>  
بعضها ان عليه نظرا ان النفع بالعوض اكثر منه واما حسن تقويم المنافع بما خير جبر لا  
النفع الذي يحصل بالعوض لا يختلف العقلاء في حسن ذلك ووجه حسن هذا <sup>الام</sup>  
هو علمه بما له فيه من النفع او ظنه دون حصول النفع فيه بدلالة انه لو كان فيه نفع  
ولم يعلم ان فيه نفعه ولا ظنه دون حصوله لما حسن منه قبل هذا الامم واما علم ذلك <sup>ال</sup>  
ظنه فيه حسن فعمل ان وجب عنه ما قلناه ولا يلزم ان يكون الظلم هنا لما فيه من النفع  
لانا فبشر ان يكون النفع موفيا عليه ويكون مقصودا وما هو في مقابلة الظلم <sup>بفعله</sup>  
الله وباعثه من الظلم على وجه الانتصاف لا يكون موفيا عليه بل بحسب الامر واما  
فالظلم لم يقصد دفع المظالم فلم يحصل القصد ايضا والمعلوم ضرورة حسن قول الامم <sup>الافعال</sup>  
طلبها للاذراع وتقبل الشكر في طلب العلم كان حصول العلم فعمل ان تحمل الامم <sup>الافعال</sup>  
النفع واما الذي يدل على ان الامم يحسن لدفع ضرر اعظم منه ما يعلم ضرورة من حسن <sup>عددا</sup>  
على التوك هربا من السبع او الفاد او خوفا من دفع حائط وما اشبه ذلك ويحسن <sup>منا</sup>  
شربا <sup>منا</sup> الدوا والكبرية دفعا للامراض والحد من منها وبحسن القصد وقطع <sup>منا</sup>  
خوفا من السراية الى القصر وجبر من جميع ذلك فن دفع الضرر الموفى عليه لان العلم  
بالدفاع الضرر ليس يكاد يحصل في موضع كلف اذا حصل الحسن مع الظن في العلم او <sup>العلم</sup>  
احسن واما الذي يدل على ان الامم يحسن للاستحقاق فهو ما فعله ضرورة من حسن <sup>منا</sup>  
دم المي على سائمة فان عمه ذلك والهد واستغفره العلم بحسن ذلك مع تفرقة  
من نفعنا ودفع ضرر يوجبنا من حسن للاستحقاق لا غير وقد قيل في ذلك ايضا انه يحسن



المطابقة بعضا للدين وان امر ذلك بن عليه الدين رقة وانما حسن ذلك الاستحقاق  
 وقائل ان يجعل من ذلك ما تقدم من الاستحقاق بالدين فخرى ذلك فخرى تقدم  
 على الاحمال السابقة وايضا لو كان حسن الاستحقاق لما حسن ان يتقدم الانسان باقتضائه  
 الى نفسه لا يحسن ان يعاقب نفسه وايضا فان حال من استحقاق واهااته وذلك في  
 في العقاب وانما قلنا انه يقع على وجه المداغة كان حسنا لانه معلوم ان من دفع  
 غيره عن نفسه فوقع به من جهة ضرر لم يقصده بل قصد المداغة فقط لا يستحق  
 به عوضا على الخدم ولا يكون بذلك ظاهرا ولا يمكن ان يقال ان ذلك مستحق لان  
 ايلام غيره ولم يولد لا يستحق العقاب عليه وايضا لو كان مستحقا لكان مستحقا  
 واهااته وجاز ان يقصده وكل ذلك يدل على انه يمكن مستحقا ولا يمكن ان يقال  
 وجه حسنه فانه من العوض لانه تعالى لما حسن ذلك في عقوبته من العوض كما حسن  
 لما يباح لتأديب الهائم بالشرع لا منكر لو كان الامر على ما قالوه لوجب ان يكون من  
 العوض العوض لا يعرف حسن المداغة كما ان من لا يعرف الشرع لم يعرف حسن دفع  
 والمعلوم خلافه وايضا كان يجب ان يحسن تقدير ابداه ولا يقصد دفعه كما يجوز ان يقصد  
 دفع المبهمة وتدلنا انه لا يحسن ان يقصده وانما قلنا ان الامر يقع لكونه عسالا  
 البعث بالانفرض فيه او لاغرض مثله فيه والالم يكن عسالا اذا ضل لمقع يمكن الوصول اليه  
 من دون الالم ولا غرض له فيه وانما على ذلك على قبح ذلك انما قلنا انه يقع من احدنا ان  
 يواظب عليه ويوافق على ان يقرب به لغرض يدفعه اليه مريض مثله في تحمل الضرب لانه  
 بالعوض هرج من كونه ظاهرا وانما يقع لكونه لاغرض فيه حكى واما الامر اذا كان فيه مقصد  
 فمعلوم فبعد ضرره ولا شبهة فيه ولا يجوز ان يكون الالم متبعا لكونه الما على ما كانت  
 التوبة لما ينهاه من ان هيئنا الامانة المفعول ودفع الضرر والاستحقاق فمطلوبه لهم  
 ولا يجوز ان يقع الالم لكونه ضررا لكونه لو كان كذلك لقم العقاب لان فيه ضررا  
 لو كان كذلك لقم العقاب وقد علمنا حسنه لكونه متبعا ومن قال العقاب ليس بضرر  
 كان

كان مكابلا والالم اذا كان فيه دفع يوجب عليه او دفع ضرر اعظم منه لا يكون ضررا ومن  
 قال انه ضرر فقد اخطا لانه يلزم ان يكون من ضده في جلد غيره باخر اجد من الفرق  
 وتخلصه من الهالكات ان يكون مضربه وهذا معلوم خلافه ولو كانا المتقابلين لكان  
 لما جاز ان يقال في هذا قلنا انه صار واجبا للمسلمين على اطلاق ذلك والقائم لا  
 يحسن ان يفعل الالم الا للمنفعة والاستحقاق لا غير فاما الدفع للضرر فلا يجوز والمن لا يجوز  
 عليه لان عام لنفسه وانما قلنا ذلك لان من شرط حسن الالم الدفع للضرر ان يكون للثابت  
 الضرر لا يمكنه دفعه الا باذعان بعض الالام عليه والقائم يقدر على دفع كل ضرر من  
 غير ان يدفعه عليه الما فلم يحسن لذلك والصحيح ان القديم تعالى لا يفعل الما الا في المكلفين  
 ولا في غيرهم في دار التكليف الا اذا كان فيه غرض يخرج به عن كونه ظاهرا او عوض يخرج به عن كونه  
 عسالا ولا يجوز ان يفعل الالم كجرح العوض لان مثل هذا العوض يحسن الابتداء به ولا يجوز  
 ان يفعله لاجل العوض ويقاوى ذلك الثواب لان الثواب يستحق على وجه من التعظيم  
 والاحمال ولا يحسن الابتداء بعينه وليس كذلك العوض لانه مجرد المنافع ولذلك لا يحسن  
 من ان يستأجر غيره ليقبض الماء من نهر الى نهر ولا غرض لنا فيه غيرا ليقبض الا لاجره اليه  
 وكذا لا يحسن ان يوافقه على ان يقرب به ويعطيه عوضا من ضرره لانه من غير التعظيم  
 العوض اليه ومعلوم ضرره رقة ذلك وليس لاحد ان يقول الاستحقاق له منية على  
 الفضل في الشاهد فجاز ان يفعل ذلك الالم لان الاستحقاق انما يكون له منية في  
 لما يليق الفضل عليه من الاثمة وان عجز الفضل عليه بذلك او ليقتصر بعض المقتضا  
 ولعلك تختلف باختلاف احوال الفضل من حاله وعظم قدره وكل ذلك موقوف  
 مع امر فلا سرية للاستحقاق على الفضل من جهة بلنا من قال الالم لا يحسن الا للاستحقاق  
 من الكبرية والتسبيحية حتى قال التسبيحية ان الاطفال والهائم لا تسالم اصلها ما رتب  
 انها غير مكففة وقامت التسبيحية انه نكاح تام في معنى وان تكليفها يتكلم في الالم  
 من الالام في هذا الوقت فياستحقاقهم لما عصفوا في ذلك الوقت فالذي يدل على ما



قول الفريقين ما قدمناه من ان دعوى الالام للمنافع الموفية فيه عليها ولدفع ضرر اعظم منها  
 وذلك يبطل قول الفريقين على كل حال ويبطل قول الكبرية ايضا ما نقله ضرورة ان كانا  
 نتا في حال الطفولة بالامراض والمراحم والدمامل التي لا يقيد عليها غيرا مستحالة  
 فمن دفع ذلك كانت مكافاة ما ايضا فاننا نعلم ان البعثة تجزع وقطعت فتا لم بذلك وذلك  
 على ما سئل ان ما نقله ضرورة من هرب البهيمه من الالام والضرب يبطل قول من قال انهم  
 لا يملون وما يبطل ذهب انما سخية ان من شرط ما يعلم من الالام المستحقة ان يهاون  
 استحقاقها هان ومعلوم توج ذلك بالبهائم والاطفال ومن استخرج ذلك كان  
 كالمبالغة للعقول جاحلا ايضا الا بناء على ان الالام ولا يجوز ان يكونوا مستحقين للعقاب  
 لا قبل النبوة ولا بعد ما لقيام الدليل على عصيتهم وايضا فلو كان ذلك مستحقا <sup>لهم</sup>  
 ان يذكر ذلك الاخوان مع التذكر الشديد فانهم عصوا لان العاقل لا يجوز ان يفسد مثل  
 ذلك مع قوة التذكر وان سئى بعضه فلا يجوز ان يفسد جميعه ولو جاز ان يفسد بعض  
 العقلاء ذلك لم يجز ان يفسد جميعهم ولو جاز ان يفسد ذلك لجاز ان يفسد احدنا  
 ولي ولاية في طلب بعينه سنين كثيرة وكثيرا فاعوانه واتباعه ورزق اولاد الكثرة  
 فنى ذلك تجاهل وطول المدة كقصرها وكننا نقول ان اهل الجنة لا يبدان يذكرنا  
 اخوان الدنيا واكثرها وما يقل بين ذلك من مردال العقل لسبب اكثر ما يتخلل من  
 ذلك بالنعم المنزلة للعقل واداء الاعراض المزمنة للعقل والربان الطويل في هذا  
 الباب كاللذان الفقير وليس له ان يقولوا كان ثبات التكليف يبرر الاترى ان  
 من دخل ساعته من النهار بعد الايلة وادى ايلة وخرج منها وطالت مدته <sup>لا يجوز</sup>  
 ان يفسد ذلك ولا يبركه مع شدة تذكره على ان هذا المذهب يردى الى قبح التكليف  
 الذي لم يقد به تكليف اخر لا بد ان يكون فيه مشقة والالام يفسد التكليف فباقي  
 استخفف تلك المشقة فلا بد من المناقضة واقول بتكليفات لا نهاية لها وكل ذلك  
 باطل فاما الكلام في العوض فاول ما نقول ان العوض هو لنفع المستحق الخالي من تنظيم  
 ونجس

وتجسب تكبدته نفعا يقيم ما ليس ينفع وبكبره مستحفا يتميز من التفضل وبحلوه من  
 من تقطع وتجسب يقيم من الثواب فاذا ثبت ذلك وكل لم يفعل الله او يفعل بامر  
 كالمهيا والاصاحى وغير ذلك او فعل با باحتد كبا حة فوج البهائم فان عوض ذلك  
 اجمع على استحقاقه لانه لم يكن فيه عوض لكان ظلم ولا يجوز عليه ولو كان على المولى من  
 حسن الالام لان ما في مقابلة من الانصاف الالام وانما يحسنه المنافع العظيمة الموفية عليه  
 وفي علمنا بحسن ذلك اجمع دليل على ان عوضه عليه وما يفعل الله من الالام او يامر به  
 وهو بالانذار فلا بد منه من ذكر الاعراض والاعتبار على ما بيناه فاما ما يلحقه فوجبه  
 انه لطف لغير الفاع فان علم الله انه يفعل حصل الفرض فان علم انه لا يفعل فله من  
 من مقامه في باب اللطف وقيل وجه الحسن في ذلك ما فيه من الهوى والاشفاق به  
 بالاعمال لان العوض الذي في الدنيا ويخرج من ذلك كونه عشا ومساكنا الجاهل الله  
 تعالى غيره الى الاضرار في نفس من عليه تعلقه لان الاجزاء اكر من الامر ولا با حة فعلى هذا  
 متى الجاهل بالرب الشديد الى العدة على الشوك طلبا للغلاص كان العوض عليه تعالى فياينا  
 من الالام بالشوك فاما اذا الجاهل الى الهرب من السبع والعدو بالعدو على الشوك فليس  
 على المحجوب دون الله لانه فعل السبب موجب لله رب دون علمه بوجوب الهرب لان علمه  
 بوجوب ذلك كان حاصلا ولما الجاهل علم ان السبب المحجوب هو وقوف السبع والعدو او  
 العدو دون استعمله الخالق للعلم بوجوب الهرب من ركوب البهائم والخل عليها طريقه  
 السبع والعدو عليه تعالى لانه هو المبع لله لك وفي الناس من ما طريق من ذلك الفعل  
 لما في مقابلة ذلك من التكفل لموتها من الهلف وغيره ولا يلزم القديم تعالى العوض من  
 حيث يمكن من الالام لانه لو لم نه للزمننا اذا دفنا سيفا الى غيرنا ليعايد به العدو <sup>من</sup>  
 متى قتل من منا لا نلوا لادفع السيف لما تمكن منه وكان يلزم المداين ومنع السيف  
 العوض وكل ذلك باطل وكان يجب ان يصح منها استرجاع ما اغتصبه الاصاب لانه  
 بالمكن قد ضاع العوض وذلك باطل والعوض على الواحد منا اذا فعله على وجه الظلم



ووجب ان يكون العليم من حاله ان يتحقق في الحال مثل ما يتحقق عليه ان يمكن الا شفاف منه  
 الامشاق واجب وغالبا من من قال يجوز ان يتفصل الله عليه بذلك وينقل عنه وهذا  
 غير صحيح لان التفصيل غير واجب والاشفاف واجب فكيف نقل ما ليس بواجب على  
 هذا يجب ان يكون مستحفا في الحال مثل ما يتحقق عليه دون ان يكون المعلوم من حاله  
 انه لا يخرج من دار الدنيا الا وهو يتحقق له على ما ذهب اليه ابو هاشم بليل ما قلنا  
 والاشفاف واجب البقية ليست واجبة واما ما يفعله الواحد منا بنفسه من الاشياء  
 فانه لا يتحقق عليها العوض لان من شرط المستحق ان يكون غير المستحق عليه ذلك  
 لا يقع فيما بين الانسان ونفسه غير انه يتحقق ما ان كان يتقيا ودرجان كان حسنا  
 له مدخل في استحقاق المدح وليس من شرط من يتحقق العوض ان يكون عادلا لان العليم  
 يتحقق عليها العوض لاننا قد بينا ان العوض على المعلوم دون الممكن ومن الجائز ان يكون  
 يتحقق عليه العوض سواء كان من نفسه او غيره لانه في حكم ما فعله المبدأ بنفسه ومن  
 وضع طفلا تحت البرد تحت هلك فالعوض على الواقع دونه قال لانه يتحقق فيه ذلك  
 كما فعل نفس الهلاك ولذلك يدنو العقل على هلاك الصبي وان كان يفعل  
 الله لانه يتحقق فيه الهلاك كما فعل نفس الهلاك وقد ورد الخبر ان الله تعالى  
 ينصف للشاة الجار من الشاة القرباء فذلك على ان العوض على المعلوم وان لم يكن  
 عاقلا والعوض يتحقق منقطعاً لانه لو استحق دائماً لما حصل العقل في الشاة لما في  
 منقطعة كما لا يخفى من تأمله من غير عرض وقد علمنا حسن تدل على ان ما يتحقق من  
 العوض منقطع ثم انه ينظر فان يمكن توفيقه في دار الدنيا فرفق عليه كما توفيق على  
 الكفار وان نأخر الى الآخرة فقل به مقتربا على وجه اذا انقطع لا يحس بفقد فيقيم  
 له راحة فلو كان المستحق دائماً لما حصل له الكفار والاحباط لا يدخل فيه عندنا وعند  
 اكثرهم في العوض تدل على انه منقطع ويجوز ان يحصل العوض المستحق ان لم يعلم  
 مستحق لذلك بجلد الثوب الذي من شرطه ان يعلم المستحق انه مستحق لذلك  
 وكل عوض

وكل عوض مستحقه الواحد منا على غيره ماله المطابقة له في الدنيا وله استيفاء في الآخرة  
 بهية او ابراء فانه يسقط كثر حقوقه فاما العوض الذي يتحقق على الله تعالى او بعضنا  
 على بعضنا وجب تباخر استيفاءه الى الآخرة وليس يسقط باسقاطه لان الله تعالى هو  
 المستوفى له وهو كالحجور عليه فالاستقاط تابع للمطالبة فمن ليس له المطالبة ليس له الاستقاط  
 فبطل هذا اثر التخييل والبراء في الحقوق التي لها المطالبة دون ما ليس له المطالبة به  
 ولما كانت اللطف واجبا في التكليف على ما نحن القول فيه وما من جهة الا لطاف معرفة  
 الله تعالى على صفاته وجب ان يبنى الكلام في المعارف على وجه الاعتصام وانا اذكر من  
 ذلك جملة مقتعة في هذا الباب **العلم** ان المعرفة هي العلم بعينه والعلم هو ما اقتضيه  
 مكوث النفس في ما لا يتناوله ولا يكون كذلك الا وهو اعتقاد الشيء في ما هو مستحق  
 النفس غير انه لا يجب كره في هذا لا يجب ذكر كونه عرضا ومعدنا **والعلم** في محل وغير ذلك  
 لان العلم يتميز به مكوث النفس بوجب ان يقتصر عليه والعلم على ضربين ضروري وكسبي  
 والضروري ما كان من فعل غيرنا فينا على وجه لا يمكن دحضه عن نفسه ما العلم الضرري  
 على ضربين **١** يحصل في الحافل ابتداء **٢** يحصل عند سبب والا فكل ما كان اليقين  
 لا يتلوه من ان يكون له اول او لا اول له والمعلوم لا يتلوه من ان يكون ناجما او مضيا  
 وما شاكل ذلك وهو مركب في اول العقل وقد بيناه وما يحصل عند السبب على ضربين  
**١** يحصل وجوبا بالمشاهدات مع ارتفاع اللبس **٢** يحصل عند سبب بالمادة  
 العادة فيه مستمرة غير متخلعة كالعلم بالبلدان والوقائع عديم من قال هو ضروري  
**٢** المادة فيه متخلعة كالعلم بالصناعات عند الممارسة والعلم بالحفظ عند تكرار الدلالة  
 والمكتسب هو كل ما كان من فعلنا من المعلوم وهو على ضربين **١** يحصل متولدا  
 نظر **٢** يحصل من غير نظر فاما يحصل من نظر فتذكر اوصافه وانشاءه هو ما يفعله  
 المتنبه من ترويه وقد كانت عالما بالله وصفاته فانتبه وتذكر نظره فعل اعتقاد  
 لما كانت له معتقدا فيكون ذلك الاعتقاد علما ولا بد ان يفعل هذا الاعتقاد عند

علم



التذكر لانه لم ينجح الى فعله ولا يمكن ان يكون واقعا عن نظر لانه لو كان كذلك لترتب  
 تحسن ترتب النظر في زمان متراخ والمعلوم خلافه والمعلوم الكسبية من فعلها لوجوب  
 وقوعها بحسب ما عينا واحوالنا فصار متبداً بذلك العلوم الضرورية التي تفصل عن  
 فعل الله وسكون النفس الذي اعتبرناه هو ما يحمله الانسان من نفس عند العلم  
 بالاشياء وان لا يضطر عليه ولا يترك فيه فان كان طريقه الاستدلال المكنة على  
 كل شبهة تدخل عليه فاما ما يحكي عن الوصفية من الخلاف فيه فلا اعتبار به لاشياء  
 ضرورية خلاف قولهم على ان القوم انما خالفوا في صفة العلم فظنوا ان ذلك من  
 وجبات دون ان يكون ذلك علماً يقينا والعلم بالفرق بين العلم والظن طريق الدليل  
 وان كان في العلم ما يقع عن طريقهما ان يبين حقيقة النظر والنظر هو الفكر  
 ويجب الواحد من ان يفهم كذلك ضرورة ويفضل بين كونه منكراً وبين كونه مبرهاً  
 وكما بها والفكر هو المأمل بالشيء المفكر والمتمثل بينه وبين غيره ويجب ان يفهم  
 من سائر الامراض من الاماكن والاعتقاد في بعض المتعلقات باعتبارها هي  
 تتعلو كون الشيء حقيقة وليس عليه ما غير النظر والظاهر من ان علمه  
 مثل ما قلناه في كونه عالماً وبرهاناً وليس بالظاهر من فعل النظر بل لا بد ان  
 يجب نفسه ظاهرة ولا يجد نفسه فاعلمه ومن ثانياً بالامران لا يكون ما هي و  
 يكون ما عالماً ما وظاناً او <sup>محققاً</sup> ~~محققاً~~ ومن ثانياً بالاشياء ان يكون مركز المنظر  
 فيه على الحقيقة وانه ليس عليه وهذا التعبير <sup>محققاً</sup> ~~محققاً~~ مع الثالث والظن والاعتقاد  
 ليس بعلم وانما يرتفع من العلم والجهل الواقع عن شبهة لان الجاهل  
 يقصده نفسه تصور العالم ولا يجوز ان يكون ما اعتقده على غرض ما اعتقد  
 وان كان السكوت لا يكون معه وانما يكون مع العلم ومن ثانياً النظر  
 اذا كان موقفاً للعلم ان يكون واقعاً ودليل وان كان موقفاً للظن ان  
 يكون واقعاً في امارة ومحتالاً فيها ومن ثانياً النظر المولد للعلم ان يكون  
 الساطع

عالم بالدليل على الوجه الذي يدل بصدق ان يولد نظره العلم وهو كان  
 معتقداً الدليل غير عالم به صحيح ان يقع منه النظر غير انه لا يولد نظره العلم  
 لانه لو لم يكن عالماً بالدليل لم يتبين ان يكون عالماً بان شيئاً قادراً من حيث  
 صح منه الفعل مع ضمه ان الفعل يصح منه وهو غير عالم ومع الظن  
 كونه على خلاف ما ضمه فلا يصح ان يكون قادراً على كونه قادراً مع تجويز ان  
 يتبين من الفعل وتبين ولد النظر العلم وانما يولده في الثاني ولا يصح ان يولده في  
 الحال لانه لا يجوز ان يكون في حال كونه ناطقاً عالماً بالدليل على ما بيناه بحججنا  
 سواء والذي يدل على انه يولد العلم ما قلناه من انه متى نظر في الدليل من الوجه الذي  
 يدل لو كانت شروطه وجب حصول العلم ولو لم يكن مولداً لما وجب ذلك وانما  
 ان ذلك واجب لانه حال ان ينظر في صحة الفعل من ربه وتقدره على علمه  
 انه مضارق له وفي وجوب حصول ذلك دليل على انه متولد ويدل ايضا على انه متولد  
 للعلم ان يقع العلم بحسبه لان من نظر في حدوث الاجسام علم حدوثها دون الطب  
 الهندسة وكذلك اذا نظر في صحة الفعل من ربه علمه فادرك دون ان يعلم ان غيره  
 تلك الصفة ولا يلزم على ذلك الادراك انه يحصل العلم بحسبه لان الادراك ليس  
 وايضا فلو كان معنى حصل في البهيمية والعلم مرتفع فلو كان مولداً يحصل على كل حال  
 فاما يعلم ان العلم يكتسب بالنظر ويقبل بقلته فيجري على الصوت والعلم كان الضرب يولد  
 للعلم فكذلك النظر فان قيل لو ولد النظر العلم لولده الحقائق مع انهم ينظرون كغيرهم قلنا  
 لو نظرنا كغيرنا لولده العلم كما ولدنا فاذ لم يحصل لهم العلم علمنا انهم اخلاقاً بشرية  
 ومتى فرضنا انهم لم يخلقوا بشيء من ذلك فهم عالمون الا انهم يكابرون والنظر لا يولد العلم  
 لانه لو ولد له النظر كما لان ما يودي الى ايقين فيه وقد علمنا حسن كثير من الانظار وانما  
 قلنا يودي الى ذلك لان النظر لا يحصل بين النظر والوادي العلم وبين النظر والوادي  
 الجهل وكان ينبغي ان يقع كله والتقليد فيقول لانه لو كان صحيحاً لم يكن تقليداً للوجه



من تقليد المحدثين ارتفاع النظر ولم يمكن ان يرجع قول الأكثر وقول من يظهر ان يرجع  
 لان جميع ذلك يتفق في الحق والمطلوب وقد استوفينا ذلك في اول الكتاب  
 ايضا فلو حسنا لتقليد الحق اظهار المحجرات على ايدي الانبياء لانها كانت تكون عينا  
 لان التقليد على هذا المذهب جاز من ذهنا فان قيل كيف تكلف احد المعرنة في حري  
 حري الحدس والتجسس لان الله انما علم لا يدري ان نظره يولد علما او غيره فاما يعلم ذلك  
 بعد حصول العلم قيل اذا علمنا حسن النظر بل وجوبه علمنا انه لا يميز جلالنا من عاقبتنا  
 تكون غير محودة ولو قدح ذلك في وجوب المعرنة لعدو في كل نظر والمعلوم خلافه في علمه  
 نجيب من قال كيف يجب علينا ما لا نعرفه ولا غيره بان نقول تميز السبب ومعرنة تفتي  
 عن تميز السبب على التفصيل والما قبل غير النظر كانه غير المعرنة ووجه وجوب النظر هو  
 الضرورة من تركه وتاميل ذوالها بفعله فيجب النظر تحريرا من النظر كسائر الافعال التي  
 تجري هذا الحري ولا فرق بين ان يكون النظر الضرورة معلومة او مظنونة ووجه  
 منها لان جميع المعارف ذاتها مظنونة ومع هذا يجب التحريز منها ولا تبلغ الخوف  
 فيكون لا احد الا الحاء المسقط للوجوب لان الضرر انما يلحق اذا كانت عليه كثرة  
 والمضرة الخوف تبرز النظر دينية اجلة فلا تكون بحسنة فلهذا الحرث على النظر والمخوف  
 من تركه بنية على جهة الخوف وامارة على ما سذكره فاذا خاف العقاب تركه واصل  
 رواه بالنظر اعظم واعطى العلم بوجوب النظر عند الخوف بالمخاطم وغيره من ذلك  
 عند العقل عام وكل عامل يعلم ذلك من نفسه ولا يلزم على ذلك ما يقوله المقلدة  
 واصحاب المعارف من ان لا يخاف من ترك النظر على ما يدعون ذلك ان اول ما  
 الا لاخوف من اصحاب المعارف من لا يجوز على شله ادعاء ما يعلم او من نفسه خلافه  
 فاما من ذهب الى التقليد فاما ينكر المناظرة دون النظر والمناظرة غير النظر ومع هذا  
 رجا التجا الى المناظرة في كثير من الاحوال على ان نقول العلم بوجوب النظر العقل في طريق  
 المعرنة فاما يحصل عند الخوف في ابتداء التكليف وحصل عند العقل في حال لا يحصل فيها  
 لجميع

جميع اختلاف احوالهم فلا يمنع ان ينخل بعضهم على نفسه شبهة فيزول هذا الخوف بل  
 وجوب النظر عليه لان العلم بوجوب هذا النظر عا هو علم بوجوب ماله صفة مخصوصة  
 ان يمر بعرض شبهة فيها وجري تجري احوال الخواص شبهة على انفسهم في قبل خالفهم  
 الذي هو ظلم على الحقيقة حتى اعتقدوا حسنة لما اعتقدوا صفة الخصوصية وقيل ايضا ان  
 الخوف اذا كان معمولا ببعض الامور فلا يحده الانسان من نفسه كما ان من اسرف  
 على الموت وعليه حقوق ومظالم لا بد ان يخاف من ترك الرمية واحمالها ووجه  
 هذا رعا ذهب عنها بعض بايعر من الامراض فاذا ثبت ذلك فاعاد فعل يجب على  
 المكلف مما لا يتصور مع كل عقله منه النظر في طريق معرنة الله وقلنا اقل للملزم  
 ما يقدره او يقارنه وقلنا فعل تحريرا من الامتناع من القبايح لان ذلك ليس بفعل ولا  
 يحتاج ان يقال مقصودا تحريرا من ارادة النظر لان الما قبل عند الخوف لما لا فعل  
 الادارة كما هو ظاهر الى الخوف عند التنبية على الامارة وذلك خارج عن التكليف وقلنا  
 مما لا يتصور مع كل عقله لان جميع الواجبات العقلية التي هي راددية والانصاف  
 وقصار الدين وشكر النعم قد يخلو العامل من جميع ذلك وان لم يقل من وجوب النظر  
 واما الواجبات الشرعية فاما ناضج على معرنة الله معرنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 محالة والخوف الذي يقف وجوب النظر عليه يحصل باشياء احدها ان يشأ بين العقل  
 ويسمع اختلافهم وقوف بعضهم لبعض فلا بد ان يخاف من ترك النظر من اقوالهم اذا  
 ترك حب الشورى والتقليد والنصف من نفسه وعمل بوجوب عقله وتنبه على ذلك من  
 قبل نفسه اذا رأى امارات لاشنة وجبات الخوف معترضة فلا بد ان يخاف بهذا  
 ان يكون الحكم الذي خلقنا الله وحده فاذ لم يتفق تلك الخطر الله ما يتقن جهة الخوف  
 وامارته والنبية عليه ما يكلام يسمعه اخل اذنه او يفعله في الهواء او يبعث اليه  
 خوفه وكل ذلك جائز فاذا حصل الخوف وجب النظر الذي يتقن الخاطر وما يتقن  
 التخوف من احوال النظر ولا بد ان ينبه على اماره الخوف لان الخوف الذي لا اماره له



لا يمكن له غير ان يجب تنبيهه على وجوب المعرفة ليعلم الحسن بهذا الحق فيكون لان من هدد  
 على اكل طعام غيره بيمينه بالقتل يجب عليه الامتناع من اكله ولا يعلم قبل الامتناع ولا  
 فاذا قال لا تأكل فان فيه سبها ونينه على جهة اماره كون السم فيه علم حسن اجماع  
 من اكله يغل هذا يجب ان يتبين الحاطرات بعد في نفس اماره الصفة فلا ان  
 ان يكون لك صانع صنعت ودبرك لادستك معرفة ليفعل الواجب عليك  
 وينبغي عن القيمة وانت تجد في عقلك قبح افعال لك فيها نفع عاجل وجوب افعال  
 عليك فيها نفع عاجل ونعم استحقاق الذم على القبح فان الذم عاجل ونعم  
 فلانا من ان يستحق مع الذم زائدا على العقاب والام معلوم ان استحقاق  
 احدهما اماره لا استحقاق الاخر ثم يقول متى لم يبرأ الله بصفاته وانما قد اراد على جاز  
 على القبح بالعقاب كنت لا فضل القبح بعد ولا فضل الواجب قرب فيجب عليك حينئذ  
 النظر مع هذا التنبيه على اذكريا وكل خاطر يعارض هذا الخاطر ويؤثر في بيان منه ان  
 منه والاعيار ضغلا في ثوبه لا يجب المنع منه لان للعامل طريقا لا دفعه بفعله ومعرفة  
 اسد واجبة على كل مكلف لان ما هو لطف المكلف من العلم باستحقاق الثواب والعقاب  
 لا يتم الا بها وذلك عام في ذلك عام في جميع المكلفين فيجب ان تكون معرفته واجبة  
 على كل مكلف وانما قلنا ان اللطف في التكليف لا يتم الا بها لان المعلوم ضرورة ان علم  
 استحقاق العقاب على المعاصي زائدا على استحقاق الذم لان ذلك صار له من فعل القبح  
 ولكن ذلك من علم استحقاق الثواب على الطاعة زائدا على المعصية لان ذلك داعيا لا فاعله  
 فاذا كان العلم باستحقاق الثواب والعقاب لا يتم الا بعد العلم بهما على صفات من  
 كونه قادرا على ما وجب معرفته بهذه الصفة فيعلم كونه قادرا على العلم انه قاد على عقاب  
 وقوابه ويعلم انه عالم يعلم انه عالم بجميع المستحق ويعلم حكما يعلم انه لا يحل بواجب  
 الثواب ولا يفعل القبح من عقاب غير مستحق واللطف في الحقيقة هو العلم باستحقاق الثواب  
 والعقاب الا انه لا يتم ذلك الا بعد معرفة قلة على صفاته وجبت معرفته على صفاته لما  
 كانت

لا يصل اليها الا النظر وجب النظر والمعرفة الضرورية لا يقوم في ذلك مقام الحكمة  
 لو كانت مقامها لفعلها في الكافر ونحن نعلم ان كثيرا من الكفار يموت على كفره فمعلوم ان  
 الضرورية ليست لطفا من ادعى ان الكفار عارفون كما هو لان المعلوم ضرورة موت  
 كثير من الخلق كانه قبل واليه ليس على كنههم وايضا كان يجب ان يفعل حينا ونحن نعلم من  
 انفسنا اننا لمنا مصطر في المعرفة انه منطلق ان يكون الضرورية لطفا وحيل انما كانت  
 لطفا كانت السجية اكد لان من تكلف متعة لم يبلغ بها حقا لا يكون متمسك بها لك  
 الشيء اذا وصل اليه كلفه اذا حصل اليه الشيء من غير متعة وشبه ذلك من تكلف  
 بناءها را نفق عليها له وافق وانما لا يكون في تمسك بها كونه حجت له تلك الدار  
 وكذلك من سافر في طلب العلم وحمل المشاق لا يكون حكمة في التعليم حكم من يقصده العلم  
 ويعتد به فدايه والعلم به ذلك ضروري فاذا كانت المكتبة اكد وجبت دون العلم  
 فان قيل لو كانت المعرفة لطفا لما عصى احد قننا اللطف لا يوجب الفعل وانما يوجب  
 ويقو على الداعي اليه ويجهله وربما وقع عنده الفعل وربما يكون معه اقرب وجان  
 لم يقع والنوازل انما تكون واجبة لانها سهلة للواجبات مؤلفة للداعي وعندنا انها  
 انما لم يجب لانها لطيفة في السندوبات العقلية فهي تابعة لما هي لطيفة فيه ويجب ان يقع  
 اصمتا في المكلف قد لا من الزمان يمكن فيه من تحصيل كمال المعارف به وصفاته و  
 توصيفه وعدله وعبده وانما يمكن فيه فعل الواجب وتربط القيمة لان الفرض بالاجاب  
 المعرفة كونه لطفا في الواجبات العقلية فلا بد من ذلك **فصل** في الكلام في  
 الخصال الاجال والارزاق والاسعاد الاجل والوقت عبارة عن مقعة واحد  
 الوقت هو الحادث الذي تعلق حدوث غيره به لا ما يحل طلوع الهلال وما كونه  
 ريد فان كان عالما بطلوع الهلال وغير عالم بقدره وريد فان كان عالما بقدره  
 ريد وغير عالم بطلوع الهلال بان يركب طلوع الهلال بقدره وريد وانما يقدر  
 تقدير الحادث هو ان يقال قدم زيد حين قضي عمره ونحوه لان قضي خبره امر محتمل



تجرى بحري حادث وعلى هذا لا يصح التوقيت بالقيم والباقيات لانها لا احادته ولا  
تجرى الحادث فاما ثبت ذلك فاجل الدين وقت مولده واستحقاقه واخذ الاجارة  
عند انقضاء المدة المقصود عليها واجل الموت هو وقت حصول الموت فيه واجل القتل  
هو وقت حدوث القتل فاما كان لا وقت لموته وقته الا واحد وهو الذي حدث  
فيه موته او قتله وكذلك الاجل فلهذا اذا علم الله تعالى انه لو لم يقتل فيه لعاش  
اليه لا يسمي اجلا كما لا يسمي بالتقدير وقتا اذا لم يقع فيه الموت والقيل فلهذا لا يكون  
اجلان واكثر ولا يسمي بذلك الاجان كما لا يسمي بالتقدير شي رقا ولا ملكا اذا لم يرق  
ولم يملك الا ترى ان اذا علم الله من حال رجل انه لو بقاه لم يرزق اولاد او اموالا  
وعلايات لا يقال ان له اولاد او اموالا وروايات وان كان لو وصل اليها  
فذلك وتولد هو الذي خلقكم من طين ثم قضى اجله اهل يسمي عنده لا يبدل على ايات  
اجلين لانه تعالى لم يصريح بانها اجلان لاسر واحد ويحتمل ان يكون المراد بالاجل الاول  
اجل الموت في الدنيا والاجل الاخر حيوتهم في الآخرة والموت لها اجل كاجل الموت وهذا  
يكون على ما عاين في جميع الخلق وما قالوه لا يكون الا خلاصة لانه ليس كل احده اجلان عند  
المخالف بل ذلك لبعضهم دون بعض وقوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق  
واكن من الصالحين وقوله يغفر لكم من ذنوبكم وتوخركم الى اجل مسمى لا محجة  
لانه لا يتسع ان يسمي المقدور بانته اجل مجازا وانما مضى منه حقيقة بدلالة ما ذكرنا  
فاما من قيل فالصحيح انه لو لم يقتل لكان يجوز ان يعيش ولا يقطع على بقائه ولا على  
موته على ما لا يذهب اليه طائفتان مختلفتان وانما قلنا ذلك لان الله تعالى قادر على  
احيائه واماته ولا دليل على القطع على احدهما فيجب ان يجوز كلا الامرين ويشك  
لانه لا يتسع ان يتعلق المصلحة لكل واحد من الامرين ويلزم من قال بجوبس الموت  
للم يقتل ان كل من مات بسبب من جهة الله من غرق او هدم وما اشبهها انه لو لم  
ذلك لما لا محالة يلزم ان يكون من ذبح قتلهم غير ان الله يحسن اليه ولا يكون  
سنيئا

سنيئا لان يلزم بالذبح قد جعله بحيث يتفقد بها ولو لم يذبحها لما انت ولم يتفقد بها فكان  
ان يبدعه ولا يذبح ولا يقبل العقلاء عذره اذا قال لو لم اذبحها لما انت فما اسات  
اليد بل كلهم يذمون ويقولون اسات اليه ولا يلزمنا اذا جوزنا من بها مثل ذلك  
لان بالقبول لا يخرج من كون سنيئا وانما بالقطع يخرج ويخرج ذلك مجرى تجوزنا  
بين سبب ما يلزم وعصبه اياه ان يكون الفقير اصح له في دينه من الغني ولا يقضي  
تجوزنا فذلك حين سلب المال لاجل التجوز وكذلك لا ينبغي ان يقطع على انه لو لم يقتل  
لعاش لا محالة لانه لا يتسع انه لو لم يقتل لامتنعت المصلحة امامته وانما هو الغرض  
ولا يخرج هذا التجوز القابل من كونه طالما لا نأخذ من غير مقتضى على غيره لا في  
منزله ولا لا احتلاب يقع بهذا حقيقة الظلم والظلم تعالى اذا ما لا يقطع على انه  
ادخل عليه المامتي حله عوضه عوضا غير جدي من كونه ظالما وليس كذلك اذا قلنا  
لان ذلك الامر لا محالة والحق الذي يتصف به من في تعاقبه بقوله لا يخرج  
من كونه ظالما فان قيل فحين قتل خلقا عظيما اذبح غنما كثيرة في حاله واحدة هل يجوز  
منهم من هم في حاله واحدة او بقاءهم فان اجزتم في حاله واحدة فالمادة بخلاف  
ذلك وان لم تجزوه بطل قولكم في التجوز فلا يجوز ان يتفق قتل الخلق العظيم  
في وقت يعلم استحالة ان الصلاح اخرا ام جميعهم لولا العقل وليس ذلك صوابا  
ان الكلام في كل مقول معين يجوز بقاءه وموته على حد واحد لان الواحد  
من بحر مجزاه يجوز ان يتفق مثله في وقت كان يجوز ان يقتضيه المصلحة امامته  
لولا العقل كما يجوز اتفاق الصدق من الواحد والاثني في حين يقتضيه وان لم يكن  
ذلك في الامانة جازا واما الذي هو مباح الانشاع به المرنوق على وجهين لا احد  
منعه فاما هو الانشاع به اوله والدليل على ذلك ان ما حصى بهذه الصفة من ذنبا  
ولا يعجز الرزق عليه تعالى لاستحالة المنافع عليه واليهام سرور وطوبى من الانشاع  
عليها وكل شيء ليس لما مضى منه رزقها نحو شرب الماء من النهر الكثير وما أشبه



بغيرها من الكلال المباح وقيل ذلك لا يبيح رزقها لان لنا سعة منه بالسبق اليه  
 ومتى سعى الكلال لما قبل تناول رزق الانسان وبهية كان مجازا ومنه  
 انه يصير رزقها ارضا توارثه والملك والرزق متداخلان في الشاهد ولا ينفصلان  
 والقديم يوصف بأنه مالك ولا يوصف بأنه رزوق بما قلناه من استحالة التماثل  
 عليه نصار من شرط تسميته رزقا مع عدم اشتقاقه به وليس ذلك من شرط تسميته  
 بالملك وفي الناس من قال الملك منفصل من الرزق لانهم يقولون في الكلال  
 الرزوق لها ثم ولا يسمونه بأنه ملك لها والصحيح الاول وانما لا يسمونه رزقا  
 البهيمة لذلك لان من شرط تسميته بالملك ان يكون عاقلا او في حكم العاقل من الاطفال  
 والحجايين وقا لوا ايضا من ابلح طعانه لغيره يوصف بأنه رزوق له ولا يقال  
 ملكه قيل تناول قتلنا لا فرق بينهما لان قبل تناوله فهو رزقه وملكه وليس  
 منه كالكلاب والماء ويحوز شهية الولد رزقا وكذا الفحل ايضا تسميته بأنه ملك  
 والاعطان له الاشتقاق بولده وبفعله فلا فرق بينهما وحقيقة الملك ان يند  
 على التصرف في شيء ليس للاخر منفعة منه فهو مالك له ويسمى سعة له بأنه ملك  
 يوم الدين لهذا المعنى ولهذا يوصف الانسان بأنه ملك دأمره وعيده لا يقدر  
 على التصرف فيهما لان للغير منفعة منهما فاذا ثبت ذلك فالحرمان ليس رزقا لنا لان  
 الله تعالى منع منه بالخطر ويجب علينا المنع منه مع الامكان ولو كان الحرمان رزقا  
 للزم ان تكون اموال الناس رزقا للفا سبين والطالين فيلزم من وطى ذوق  
 خبر غيره ان يكون ذلك له رزقا كما ان اذا دخل زوجة تغفر يكون ذلك وقدا  
 تعلل بالاتفاق من الرزق في قوله وانفقوا مما رزقناكم وصدق عليه بقوله ومما رزقناكم  
 فينفقون ولا خلاف في انه ليس له ان يتصرف في نفق من الحرمان واذا انفق لا يتحقق المباح  
 لم يستحق الذم ويصح ان يأكل الانسان رزق غيره كما يصح ان يأكل ما رزقه والرزق  
 يضاف تأدية الله تعالى وتارة الى العباد فاذا اريد بالرزق الجسم الذي يصح  
 الاشتقاق

الاشتقاق به او طعمه او رائحته فنعلم ان ذلك من خلق الله تعالى فيضاف اليه لا محالة  
 وموقعه عن تقديرنا فيه على الوجه الذي ينفع به فانه ايضا من الله تعالى لا  
 تولاه لما صح منا التصرف والاشتقاق به لانه يمكن منه والتصرف والالات دلالة  
 ملكي الا خلق الحيوة والشهوة لكفى لانها الاصل في المنافع فاضافة اليه تعالى من هذا  
 الوجه واجبة فاما ما يضاف في الراصد من يجوز ان يحجب بلب له او يوحي له واما  
 يجري مجراؤه فانه تعالى رزقه ومن ذلك قولهم رزق السطار حبيبه ولا يقال فيها  
 عليك بالمعاشرة في البيع انه رزق من ابلح لانه قد اخذ عوضه ولا يقال في البيع  
 انه رزق من الميت لان سبب ملك من غير حبه وبغير اختياره وذلك لا يقال ان  
 الفناء رزق من الكفار لانها بغير اختيارهم بل كل ذلك رزق من الله تعالى الذي  
 حكم به واما الصحة فانه مجازة عن تقدير البذل فيها يباح به الاشياء ولا يبيح نفس  
 البذل بأنه سعر فلا يقولون نفق معه دراهم ودنانير ان معناه سعة وان كانت  
 اسعار البعاط ويوصف تقديرها بذلك هذا المباح بكذا وكذا درهم ولا يفرق  
 على ذلك قيم قيم المتكفات ان يبيح سعر لانا اخرنا منه لقولنا فيما يباح به لا يباح  
 وفي الناس من شرطه حال العريان يكون ذلك على جهة الترافى احتراماً من قيم  
 المتكفات وذكر اربع على اقلهاه يكفيننا من ذلك والحر يكون غالياً ويكون رزقاً  
 فالرخص هو ان يخطأ السعر ما جرت به العادة في وقت ومكان مخصوص لان  
 سعر البيع في الجبال الباردة لا يبيح رخصاً وكذلك في زمان الشتاء فذلك غيرنا  
 الوقت والمكان فالغلاء هو زيادة السعر على ما جرت به العادة والوقت والمكان  
 واحد بل ما قلناه في الرخص ويضاف الرخص والغلاء الى من فعل لسيما فان كان  
 سببها من جهة الله تعالى اضيقنا اليه وان كان سببها من جهة العباد اضيقنا اليهم فاما  
 يكون سببه من جهة الله تعالى في الرخص فهو تكثر الجوع وتقليل الناس وتفتيق شراهم  
 للاقوات فيرخص عند ذلك فيضاف الله تعالى وسبب الغلاء عكس ذلك من تقليل



الحب وكثيرا من تقوية شهواتهم للاوقات فتعطي ايضا عند ذلك الى الله  
 وما يكون سببه من العباد الى الرخص فتجلب الغلات او يبعها وحلها  
 على ذلك والزمام اياهم بقصان من السر وعكس ذلك الغلاء بان يحكموا  
 ويمتنوا من جلبها ويسرعوا بها ثمان غالية على العباد فينبغي عند ذلك العلاء  
 الرخص الى العباد الذين سوا ذلك **فصل** في الكلام في الرعد والرعد  
 وما يصل بها الرعد عبادة عن الاخبار بوصول نفع الى الموعود له والوعيد بان  
 عن الاخبار بوصول ضرر اليه والحق بالافعال ستة اشياء مدح وذم وتواكب  
 عقاب وعكر وعوض فالمدح عبارة عن القول المقتضى لعظم حال المدح ولا يصير  
 مدحا الا بثلاثة شروط **١** ان يقصد به التعظيم **٢** ان يكون اللفظ موصوفا للتعظيم  
**٣** ان يكون عالما بعظم حال المدح والظن والاعتقاد لا يقوم مقام  
 العلم في ذلك لان المدح لا يكون الاستحقاق ولا يصح ذلك الا مع العلم بالاغنام اما  
 بان يكون ناسا من غير مدح يعلم من حاله ما يقتضي تعظيمه نحو الانبياء والعصوين  
 يكون شرط المدح من غاب عنها شرط ثبانه على الحال الموجهة لتعظيمه والفعل لا يصح  
 مدحا حقيقة كقيام الانسان لغيره مع الفصل في تعظيمه او قيل باسم المدح لا يكون خبرا  
 يحتمل الصدق والكذب لقولك فلان عالم فاضل من الفصل في تعظيمه والدم هو القول **المدح**  
 عن التصاع حال المدح ومن شرط كونه دما مثل شرط المدح سرا ومن الفصل في  
 ذلك والعلم بما لا يدرك باللفظ موصوفا له وما يرجع الى الفعل يسمى دما بما لا يدرك بالاعتقاد  
 والامانة يكونان بالقول والفعل لان من لا يقوم لمن يحجب ان يقام له شيء مستحسنا به  
 والثواب هو النفع المستحق المقارن للتعظيم والاحلال منكونا نفعيا يتميز باليسر وينبغي وبكونه  
 مستحقا يتميز من التفضل وبما ان التفضل والتعظيم والتجليل يتميز من العوض والتعاقب هو الفصل  
 المستحق ومن شرط ان يقرانه استحقاق وامانة فيكون ضررا يتميز من النفع وبكونه  
 مستحقا يتميز من الام الذي يفعل لمصلحة يتميز ايضا بمقارنته الاستحقاق والامانة له  
 ولا شك

والشكر هو الاعتراف بالنفع مع ضرب من التعظيم ولا يكون ذلك الا بالقصد والشكر حقيقة ما  
 يرجع الى الشان وقد يسمى ما يرجع الى القلب من الفقرة بين الحسن والسيئ شكرا وهو مجاز  
 والمعوض هو النفع المستحق الخالي من تعظيم وتجليل فيكون نفعيا يتميز من الام وبكونه مستحقا  
 من النفع المتفضل به وبكونه خاليا من تعظيم وتجليل يتميز من الثواب على ما بينه وبين  
 المدح بفعل الواجب بالندب وبلا امتناع من القيمة وبما ساقا الحقوق المستحقة كاستحقاق  
 العقاب عن ادمه تعالى وكذلك من اسقط دينه عن غيره استحق المدح ولا يستحق المدح  
 الا بهذه الاربعة اشياء لانه فعل للمباح والقيم لا يدخل له في استحقاق المدح ويستحق  
 المدح بفعل الواجب لانه اذا فعل لوجه وجوبه او لوجهه لانه لو فعل ساهيا لما استحق  
 المدح ولو فعله اتباعا للشهوة لما استحق عليه المدح ايضا والندب لا يستحق به المدح الا  
 فعل لانه ندبا ومق فعل لنفع عاجل او شهوة لم يستحق المدح فلهذا لا يصح فعل الزمان  
 والندب هو الوجه الذي لا يستحق به المدح الا من كان عالما بوجوبه او وجهه وجوبه  
 بكونه ندبا او وجهه بكونه نفعيا لا يستحق المدح بركه الا اذا تركه لكونه نفعيا ولا بد ان يكون  
 عالما بالقيم اذ وجهه القيم حتى يصح منه تركه لذلك وكل ما يستحق به المدح يستحق به الثواب  
 بشرط حصول المشقة فيه او في سببه او ما يتصل به لان الواجب له وجهه يستحق المدح و  
 الثواب وان كان فعل لذة لكن تصرف النفس عليه والزام النفقة والمؤنة عليه فيه مشقة  
 ولولا المشقة لمجاز ان يستحق المدح والثواب على فعل اللذات والمانع والمعدل خلا  
 وايضا لو لم يعتبر حصول المشقة في استحقاق الثواب لزم ان يستحق القيمة تعالى الثواب  
 اذا فعل الواجب او التفضل ولم يفعل القيمة وذلك باطل والبرهان على ان الفعل الشاق  
 من الواجب والندب يستحق به الثواب هو انه لا فرق في القول بين الزام الشاق وبين  
 ادخال المصاع فلما كان الزام المصاع لا يحس الا للنفع ولا بد في ذلك النفع من ان يكون  
 غفيرا واضرا حتى يحس الزام الشاق لاجله ولا يخفى ان يكون ذلك النفع مضرارا  
 ولا حرجا لان نفس المدح ليس بنفع وانما يتنفع بالسرور الذي يتبعه ولا يتبعه



من السهولة لا يبلغ الحد الذي يقابل به فعل الواجب والامتناع من الفعل من المشاق الغريبة  
 وذلك معلوم ضرورة على ان السهولة هو اعتقاد وصول المنافع اليه المستقبل سواء كانت  
 علما او ظنا او اعتقادا متوقفا فضا المنافع عن اوها ما تلاسه في فعله او ما العوض من  
 حال من تعظيم وتبجيل يحسن الا يتبدل بغيره من حق ما يستحق على المطاع ان يقارنه  
 التعظيم على ان من حق العوض ان يستحق بفعله من يستحق عليه العوض وهذا لا يصح  
 لان المطاع في فعلنا والثواب يستحق عليه تعالى ولا يحسن ان يكون المستحق عوضا وانما  
 الملامم الواجب وجعله شانا هو انه تملك وجب ان يستحق الثواب عليه دون غيره واذا  
 ثبت استحقاقه الثواب فليس في العقل ما يدل على انه يستحق دائما واما ما يرجع في ذلك المص  
 واجبة لا تارة على ان الثواب يستحق دائما لا خلاف بينهم فيه وكل دليل يستدل به على عدم  
 الثواب عقلا فمن مقرر قد ذكرنا ما اعترض عليه في شرح الجدل لا نطول بذكره ههنا فليعلم  
 انهم قالوا الثواب يستحق بما يستحق به المص واذ كانت المص يستحق دائما وجب الثواب  
 سئل وقس على ذلك بان قالوا ما زال المص ان قال الثواب يدل على ان جهة الاحتفاظ  
 واحدة فاذا كانت احداهما دائما وجب ان يكون الاخر مثله وهذا غير صحيح لان الاصل  
 ان جهة الاستحقاق بين واحدة الاثر تلك القيمة يستحق المص بفعل الواجب والمفضل  
 وان لم يستحق الثواب لان الثواب يستحق بالحقه كما المص يستحق بوجه الواجب فكيف  
 يستحقان على وجه واحد ومتى قيل الحقه بشرط الواجب كونه واجبا او نداء بقل  
 بعكس ذلك ولعلنا لان يقول الوجه هو الحقه وكونا واجبا ثم يقال لم اذا است  
 في الشرط والوجه وجبان بقاء وايضا الدوام لاننا اذا جاز ان يساويها في  
 مع اختلافها في الجنس جاز ان تختلف ايضا في الدوام والاضطباع وقولهم ما زال  
 احدهما ان قالوا لا نسلم لان عندنا لا ينزل ما يستحق بهما على وجهين بل يفتقر  
 بطلان التماثل وهذا القيد دليل يستدل به واحداه من ادلتهم ذكرناه بحسب ما  
 اليه لا نطول بذكره ههنا واما انهم ما نرى يستحق بفعل التعظيم والاخلال بالواجب والنداب  
 والمباح

والمباح لا يستحق به شيء على حال لا يستحق فاعل التعظيم والاخلال بالواجب للذم المباحات  
 يكون متكافئا من القرينة بان يكون عالما بقبح الفعل وجوبه الواجب او متكافئا من  
 العلم بحسنه بقبحه وفي الناس من قال لا يستحق الذم الا على فعل واحد وان من اخبر  
 لا بد ان يكون فاعلا لترك فعل يستحق به الذم لانهم حددوا الواجب بانهم ما تركت  
 جميع وهذا غير صحيح لان حد الواجب هو المستحق بالاخلال به الذم على بعض الوجوه  
 فبعض التراتيب يوجب الواجب فوجوب الواجب هو الاصل وما ذكره في قوله علم  
 متعلق وجوبه بقبح تركه وقبح تركه متعلق بوجوبه وفي ذلك تعلق كل واحد منهما  
 على ان في الواجبات ما لا تترك له اصلا ولا يدخل التراتيب ايضا في فعل الله تعالى  
 وان كان الواجب يدخلها على انه قد يعلم الواجب واجبا من لا يعلم ان له تركا فبما  
 لا نعلم وجوب رد الود بغيره على من طوبى بها ومتى لم يرد هذا استحقاق الذم مع  
 التمكن وان لم يعلم انه فعل تركا وان علمه فاعل ترك علمه بدليل وكان يجب ان  
 من لا يعلم انه فعل التراتيب لا يذمه والمعلوم خلافه والتراتيب والشرط منها  
 منها ان يكون القادر عليها واحدا والوقت الذي يفعلان فيه واحدا او يكونا  
 مفعولين بالقدرة ويكونا متبدين ولتلك تقول حد التراتيب ما ابتدأ  
 بالقدرة بدلا من ضد له يصح ابتداءه على هذا الوجه فيكون قوله بدلا من ضد  
 معينا من ان يشترط فيه كون الوقت واحدا لان من تعادير الوقت لا يوصف  
 بالبدل لان الفعل الواقع في وقت لا يمنع من وقوع فعل في وقت اخر وان قصدا  
 من شأن التراتيب التراتيب لا يدخلان في الوجه وقولنا ما ابتدأ بالقدرة فبما  
 عن شرط ان يكون مباحا لا يتركه بالقدرة الا المباشرة واعتاد ان يقول  
 ما ابتدأ بالقدرة في فعلها لان القدرة لا يتبدل بها الفعل الا في فعلها ومتى  
 قلت عن ان تقول والخل واحد لان قوله بدلا لا يصح الا في فعل واحد والخل  
 واحدة فاصفا على الخل نكالا لكران والكران وما يتبادر على الخي فكل ارادة



والكراهة لان احدنا لو فعل ارادة في جزء من قلبه لكانت مدلا من صفها من الكراهة و  
 تركها وان كانت في محل اخر من اجزاء القلب ولا اعتبار بان تكون القدرة واحدة  
 الترتيب والترتيب لا مطلقا لا يتبع بالقدرة ولم يفعل بقدرة واحدة لان القدرة التي  
 يفعل بها الارادة في جزء من قلبه غير القدرة التي يفعل بها الكراهة في جزء اخر من القلب  
 ان كانت الارادة تركا للكراهة على هذا التقدير لا يدخل الترتيب في فعلنا امدا لانا  
 شرطنا فيه الابتداء بالقدرة ولا يدخل ايضا في الترتيب لانا شرطنا في الترتيب والترك  
 ان يكونا متبديين ويدل ايضا على ان الاختلال بالواجب يتحقق بدلا لانا ان العقل  
 يكون من لم يفعل الواجب مع الفكن وان لم يفعلوا انه فعل تركا له فيجب ان يكون ذلك  
 كافي في حسن الذم لان العلم بحسن الشيء وقبحه تابع للعلم باله حسن او قبحه جليا وتفضيلا  
 فلو لان كون غير رد الودية حجة يمتنع بها الذم لما حسن ذمه عند العلم بما ذكره كون  
 ان تكون عالين بحسن الذم وان لم نعلم حبه وذلك باطل مبين ذلك انا انا علمنا  
 فاعلا القبح وجب يتحقق بدلا لانا وكذا في كونه محلا لواجب سواء ويدل ايضا على ذلك  
 انه يحسن من كل ما عمل ان يعلق الذم بان القادر لم يفعل ما وجب عليه بان من لم يد  
 الودية مع حصول شرط الوجوب بد قوته ويقولون ان الذم يرد الودية فلو ان  
 كونه غير راد لها حجة يتحقق بها الذم لما قالوا ذلك لا يحسن ان يعلقوا الذم بوجوب يتحقق  
 به مثل من كونه عرضا لالا في محل غير ذلك ويدل ايضا على ذلك انا لو فرضنا ان  
 القديم لم يفعل الواجب من الثواب والعرض والعلف لا يتحقق الذم على ذلك ولا في  
 الترتيب عليه على ما مضى فيجب ان يكون الاختلال بالواجب حجة يتحقق بها الذم كفضل القبح  
 لان جهات استحقاق القبح لا تختلف باختلاف الفاعلين على ما يقوله الجوزية من نسبتهم  
 القاصح الى امتداد ما مع فيهم عند استحقاق الذم وسنذكر مراح هذا الاصل ادى الى هذا  
 واما العقاب فيستحق بان يتحقق به الذم من فعل القبح والاختلال بالواجب بشرط ان يكون  
 فاعلا القبح والمحلل بالواجب احكامه على ما فيه منفعة ومصلحة من فعل الواجب او

الاختلال

الاختلال بالقبح واعتبرا بهذا الشرط فلا يلزم ان يتحقق القديم بتمام العقاب ان فرضناه  
 القبح او خلافا لواجب يتحقق احد من ذلك ومن شرط ان يتحقق منها العقاب ان يكون  
 عاليا بالقبح والقبح واجب الواجب وبتكنا من العلم بذلك لانه مع كل واحد من الامرين يمكنه  
 العجز واما يعلم ذلك سمعوا وجمع المسلمين على ان القبح يتحقق به العقاب وان خلافا  
 في دواءه ونقطة واما اكثر اهل العدل ان العدل انما يستحق فاعلا القبح فلا  
 بالواجب العقاب قالوا لان اسما وجب علينا الواجب تعالى وجه يشق علينا من مكان  
 قريبة من المسقة وعرضنا للمسقة الثواب العظيم ومجرد النفع لا يحسن له ايجاب الفعل و  
 اعاني في ثمة ايجاب حصول الضرر بالاختلال به فيجب من ذلك ان يكون فاعلا القبح والاختلال  
 بالواجب مستحقا للضرر عليه وهذا العقاب واما قلنا ان مجرد النفع لا يكفي في ايجاب الفعل  
 النوافل لا يحسن ايجابها وان كان في فعلها ثواب لانها يمكن في الاختلال بها ضرر وكذا  
 المكاسب والتجارات لا يحسن ايجابها لغيرها النفع وحسن ذلك اذا كان ثمرها ضرر وهذا  
 ليس بعيد لان لقائل ان يقول انه يكفي من الايجاب وجه وجوبها فلا يوجبها ما حسن  
 لهذه الوجه ما عيناها ما جعل الواجب شيئا فانيا لا ثواب ولا ايجابا ما حسن لوجه وجوب  
 والنوافل انما لم يحسن ايجابها لانه ليس لها وجه وجوب كما ان اللواحيات وجه وجوب يتحقق  
 يجب لاجلها كوكروا هذا الودية وقصدا للدين وما شبه ذلك والتجارات مثل النوافل  
 لا وجه لوجوبها فلهذا لم يحسن ايجابها والواحد منا وان وجب على غيره ما ليس له وجه  
 وجوب نحو ان يهدده بالقتل ان لم يدفع ماله اليه فيجب عليه الذم وان لم يكن له وجه وجوب  
 انما كان كذلك لان الذم تثبت حكمه بالعلم لا يحسن منه ايجاب ما ليس له وجوب وجوب فبان  
 الفرق بينهما فان قيل لولم يستحق العقاب كان مغررا بالقبح حصول شهوة واما في زجر  
 العقاب والذم لا يترجم به العقاب حتى تركوا له المشبهات العاجلة فلما يخرج من الغرر يتجوز  
 استحقاق العقاب على فعل القبح والاختلال بالواجب واما القطع عليه كما خرج بالقبول عن الغرر  
 في زمان مهلة النظر لانه لا طريق له هناك الى القطع على استحقاق العقاب وقيل ايضا انه يخرج

ناحلا



عن الآخر اذ قيل انما نفع اذا فعل الشيء لانه يعلم انه يفوته الثواب بفعل الشيء والا فلو لم يكن  
 وفوت النافع لم يجزى به حصول المضار في باب الزجر والحق للعقاب هو استلزامه  
 العباد لاجتماع الامة على الله تعالى هو المستحق مع انما بينا ان حصل استحقاق العقاب لا يعلم  
 عقلا وكيف يعلم من المستحق له ولو استحق بعضنا على بعض العقاب لكان ذلك عالما في  
 العقلاء وكان يجنبان يستحق عقاب فاعل الشيء جميع العقلاء وكل من يمكن خلقه حتى لا  
 يستقر على تدبره وليس لاحد ان يقول قصيرا الاستحقاق بالاساتة اية وذلك ان العقاب  
 انما يستحق لكونه متحكما حتى لا يلد ذلك فاذا كان استحقاق الذم شائعا وجب ان يكون  
 استحقاق العقاب شائعا وقد بينا انه على ان العقاب يستحق ليس لاساتة من العقاب  
 كالحبل والبس والكتب وغير ذلك فلا يمكن في ذلك الاخصاص واعتماد المخالف في ذلك  
 على ان ذم الذم يستحق القود وهو عقاب باطل لان طريق ذلك التزم واستيفاء الحق  
 بذلك بمنزلة استيفاء الامام وان لم يكن الامام مستحقا للعقاب بخلاف ثم كيف يستحق  
 الولد العقاب والجنابة لا غيره واستحاطة ذم الذم حصه من الحق ولا يدل على انه  
 حصه لان طريق ذلك ايضا السمع واذا قلنا ان استحقاق العقاب لا يعلم عقلا والا  
 يعلم دوا بعقلا فان لا يعلم دوا به او في واهي لان الدوام كيفية واذا كان نفس  
 الاستحقاق لا يعلم عقلا وكيفية او لا بذلك ومتى حلوا العقاب على الذم في دوا به  
 فالكلام عليه مثل الكلام على دوا الثواب حين حلوله على استحقاق المذبح سرار وقد  
 تكلمنا عليه في الطريقة واحدة ومتى قال الرجاء انقطاع العقاب على العقاب  
 راحة اذا تصور ذلك قيل في الثواب انه يقتضي على الثواب انما تصور انقطاعه فاما  
 تنكلم عليه عند الكلام في الاجباط والمعاصي على ضربين كغير غيرها كغيره يستحق العقاب  
 المائم اما لا خلاف بين الامة فيه وليس بكفر ليس على دوا به دليل بل دل الدليل  
 على انقطاعه على مسنيته انشاء الله ولا تخافك عندنا بين الطاعة والمعصية ولا بين  
 المستحق عليها من ثواب وعقاب متى ثبت استحقاق الثواب فانه لا يزيله شيء من  
 الاشياء والعقاب اذا ثبت استحقاقه فلا يزيله شيء من الاشياء عندنا الا التفضل

مسألة الثواب

خالفا

خالفا يقول الثواب يزول بالذم على الطاعة وبالعقاب كبره قوته على الثواب والعقاب يزول  
 بالمفضل وبالذم الذي هو التوبة وتكبر الطاعة اذا زاد ثوابا على العقاب الحاصل بالذم  
 يدل على بطلان التعاطف انه لا تملك بين الطاعة والمعصية ولا بين المستحق عليها من الثواب  
 والعقاب ولا ما يجزى به الجزاء التملك والشئ ينال في غيره لتمامه فيها او ما يجزى به الجزاء  
 قلنا لا تضاد بين الطاعة والمعصية لانهما قد ثبتا فيهما من حبس واحد بل نفس ما يقع في  
 كان يجزى به الجزاء يقع معصية الا ترى ان قود الامانة في دار غيره غصبا بمعصية وهو من  
 حبس قوده فيها باذنه وهو من مباح وجها من حبس واحد وكذلك لا تضاد بين المستحق  
 عليها المثل ذلك بعينه لان الثواب من حبس العقاب بل نفس ما يقع ثوابا كان يجوز ان يقع  
 عقابا لان الثواب هو النفع الواقع على بعض الوجوه ولا شئ يقع نفعا الا وكان يجوز ان يقع  
 ضررا وعقابا بان يصار في تقاربا ولو كان بينهما تضاد على تسليمه لكان في الثواب والعقاب  
 وجها معدوم لان الضد الحقيقي لا ينافي ضده في حال عدمه لان الثوابا بياض من تد  
 يجتمعان في عدمهما والعقاب عندنا من بين المستحقين من الثواب والعقاب وهما الا يكونان  
 الا وهما معدومان لانها لا تجل خزانة كونها مستحقين وان ثبت ذلك تدبيرا  
 الثواب على الطاعة فلا وجه في نفسه اذا لم يجنبان يكون باقيا على ما كان فان ادعوا  
 ان بينهما تماثلا فيا تكلمنا عليه فيما بعد وايضا فالقول بالاجباط يؤدي الى ان من جمع بين  
 الاحسان والاسامة ان يكون عند العقلاء بمنزلة من لم يحسن ولم يسيء اذا ساءوا المستحق  
 من المذبح والزم ويكون بمنزلة من لم يحسن ان كان المستحق على الاسامة اكثر او بمنزلة  
 من لم يسيء ان كان المستحق على الطاعة اكثر والمعلوم خلافه وقد قدم ان من شأن الثواب  
 ان يقاربه تعظيم واجلال ومن شأن العقاب ان يقاربه استحقاق واهانة بمعلوم  
 استحسانه تعظيم احد الغيرة مع استحقاقه في حاله لاحد فاذا كان الذم والمذبح واحدا  
 والمحل موم والممدوح واحد والوقت واحد فاذا فقد فعله بعد واستحقاقه لان  
 الاستحقاق تابع لمعصية العقل بامل لان انما لنفسه استحسانه ذلك فلا يمكن ادعاء الضرر



فيه وان ادعوا انه معلوم بليل فيلزم ان يدركوه ثم لا يخلو ما ادعوا ثمانية من المدح والثناء  
والعظيم والاستحسان اما ان يريدوا ما يرجع الى اللسان او ما يقرب القلب فان كان  
الاول معلوما انه جازم لا نه لا يمتنع احدنا ان يمدح غيره لئلا يمدح على فعله وبذلك على  
اخر ما يكتب يمدح ولو خلق له لسانان لسانا في المدح والثناء والآخر في المدح والثناء  
تعدر فلفظ قد لا يمتنع ان يمدح دينه ويدين غيره في حاله واحدة وان  
جاء اجتماع ذلك في الاستحسان لما قلنا من فقد الآلة وان كان اثنا في فنية الخلاف والافتقار  
عندنا فلا نه لانا نجد من نفسنا متساويا في المدح على فعله على استحسانه الذي على  
فعل اخر ولا نقدر ان نعلم ان لا يريد ان لا يمدح جميع المستحقين على فعل واحد  
وجبه واحد يكون ذلك صحيحا كما لا نفعل ذلك ولا يال على هذا ويضع عليه نقد  
استوفينا في شرح الجمل وهو مستقص ايضا في مثله الوحيد للبرقعي رحمه الله عليه و  
اقتداهم ايضا على ان من حق الثواب العقاب ان يكونا صائين من كل شئ مغل  
استحقاقه حادثة واحدة ومثلا في حادثة خراج من المصقة الاذنها وان فلا على  
فمثل ذلك لا دلي بها قدم على الاخر فالقول به مستطرد لوقوع الاخر وذلك يوجب على  
و يقيض الثواب لان كان في عقاب علم انقطاع اسراج الى ذلك وان كان في ثواب  
وصور انقطاعه ببعض عليه واذا امتنع ففعلها امتنع استحسانها ايضا باطل لان ما يقوله  
انا لا نفهم بالعقل ان من شرط الثواب او العقاب ان يكون خالصا صائنا انما اهل ذلك  
بالسمع وقد علمنا بالايجوان الثواب لا يتعقبه عقاب فالعقاب فلا دلالة على انه لا  
يكون ثوابا في الكفار فانهم اجمعوا على انه لا يتلو عقابهم ثوابا ما في اهل الصلوة  
فليس على ذلك دلالة ثم ليس الامر على ما قالوه من انه اذا تلا العباد ثوابا لم يمتنع  
واحد لا يمتنع ان يليه الله عن ذلك ويغفل عن الفكر فيه لان ما هو فيه من الثواب  
وعظيم موقعه ليخل بغيره عن الفكر في العافية ولو علم ان سخطا على احد بعد ذلك ساهو  
لنه من انواع العقاب وجب ذلك محض ما يقوله من اهل الانبياء ان الله ضروري

ويقطع

ويقطع عنهم من ان النظر لكن لا يقدره وكذلك يقولون اولادهم ولغيرهم في الثواب  
اعدا لهم في النار ومع ذلك لا يقدر بغيرهم في ذلك وكل شئ يقولون في ذلك فهو قولنا  
نينا قالوه بعينه وقولهم ما احتمال فلهذا احتمال استحسانه ان ارادوا احتمال استحسانه  
على الوجه الذي يستحيل فعله كان صحيحا فاما يستحيل فعل الثواب والعقاب على وجه الجمع  
ونحن لا نقول نقول ذلك الاستحسان كذا وان ارادوا ان يمدح فعله على  
البرل يستحيل استحسانه على الجمع فبما قلنا لا نه يصح ان يكون القادر قادر على المصداق  
وان كان يستحيل فعلها على الجمع وانما يصح فعل كل واحد منها بل لا من صاحبه وليس ام  
ان يقولوا كيف يكون معاقبة في حال هو بها يستحق الثواب لان ذلك ليس بعد  
من ان يكون استحسانه ثوابا في حال هو فيه مكلف وميت وثراب وفي القبر والى  
ان يجيبوا الله لان الثواب يستحق عقيب الطاعة وان تاجر له زمان الفعل باقوا  
كثيرة وقولهم انه معلوم ضرورة قبح الذم على الانسان الصغيرة فهو كثره فلم ين  
لدا حسان عظيم وانعام جليل نحو تقطيع النفس من الهلاك والاخاء وسبب القدر  
الاعزاز بعد الذل والفرق ذلك كما لا يظلمها في جنب ذلك الحسان بدلا لثوابها  
لها نفروا عنه نحن ذم على كسر القلم اذا ثبت ذلك في المدح وانهم ثبت مثله  
في الثواب والعقاب غير مسلم كان عندنا يجوز ان يذم بالاسامة الصغيرة وان  
استحق المدح بالاحسان الكثير لا تروا انه لو يذم هذا المنة بالاسامة الصغيرة  
على احسانه الكثير نحن ذم على الاسامة الصغيرة ولو كان احبط الماحس ذلك  
لأنما احبط لا يرجع عند المخالف واذا قالوا معلوم ضرورة ان حال هذا المنة  
منفردا عن الاحسان بخلاف حاله اذا فارضا الاحسان العظيم فلما ذلك صحيح لا  
اذا تفرد بالاسامة استحق المنة لا يفر واذا جاع منها استحق المدح وانهم ما فرق  
الحال ان على انه يحسن بن احسن اية بعض الناس واساء اية بالاسامة لا يظهر ثوابه  
اصلا على الاصرعان يمدحه على احديها او يذم على الاخرى بان يقول احسنه



بكذا فكنا وبعدهم وبكم ثم يقول كذلك است الى كذا وكذا ويضحه وينكسر  
 يليل على اجتماع الاستخفاف واذا اجتمع في بعض المواضع علم فساد القول بالاحتمال  
 وحمل عليه الواضع المشبه على اننا نعلم انه يحسن فعل الثواب عقيل لظاهرة ولا يدل ذلك  
 على سقوطه ومتى قالوا ان ذلك لم يحسن لما قلنا وكذلك كثيرا استحقاق المذبح مانع  
 من استيفاء القليل من الدم وان لم يسقطه وكذلك نعلم ان من كاشه على غيره  
 ثمة الف دينار فله عليه ربع شعيرة لم يحسن منه ان يطالبه بالربع من الشعيرة  
 مع كون المال العظيم عليه ولا احد يقول ان ذلك سقط الا ترى انه لو فاه ماله  
 حسن منه ان يطالبه بالربع من الشعيرة فعمله ثابت وكذلك لو كان هذا الحسن  
 على احسان وقام بذكره حق القيام حسن ان يذنه على كسره يدخل على ان لم يسقط  
 وتعلمهم بالظاهر هو قوله ان الحسنات يذهبن السيئات وتوهم لا يتطلبا صلاتكم  
 باليمن والاذى وقوله لا تنفوا اصواتكم من صوت ابني ولا تنفروا له بالقول كبحر  
 بضمك لبعض ان يقط احكام وقوله لن اشركت ليعطين علك لا يصح لان الظاهر  
 يجب ان يقضى على اجلة القول فتد ينابطلان التما بطول كانت لئله الايات  
 ظواهر وجب عليها على الاطلاق في ذلك فكيف ولا ظاهري منها بل هي على حد  
 لدونها لان الاحياط والمطلان في جميعها يتعلق بالاعمال دون المسمى عليها والنفاه  
 يقول التحايط بين المسمى عليها ونحن يمكنها على ظاهرها لان معنى قوله تعالى ان  
 الحسنات يذهبن السيئات ان من استكمل من الحسنات دعاه ذلك الى استماع  
 من القبايح وكما ستفهمه وهذا يوافق الظاهر لا يحتاج معه لتقدير الجراء فيه  
 فاما ما في الايات فالمرحبه فيها ان يقول اطال العمل ما حيا طه عباده عن اقطاعه  
 على خلاف الوجه الذي يحسن ميراثوا بالآثر ان احدا لو ضمن لئله عوضا على  
 نقل حتى من موضع الى موضع معين فتعلمه لا موضع غيره فانه لا يستحق الاجرة وهان  
 ان يقال احبطت علك لا بطلانك او قصه على خلاف الوجه المأمور به ولم تقص  
 على الوجه

على الوجه الذي يحسن عليه الاجرة وليس لاحد ان يقول يستحق اجرة فابطلها  
 الهاد ما ذكرناه ولما كانت الصلوة متى قصد بها وجه الله استحق بها الثواب  
 ومتى فعلها للوجهين فلا دى لم يستحق جازا ان يقال اننا بطلنا وكذلك من  
 رفع صوته اجابة للنجمة وسارعه الى اجابته استحق بها ثواب ومتى رفعه  
 استخفافا به وعرضا منه جازا ان يقال انك اطلته وكذلك من عبدا بطلها  
 استحق الثواب متى اصاب الى ذلك عبادة غيره جازا ان يقال اطلت علك بها  
 جميع ذلك ان لا يتعلق القوم في ابيات في هذه التحايط والعقاب متى استحق  
 يحسن الفضل بالتحاطم من غير توبة يدل على ذلك ان من تبت تاويل العقول حسن  
 الاحسان واصال المنافع الى الغير ومن احسن الاحسان اسقاط المصالح المحقة  
 بل ربما كان اسقاط الضرر اعظم من ابطال المنفعة فنافع حسن احدها كغيره  
 وايضا فقد ثبت ان العقاب متى فاعا اية قبضه واستيفائه لا يسلن باسقاطه  
 اسقاط حق غيره مفضل منه فوجب ان يسقط باسقاطه كالدين فانه يسقط باسقاط  
 صاحبه لا خصا به بهذه الاوصاف وانما لما حق الله فلا يلزم حق طين الثواب  
 والعوض وقلنا اية قبضه واستيفائه لان كل حق ليس لصاحبه قبضه ليس له اسقاطه  
 كالفضل والحبون لما لم يكن له الاستيفاء لم يكن له اسقاطه والى احدنا المام يكن  
 له استيفاء ثوابه وعوضه في الاخرة لم يسقط باسقاطه فله ذلك ان الاسقاط نافع  
 للاستيفاء فن لم علينا احدها لم يملك الاخر وقلنا لا يتعلق باسقاطه اسقاط حق غيره  
 مفضل عنه احرار من سقوط الذم المسمى على المقيع لغيره لا سقاطه لان هذا  
 الذم تابع للعقاب فلا يجوز رفعه مع ثبوت العقاب فلو سقط باسقاطه لسقط العقاب  
 وهو حق لغيرنا وداعينا الانفصال لانا لزم بسقط باسقاط العقاب لانه تابع له  
 فهو كالحقوق المتعلقة بالدين من الاجل والخيار وغيرهما من سقوط الدين ولا يسقط  
 العقاب باسقاط الذم لان العقاب ليس تابع للذم على ان الذم ليس بحق فليس له ان يبل



هو حق علينا لما فيه من المصلحة في الدين ونحن مستعدون به ولا نردع المفعول  
عن القبح فكأنه حق له فلم يخلص كونه حقا لذواته انحصرت ذلك فثبت القبح  
اليد نفسه واستيفاءه يتعلق باستيفاءه ضرر فوجب ان يسقط باستيفاءه الدين  
ولا يلزم على ذلك الثواب والعوض والمج والشكر كما لا ضرر في جميع ذلك باستيفاء  
ولا يلزم ان لا يكون فيه حقيقة ولا نردع المفعول بل على نفسه ما نردع  
فثبت لا يجوز ان يكون فيه وجه من وجوه القبح فلا يجوز باستيفاءه قبحا وجوه القبح  
مقتولة كالظلم والكنز بالسيب والمفسدة او الاغراء بالقبح وكل ذلك مستفاد  
فوجب ان يكون حسنا وانما قلنا ان ليس بمفسدة ولا اغراء بقبح لان المفعول انما يقع  
في الاخرة ولا تكليف هناك ولا مفسدة فيه وليس لاحد ان يقول في الاطاعة به  
اخرى ودلت ان هذا باطل لان في المكلفين من اذا ارتفع ظهر عليه من العفو  
كان اقرب الى ان يكتب القبح وقيمته يكون خلاصة والاحوال مصلحة وسوى بالو انزعي  
طبع خراج من كونه حقا بل هذا لا يجوز لان الرجز حاصل بغير عقاب فكيف لا يكون  
من جبر او لولا ان جبر ذلك عن كونه حقا بل كان في زمان حيلة النظر ويجوز ان  
لا يستحق العقاب صلاحا معصيا بالقبح ولا يكون من جبر او المعلوم خلافه ويلزم ان  
يكون من جبر او اذا طوع في المصالح التوبة وكل ذلك باطل فاذ ثبت ان العقاب يسقط بالعضو  
فالمصنوع يقول اسقط عقاب زيد ومحت العقاب بسقط وتقع موافقة بعد  
ذلك ويجري مجرى ~~المطابقة~~ المطابقة بالدين بعد الامراء والاسقاطا ما التوبة فانها  
يسقط العقاب عنها تفصيلا من الله واجمع المسلمين على سقوط العقاب عند التوبة  
ولولا السمع لما علمنا ذلك وانما يعلم بالعدل ان التوبة تبيح بها الثواب وانما قلنا انها  
لا تسقط العقاب عقلا لانها لو اسقطت لم يحل ان يسقط بكثرة السيئات عليها من الثواب  
او وجب اخر فان كان الاول فقد افترقنا من حيث اسند القول بالاجابة وان كان  
اسقاطا من حيث كانت بدلا للهوى على ما يقولون فالدليل على ذلك ان لا يردع

التوبة

جلوا التوبة على الاعتقاد وان الاعتقاد يقع بعد الواحدة فمن خالف في الاعتقاد  
لا تخالف في التوبة ومقتضى القول بسقط العقاب لغيره كلف الفاسق السحق  
للعقاب لان التكليف انما يحسن تعرضا والفاسق استحقاقه للعقاب لا يجوز ان  
يسحق للثواب فيجب له ان يكون له طريق الى اسقاط عقاب لينتفع بالثواب الذي  
له وليس ذلك الا التوبة وان فعلها اجتمع له الاستحقاقان معا والعقل غير مانع منه  
وتدبيته بما فيه ولدح لعم انهما لا يجتمعان في ماله ولزم في التوبة فلا يمنع  
ان يفتي الشيء على نفسه ولو سلمنا انه لا بد ان يكون له طريق الى الاستماع عما كلف  
ففيه فقد فعل اسلمه ذلك بان ين بالسمع ان يعفو عند التوبة من ان ذلك يحكم  
العقل ولو علمنا والعقل لما اوجبت التوبة لكن لما اوجبت الامة على وجوب التوبة فلما  
يجوز باوعلمنا ان لنا فيها مصلحة ولطفنا ولولا السمع لما علمنا ذلك فان ثبت ان  
بالسمع يعلم روال العقاب عند التوبة فيجوز ان يقول التوبة التي يسقط بها العقاب  
ما اوجبت الامة على سقوط العقاب عند ما دون المكلف فيها فالذي اوجب عليه هو  
انما ندع على القبح كونه حقا وعزم على ان لا يعود الى ماله في القبح فانما لا خلاف بين  
الامة ان هذه التوبة تسقط العقاب عند ما واما غيرها ففيه الخلاف لان التوبة  
من القبح لوجوه القبح او عظيم السحق عليه من العقاب فيه خلافا بين الامة والخلاف  
في ذلك فرع على وجوب سقوط العقاب عنها عقلا وتدبينا ما في ذلك فاما من جمع بين  
الايمان والفقه فانما لا ينفع على عقابه بل يجوز ان يعفو عنه وان يسقط الله عقابه  
تفصيلا وانما قلنا ذلك لانا دللنا على حسن العفو عنه من حيث عدم الدليل المانع  
منه وليس لنا السمع ما يمنع ايضا من ان دللنا السمع ايضا فلم نجد منها ما يمنع منه  
فيجب ان يكون القبح باقيا على علمه بالعقل ولا يلزم على ذلك ان يسقط العقاب  
الكفار لان السمع من غير المسلمين اجمعوا على ان الكفار معاصون لا يحسنون ولا يحسنون  
ذلك من دينه على ما عليه والى ذلك فلما دللنا ايضا للاخلاق بين الامة ان لا يردع



عليه والحمد لله شفاعته وانما يرفع والشفاعة حقيقة في اسقاط المضار المستحقة فوجب  
 من ذلك القطع على حوائجنا من سقوط العقاب من اهل الصلاة بل على وقوع  
 ذلك بجماعة غير متيسرين ونسبنا علما ووقع شفاعة لانها حقيقة في اسقاط المضار  
 دون زيادة المنافع والذي يدل على حقيقة ما قلناه انها لو كانت حقيقة في زيادة  
 المنافع لكان الواحد منا اذا سال الله ان يزيد في كراماته الخيرية ورفع درجاته  
 ان يكون شافعا فيه واحد من المؤمنين لا يطلق ذلك لافظنا فلا يخفى وليس كذلك  
 ان يقول انما لم نطلق ذلك لان الشفاعة تراعى فيها الرتبة كما يقبض في الاسرار التي  
 بذلك ان الخطاب على ضربين احدهما لقبض فيه الرتبة والاخر لا يقبض فيه  
 يقبض فيه الرتبة تقبض في الخطاب والخطاب دون ما يتعلق بالخطاب لان الواجب  
 من يقول لفلان في الرتبة والآخر في الرتبة وكذلك لو اعتبر في الشفاعة الرتبة  
 لوجب اعتبارها بين السائل والمسئول دون من تناوله الشفاعة وليس كذلك  
 ان يقولوا انما لم نطلق ذلك لاننا لم نعلم ان سؤلنا فيه محاب على احوال وذلك  
 هذا باطل لقولهم شفاعة مقبولة وشفاعة مردودة فيسمى بها شفاعة سواء قبلت  
 او ردت وايضا نكل خطاب تقبض فيه الرتبة لا يدخل بين الانسان وبين نفسه  
 كالامر والامر ويصح ان يكون الانسان شافعا لنفسه كما قال الشاعر  
 لي شفيعي وانما يدخل بين الانسان وبين نفسه لا اعتبار فيه الرتبة اصلا  
 ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في رجل قال يا رسول الله اني قد  
 يا رسول الله فقال لا وانما انا شافع نبيي انه شافع لابي برة وان كانت دونه  
 فدل على ان الشفاعة لا تعتبر فيها الرتبة اصلا وانما هو لاسقاط المضار  
 خلاف انها حقيقة في ذلك ولو سلمنا انها حقيقة في الامر من حقيقة  
 اسقاط المضار بقوله صلى الله عليه وسلم ادخر شفاعة لاهل الكبار من امتي وخير

اعلنت

اعلنت شفاعة لاهل الكبار من امتي وهذا خبر بلقمة الامة فلا يمكن ان يقال انه خبر واحد ليس  
 لهم ان يحمل الخبر على زيادة المنافع ان تاب الامر اننا بينا ان حقيقة الشفاعة في اسقاط  
 المضار **ب** انه لا يخفى ان يرفع فيهم بعد الموت فلا يمكن ان يكون الشفاعة في المنافع مع انهم انما  
 وان كان بعد الموت فلا يصحون اهل الكبار لا يسمي من تاب من كفره كما فيهم ان  
 المراد ما قلناه من اسقاط الضرر ولا يعارض ذلك قوله بالظالمين من جيم ولا يرفع  
 وقوله بالظالمين من اضرار وقوله ولا يصحون الا ان ارتفع وقوله لهم شفاعة من  
 وجوه **ا** انهم لا يرفعون له على حد كبير من احبابنا من ان له ان امرادهم دون  
 الخصوص والكلام في ذلك من كونه في مواضع كثيرة لا يطول بذكره ههنا فلهذا يكون  
 الايات مختصة بالكفار وقد سمعنا الشرائع لا يقولون ان الشرائع نظم عظيم على انفسهم  
 في الآية الا في شفيعا مطاعا ونحن لا نقول بذلك ولا يفت شفيعا مجازا ولا يمكن الوقف  
 على قوله ولا شفيع يطاع لان ذلك خلاص جمع القراء على ان لا يكون الابتداء بقوله يطاع لان  
 الفعل لا يدخل على الفعل بعده قوله يعلم وان تدر يطاع الذي يصح كان ذلك ترك الظاهر  
 وعلى ما قلناه لا يحتاج الى تقدير **ب** والاشارة الثانية انما نفى فيها ان يكون الظالمين ايضا  
 والاضرة غير الشفاعة لان الاضرة هي لدفع عن الغير على وجه العتقة والشفاعة هي بقرن  
 بها حضور وشروع بقوله ولا يصحون الا ان ارتفع نعمنا والقضي ان يرفع فيه ونظر  
 قوله من ذا الذي يرفع عنه الا باذن وقوله لا ترفع شفاعة شيئا الا من بعد ان ياذن  
 اهل السن يذاد ويخفى على هذا ترك الظاهر لان الرتبة هي حد وتبلا خلاصهم  
 بقدر رتبة الا ان ارتفع انما له ونحن نقدر الا ان ارتفع ان يرفع فيه فاستوى  
 القديرات وسقطت المعارضة بها على ان الفاسق يجوز ان يكون شفيعا لغيره  
 فكثير من طاعته كما يقال هذا البناء يرتفع عن يمينه في البناء دون غيره من  
 انما له **ج** وقوله لا ترفع شفاعة من اضرار الظاهر لان عند الجميع ههنا شفاعة نافعة  
 مقبولة فان منعت من نفعها في اسقاط الضرر منعنا من نفعها في زيادة المنافع **د** او يقول

اعلنت



لا تقبل الشفاعة ولا تنفع الشفاعة للنفوس الكافرة ما حسن و غلبنا ان جعلنا  
 تعالى من اهل شفاعته اليهم فهو كمن جئنا ان يجعلنا من التوابين والمستغفرين كما  
 لا يكون الرغبته في التوبة والاستغفار رغبة في الكفاية فكذلك الرغبته في الشفاعة لا تكون  
 رغبة في الكفاية ولا فرق بينهما والفرق بين الاثنين هو الرغبة في الشفاعة والتوبة  
 والاستغفار ان اتفق معنا ووقع ما يحتاج معاملة التوبة والشفاعة وذلك جاز شوط  
 ومتى تألوا السمع منع من جوار العفو في اي كثير من القرآن بخبر قوله ومن يضر الله  
 ورسوله ويعد حده يضرنا فاعلمنا فيها وقوله ومن يظلم منكم بذنبا عظيمة يضاعف  
 عقابه ومن يعمل سوءا يجز به يقول ان العباد لله في جميع ما اسبغ ذلك من الايات فلهذا  
 ثمة او وجه من الكلام ان تبين ان العزم لا يصح له بل بالظاهر انه يحتمل الحضور  
 العزم فاذا احتمل ذلك جاز ان يباد بها الكفار دون فائق اهل الصلوة والكلام  
 في ذلك ذكرناه في شرح الجمل وغير ذلك فلا يطول بذكره هنا **باب** ان يعارض هذه الايات  
 بايات تسهلها تنضم على العفو ان قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا الا ان يشرك  
 به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وقوله  
 ان الله يغفر الذنوب جميعا غير **الشيخ** ان يبين ان الايات مترتبة والظاهر  
 انهم شرطوا هذين الشرطين شرطنا ثالثا وهو من لا يعرض عنه ابتداء وبالشفاعة  
 ويسمى في عمومها وجها معارضة بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء لم ينف عفو ان الشراك على كل حال بل نفى ان يغفره تفضلا فاما ان  
 لا يغفر ان يشرك به تفضلا بل استحقا ما فيجب ان يكون المراد بقوله ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء اي يغفره بغير استحقاق بل تفضلا لان موقع الكلام الذي يدل على  
 الايات وينضم اليها انما يتكلم والرد ان يخالف الثالث الاول الا ترى ان لا يبين  
 ان يقول انا لا اركب الا لا اركب الا اذا ركب ما ركب الى من دونه وان لم يركب  
 الى وكذلك اذا قال لا انتقل بالكثير من ما لا واعطى اليسر اذا استحق على ما يبين  
 ان يقول

ان يقول واعطى اليسر تفضلا من غير استحقاق على ان قوله ويغفر ما دون ذلك  
 عموم انه يغفر كل ما دون الشرك صغيرا كان او كبيرا تاب منه او لم يقب لان عموم  
 ما يقتضيه ذلك على من يظنهم ليس لهم ان يحضوا عموم هذه الآية لتسلم عمومها  
 لا فانكس ذلك فخص بهم ايات الوعيد بالكفار لتسلم ايات العفو والمشيئة اما  
 دخلت في ايات اعيان المغفولين دون العفو ان واما كما كانت تكون في العفو  
 لو قال يغفر ما دون ذلك ان شاء الله فالامر بخلاله ونحن لا نقطع انه يغفر لكل  
 بل ذلك متعلق بمشيئة عليا انه تعالى على العفو ان في الآية بالمشيئة وظاهر ذلك  
 انه تفضل لان الواجب لا يعلق بالمشيئة لانه لا يجوز ان يقول القائل انا ان  
 الودية لان شئت ويجوز ان يقول انا انتقل ان شئت والاية الثانية الوجه  
 فيها انه تعالى اخبرنا يغفر الذنوب على ظلمهم ومعناه في حال كونهم ظالمين ويجوز في ذلك  
 مجرى قوله لا يفت فلا ما على الكفر واداه على خطيئة عذره وسمى شرطها فيها التوبة كما  
 ذلك تركا للظاهر والاية الثالثة تقتضيه انه يغفر جميع الذنوب الا ما خرجها الله من  
 الكفر والتوبة ليس لها ذكر في الآية بل شرطها فقد ترك الظاهر وقوله ما فيها الا ان  
 كلام متعارف لا يجب ان يشترط ذلك في الآية الاولى لان عطف الشرط على المطلق  
 لا يقتضيه ان يصير شرطا او لا بالطريقة الثانية فاني ان يقال انما شرط التوبة كبر  
 العصية لان التوبة تسقط العقاب عظيم الطاعة ايضا يقطع صغيرا المعصية فاما  
 هذين الشرطين اقتضى شرط العفو والامتناع من تحس العفو مقلدا ما من منع  
 وقال لا يحسن العفو مقلدا مقتضى الكلام عليه فاذا كان العفو مقلدا متعللا  
 للعقاب وجب ان يشترط فيه كما شرط في الشرطين الاخيرين وليس لهم ان يقولوا  
 العقل يقتضي سقوط العقاب بالتوبة وزيادة التواب ليس في العقل ما يدل على  
 حصول العفو وذلك ان العقل كما يقتضيه سقوط العقاب بالتوبة زيادة التواب  
 كذلك تقتضيه سقوطه عند العفو كما يجوز ان يعرض بالت العقاب ويجوز ان لا يعرض



كذلك يجوز ان يقال ان المعاصي التوبة ويجوز ان لا يجازها وكذلك القول في عظم الطاعة  
 فينبغي ان يقال بل بين وقوع التوبة ووقوع المعصية العفو وبين الجواب في حصولها  
 وحصول العفو فانها سواء لا ترجح لاحدهما على الاخر ومتى قالوا عوم الايات يدل  
 على انه تعالى لا يجزى العفو منها فلا يمنع ذلك من احتياها بالمعاصي التوبة المستطاعة  
 او عظم الطاعة لانكم انما تفتنون بالظاهر احتياها بالعقول لم وقع العقاب وهذا  
 قائم في التوبة وزيادته الثابت فينبغي ان يقولوا الظاهر منع من وقوعها وقد عرفنا  
 ما يدل على ذلك في شرح الجبل وفيما ظناه فيها كفاية فان قيل القول بجواز العفو  
 يؤيد دعاءه ان لا يقام حد في السرقة ولا في الزنا على احد وجدا العقوبة وذلك  
 يتنافى قوله جازا بأكسب كالا من بعد وقوله ولا يشهد على باطل فنه من المؤمنين  
 ما بين ان دعاءه ان وكان ولو كان عقابا بطل ذلك فلا يقطع احد عن السرقة كالا  
 على وجه القطع والاثبات بل انما يقطع بشرط كون شرط العقاب متى فرضنا العفو  
 قطعناه امتحانا ولا بد لكل احد من ذلك لان شرط استحقاق العقاب يستلزم  
 بالظاهر لا يخلو ان يكون السارق عاقلا والشيء سرقة فلا يكون ثابتا في نفسه  
 وبين اهمه ان يكون الشهود صادقين او اقراره صحيحا لا ينفى له حصول ذلك  
 او بعضه فانما يقطع امتحانا وكذلك اذا فرضنا كون حصول العفو دائما قطعنا  
 ومتى فرضنا حصول جميع الشرائط وانقضاء العفو قطعناه عقوبة فلا بد من الشرط ولا  
 القطع على اتمه الحد عقوبة على القطع والاثبات الا في الكفر وهو على ما بيناه من  
 بطلان التعاطف من كفره بعد ايمانه فانه يدل على ان ما كان اظهروه لم يكن ايمانا لان  
 لو كان ايمانا لاستحق عليه التعاطف لدايم واذا كفر استحق على كفره العقاب الدائم بالكلية  
 وكان يجمع الاستحقاقان وذلك خلاف الاجماع واذ علم بذلك ان ما اظهره لم يكن  
 ايمانا ولا يمكن ان يقال لا يجوز ان يقال انما اظهره من الكفر لم يكن كفره الياسم لدايم  
 لاننا لا ايمان ليس بايمان بلا خلاف وانما اظهره من الكفر احتياها لا كفر بلا خلاف  
 اعلمنا

اعلمنا من اجاز ان يكفر المؤمن بكفره الا هو لا به وهذا ليس صحيح لان هذا يؤيد  
 الى تعين ان يكون من الكفار المرتدين من يستحق به التوبة والتبجيل كما كان اظهر  
 من الايمان وذلك خلاف الاجماع فاذن الصحاح المؤمن لا يكفر اصلا لا كفر  
 عا في بدو لا كفر الا هو لا به ما الكافر فانه يجوز ان يؤمن لان الايمان سقط  
 عقابا لكفر اجامسا وقلنا انه دائم او منقطع ولا يحتاج ان يقيم بان يقول الكفر  
 الذي لا يؤيد به يستحق عليه العقاب المنقطع لان مع حصول الاجماع على سقوطها  
 بالايمان والتوبة من الكفر لا يحتاج الى ذلك فاذا ثبت ذلك نقول ان الذين امنوا  
 ثم كفروا معناه ان الذين اظهروا الايمان ثم كفروا بها اذا لم يمسسوا اظهر  
 مؤمنا كما قال فان علمت من مؤمنات يعني من اظهر الايمان منهن وقوله فخر بينه  
 مؤمنة يعني على الظاهر فلهذا من اظهر الايمان والطاعة انه يجوز ان يكون بالظن  
 بخلافه واذا ثبت ذلك مكل من كان مظهرا للكفر قطعنا على ثبوت عقابها وان كان  
 فاستقاما قطعنا على ارتفاع التوبة عنه وجوز ان يكون امدا سقط عقابا  
 وان لم يقطع بدو فانه عليه بشرط عدم العفو ومتى جاب عنها من قطعنا على عفا  
 وبد من الكفر فانا ند من بشرط عدم التوبة وعدم العفو وبشرط الامرين في خبره  
 وليس جهنا من يقطع على ثبوتها به باظهار الايمان والطاعة الا من دل الدليل على  
 عصيته واما فعل القبح والاخلال بالواجب من جهة **فصل** في ذكر احكام الكافرين  
 في القبر والموقف والحسابية تلك مما يتعلق بالوجدان اجتهادا لا على عذاب  
 القبر لا يختلفون فيه وما يحكم من ضرار بن عمرو من الخلاف فيه لا يثبت به لانه  
 ينفية الاجماع وقد باضر عنه واختلفوا في وقت عذاب القبر فقال جمهور الامة من اصحاب  
 الحديث انه حين الدفن وقال قوم يجوز ان يكون قرب قيام الساعة والظواهر  
 لا يمكن الاستدلال بها على ثبوت عذاب القبر لانه محتملة بخلافه وبما امتنا اثنين  
 واحقين اثنين وغير ذلك وقد بينا اهل القول في شرح الجبل واكر قوم عذاب القبر



فقالوا هو محال ومنهم من قال هو قبيح وتولوا ما سئل بحصول الاجماع على شؤنه وانه  
 واقع ودلت يدل على جواز ههنا وايضا ما ليسنا اعيد جازان يعاقب فلا  
 وجه لاحالته فاما من احاله فربما ظن انه يقاب وهو ميت وهذا لا يقوله احد فاما  
 ضيق القبرين العقاب فانه يجوز ان يوسع الله تعالى حتى يكون ذلك وان كان الموت  
 لذلك الملك فلا يحتاجون الى سعة موضعها اذا كانت العقاب مستحقا فانه يجوز  
 يكون في قديم بعضه مصلحة للكافرين من البشر والملائكة فتقدم منه بعضه في الدنيا  
 كالحدود وبعضه في القبر في الاخرة وبه من المصلحة في دار التكليف ومقتضى الا  
 حال ينشئ منها البيت الاول يوجد على ما هو عليه واما من قال ليس لذاب القبر وقت  
 فلا بد من ذلك ومن قال هو عقيب الدفن يقول لا يمنع ان لا يعقل اذا اردنا  
 ينشئ القبر لما فيه من المصلحة ومقتضى ان يكون عقابا قاهرا  
 على الكلام فكان يسمع كلامه فلنا كمال العقل لا بد منه فلا يجب ان يكون قادر على الكلام  
 اما بان لا يكون فيه قدرة اصلا او يكون صفة عامته واما الملكات المذكورة عليه فاما  
 سميانكرا وكبرا استحقاقا من استنكار المعاقبة لفظها او مقومها وليس شق  
 من الاستنكار واما الحاجة والمسئلة في الموقف وان كان الله تعالى عالما باحوالهم لا  
 عالم لنفسه لا يمنع ان يكون في تقديره غرض لان بالحسنة والمسئلة وشهادة الجوارح  
 ظهور الفرق بين اهل الجنة والدار الدنيا بعضهم من بعض ينشئ بذلك اهل الجنة  
 ويكثر بذلك نفهم ويكون لنا بالعلم به مصلحة في دار التكليف والاجماع حاصل على  
 الحسنة والقران يشهد به لقوله وكفى بها حاسبين وكذلك شهادة الجوارح ونشر  
 الصحف مجمع عليه والقران شاهد به لكن المسئلة وان كانت عامة فمن على المؤمنين  
 سهلة وعلى الكافرين صعبة لما فيها من السكينة والناقصة والاكفافية شهادة  
 الجوارح فقال قوم ينشئها الله بينة حتى تشهد وقيل ان الله تعالى يفعل فيها  
 واصنافها الى الجوارح مجاز وكلا الامرين مجاز وقيل ان الشاهد هو العاصي نفسه تشهد  
 على نفسه

اليزان

على نفسه بما فعله ويقر به ويكون ذلك حقيقة وقيل انه يظهر منها اشارة تدل على الفرق بين  
 العاصي والطيع وكل ذلك جائز واما الميزان فقال قوم انه عبادة عن العدل والتميز  
 والقصة الصحيحة كما يقولون كلام فلان موزون واما مناه موزونة وهذا وجه حسن  
 يليق بصفاته الكلام وقال قوم المراد به الميزان ذو الكفتين وان الاعمال وان لم يصح  
 وزنها فالصفا التي فيها هذه الاعمال يصح وزنها وقيل انه يجعل النور في احد الكفتين  
 والظلمة في الاخرى ويكون لنا في الاحكام عن ذلك مصلحة في التكليف واما المصراط  
 فقال قوم انه طريق اهل الجنة والنار وانما يفتح لاهل الجنة ويتسهل لهم سلوكه  
 يضيق على اهل النار ويثقل عليهم سلوكه وقال آخرون المراد به الحج والاداء المعتبرين  
 اهل الجنة والنار الميزة بينهم فاما اهل الاخرة فالتكليف عن جميعهم داخل مشايخ كانوا  
 او معاصيين وانما كانت كذلك لانهم لو كانوا مكلفين لما ذمهم وقوع انوبة فيسقط  
 عقابهم وذلك يمنع منه الاجماع ومنع ايضا من استحقاق ثوابه عقاب لاجل اعلم على  
 ليس بجدد راسخا في ولا من شأن الثواب ان يكون خالصا صافيا من انواع الثواب  
 والكذب والتكليف في ذلك فلهذا قوله كلوا واشربوا حتى تفرحوا صورة الامر والمراد  
 به الاباحة المحضه وقال قوم انه امر لا ين يد في سرورهم اذا فعلوا ان الله يريد انهم  
 تلك الامور لا يحفلون ان ذلك ليس على وجه التكليف وانما لا مصلحة عليهم في ذلك  
 واما شكرهم نعم الله تعالى ما يرجع الى الاعتقاد منهم مضطرت اليد لان معارفهم منزهة  
 لا في خارج عن التكليف ما يرجع الى الانسان فيكون ان يكون لاهل الجنة سرور في  
 معارف اهل الاخرة ضرورة وهم ملجؤون الى ان لا يفعلوا الصالح ولا يبدوا به في الدنيا  
 لان الثواب لا بد ان يعلم ان الثواب حاصل اليه على الوجه الذي يتحقق ولا يصح ذلك  
 الا مع كمال العقل والعرفه بالله تعالى وحكمة يعلم ان افضل به هو الذي استحقه والقول  
 المعاصي مثله لان من شرط الثواب ان يحصل المستحق مع الاعظام والاكرام من زائل  
 الثواب لان الاعظام من غير ثقل الثواب لا في رتبة ولا عظم لا يعلم الا مع النفس



التعظيم ولا يجوز ان يعلم قصده من لا يعلم كذلك القول في العقاب ووصوله على  
الاستحقاق والاهامة ولان المناجب ان يعلم ان ما فعله بريئة ومتى لم يعلم ذلك  
هو ان يكون تفضلا فيعتقده فيكون معرضا للعلم وكذلك لا يتم الامور معرفة الله  
وكذلك اهل النار لم يعلموا انما يصلوا اليهم يستحقون عذرا وان يكون ظاهرا بما  
اعتقدوه ذلك فيكون معرضا للعلم وذلك لا يجوز ولما قيل ان يقول العاقل  
يعلم قبحا عاقلا لا يان من كونه جهلا هو ان يعلم الثواب مستحقا والعقاب وجب عليه ان  
ولا يقدم فاما وجبت معرفة الله فلا يخلو ان تعرفه ضرورة او يكون عن نظر محض او  
او بطا الى فعله او تذكر نظرا وان يلجاء الفاعل الى نفس المعرفة من غير تقدم نظر ولا  
ان تكون واقعة عن نظر مبتدئ لان ذلك تكليف وسنة وقد بينا انه ليس هناك تكليف  
ولا يجوز ان يكون لاجل ان النظر الى الجاه الى النظر الى مكان الاجزاء الى المعرفة بعش  
ولان ذلك ايضا فيه سنة وما يمنع من الاجزاء الى نفس المعرفة يمنع من الاجزاء الى المعرفة  
ولا يجوز ان يقع عن تذكر نظر لان التذكر هو ان تدخل عليه شبهة يلزم عنها في ذلك  
رجوع الى التكليف الذي بينا فانه وليس لاحد ان يقول ان الشهاد لا تستمر في  
الآخرة مع شهادته تلك الايات والاحوال وذلك ان جميع ذلك لا يمنع دخول الشهادة  
وان تكون المعرفة مكتسبة كما ان من شاهد العجز استلم بمنع من ذلك في دار الدنيا  
ولا يجوز ان يقع الاجزاء الى نفس المعرفة لان الاجزاء لا افعال القلب التي لا يعلمها الا  
تلك لا يجوز ان يقع الا من اسدوا واجب ان يكون الاجزاء الى العلم عارفا ما عند  
استغنى بتقدم المعرفة عن الاجزاء اليها وقد قيل ان الاجزاء لا اعلم انما يكون ما يعلم انما يقع  
خاف اعتقاد غيره منع منه فاقدا على الاعتقاد الذي وضعنا حاله لا يكون لاجله  
الاعتقاد على ما لم يقع من الاجسام الاقام الا ان تكون المعرفة ضرورة ولا يجوز  
ان يكون اهل الآخرة مضطربين الى افعالهم على ما يحكي عن اهل الهند لان الاضطراب  
الى افعال يفسد من لذتها لان التغيير في افعال المبح في باب اللذة والسرور فلا  
نات

فان التعجب في الثواب وحده مثله في العقاب لان احدا لا يفرق بينهما ان اسدوا  
اخبر بانهم ياكلون ويشربون ويفعلون فاضاف الفعل اليهم وذلك يوجب احتياجه  
وقال وناكبة عما يتخبرون وذلك صريح بما قلناه فاذا ثبت انهم يخبرون ولم يخبر  
ان يكونوا مكلفين كما مضى فمما يؤن الى ترك القبح بان يخلق الله منهم العلم بانهم  
متى لا هو القبح منعوا منه ويمكن ان يقع الاجزاء بان يعلمهم الله بانهم مستغنون عن  
عن القبح فلا يكون لهم داع الى فعل القبح بل هو ذلك لان الاجزاء لا يجوز الا على من يخبر  
عليها لانها والمضار وادام يحرك على القديم لم يقع منه من الاجزاء **فصل** في الايمان  
والاحكام الايمان هو التصديق بالقلب لا اعتبار بما يجري على اللسان وكل من كان  
عارفا بالله تعالى وبنيته صلعم وبما وجب له عليه معرفة مقربا الى مصداقه  
هو مؤمن والكفر يقض ذلك وهو المحذور بالقلب دون اللسان بما وجب له عليه  
المعرفة به ويعلم بدليل شرعي انه يستحق العقاب الدائم الكثير في المرحلة من قال  
الايمان هو التصديق باللسان خاصة وكذلك الكفر هو المحذور باللسان والحق  
هو كل ما خرج به عن طاعة الله تعالى الى معصيته سواء كان صغيرا او كبيرا فمنهم من  
ذهب الى الايمان هو التصديق بالقلب واللسان معا والكفر هو العجز بهما من اجزاء  
من قال الايمان هو التصديق بالقلب واللسان والعل بالاجزاء وعليه دللت  
كثير من اخبارنا المراد من الايمان عليهم السلام وقالت المعتزلة الايمان اسم  
ومنهم من جعل القوافل والفرائض من الايمان ومنهم من قال القوافل خارجة عن  
الايمان والاسلام والدين عند من حي واحد والصدق عندهم عبادة عن كل معصية  
يستحق بها العقاب والصغار التي تقع عندهم كفرات في الكفر عندهم هو  
ما يستحق به عقاب عظيم واجريت على ما علمه احكام مخصوصة من تكبيرة الكفر عندهم ليس  
بمؤمن ولا كافر بل هو فاسق وقاسط المحذو به بقرين من قول المعتزلة الايمان اسم  
الكبار تركها اكثر ومنهم من يسميها شركا والفضيلية منهم تحب كل معصية كفر صغيرة



كانت او كيرة وانريدية من كان منهم على مذهب الناصريين الكبار كغيرهم  
 الباقون يذهبون مذهب المعتزلة والذين يدل على ما قلناه اولها ان الايمان في اللغة  
 هو التصديق ولا يسمى افعال الجوارح ايمانا ولا خلاف بينهم فيه ويدل عليه ايضا قولهم  
 فلان يؤمن بكذا وقال يؤمنون بالحيت والطاغوت وقال وما استجوت من لنا امر محمد  
 لنا وان كان نائبة هذه اللفظة في اللغة ما قلناه وجب اطلاق ذلك عليها لان منع مانع  
 ومن ادعى الاشغال فعليه الدلالة وقد قال الله تعالى لسان عربي مبين وقال انا انزلنا  
 قرانا عربيا وقال وانزلناه قرانا عربيا وكل ذلك يقتضي حمل هذه اللفظة على مقتضى اللغة  
 وليس اذا كانت هيها الفاظ مستقلة وجبان يحكم في جميع الاقوال ان ذلك انا ما قيل على  
 ليقل بدليل يوجب ذلك وان كان في المرجحة من قال ليس هيها لفظ مستقل ولا يحتاج  
 لذلك ولا يلزم ان يسمى كل مصدق مؤمنا لانا انما نطلق ذلك على من صدق بجميع  
 ما وجبه الله عليه والاجماع مانع من تسمية من صدق بالحيت والطاغوت مؤمنا فقلنا  
 ذلك بالكامل وحققنا موجب اللغة وجرى ذلك مجرى تخصيص لفظ الدابة بهيئة  
 مخصوصة وان كان موجب اللغة يقتضي تسمية كل ما دابة ويكون ذلك تخصيصا لا نقلا  
 فقل موجب هذا يلزم من ادعى ان هذه اللفظة لا افعال الجوارح ان يدل عليه وليس  
 لاحد ان يقول ان العرف لا يعرف التصديق فيه الا بالقول فكيف حكموا على ما يحسن القلب  
 قلنا العرف يعرف بالتصديق باللسان والقلب لانهم يصفون اخرس بانهم مؤمن وكذلك  
 السالك ويقولون فلان يصدق بكذا وفلان لا يصدق ويريدون ما خرج الى القلب  
 فلم يخرج بما قلناه عن موجب اللغة وانما سمعنا فلا نقول المصدق باللسان انه لو كان  
 ذلك لوجب تسميته بالايمان وان علم جوده بالقلب والاجماع مانع من ذلك فاما السجود  
 للشخص فقلنا انه وان لم يكن فهو دالة على الكفر وان فاعله ليس بمصدق في القلب لانه  
 الاطاع على ان فاعله كافر ولم يجز على نفس السجود انه كافر لان فيه الخلاف وكما لا  
 من نظائر ذلك فالجواب عنه ما قلناه واستدلنا المرجحة على ان الطاعة ليست ايمانا  
 انها

انما لو كانت ايمانا لكانت كل معصية كفرا او بعض كفى ولو كان ان يكون في الايمان  
 ما ليس تركه كفرا جازا ان يكون في الكفر ما ليس تركه ايمانا فاما ان يقال ان كل طاعة ايمانا  
 لم يكن احدا كل الايمان لا الايمان ولا غيرهم لانهم يتركون كثيرا من القوايل بالاطلاق  
 وغيرهم يتركون من الواجبات ايضا ما يكون صغيرا وايضا مال الله تعالى الذين اوصوا  
 ولم يلبسوا ايمانا بهم بظلم وقال الذين لم يهاجروا ما لكم من ولايتهم في شئ وقال ومن ياتهم  
 مؤمنا فدخل الصالحات فذلك يدل على انه يكون مؤمنا وان لم يعمل الصالحات من افعال  
 الجوارح فالمقدم ما قدمناه وما يتعلق به الخائف قد بيناه في شرح الجبل فلا يطول  
 بذكره ههنا واما الكفر فقد قلنا انه عننا المرجحة من افعال الطوبى وهو عهد ما ان  
 الله عز وجل ما عليه دليل يوجب كالتوحيد والعدل والنبوة وغير ذلك واما في اللغة  
 فهو السرا والجود في الشرع عما لا يتحقق بها العقاب الدائم الكثير ويحتمل بقوله  
 شرعية كمنع القوارب والتساجح والظلم يكون المعصية كفرا طرفة السمع لا محال للعقل  
 فيلان مقادير العقاب لا تعلم عقلا وقد اجمعت الامم على ان الاخطال بمعصية الله  
 تركه وعدله وحمد نبوة وسلمه كفر لا يخالف كما في الاصلها المعارف الدينية  
 فادق قولهم ولا فرق بين ان يكون شاكرا في هذه الاشياء او يكون مقتدا لما اقتدى به  
 حصوله لان الاخطال بالواجب يحسم الكل فقل هذا الجبر والاشبهة كفرا وكذلك من قال  
 بالصفات القدسية لان اعتقادهم الفاسدة في هذه الاشياء يناقض الاعتقاد الصحيح من  
 المعرفة باصا وعدله وحكمته واما الحق فهو في اللغة عبادة عن خزيق الشئ المزعز  
 ولذلك يقولون فسقت اربطة افاخرجت عن قسرها وصيت افارة فويقده عن  
 ذلك فخرجها من تفسيرها الا انه يخرج عن العرف صار مقتضاها للخروج من حق الله  
 قبح واما في عرف الشرع فهو عبادة عبادة عن كل معصية سواء كانت صغيرة او كبيرة قلنا  
 معاصي الله تعالى كلها كباشا واما سبها صغارا بالاصناف والما هو الكرم ما وهي كبيرة بالا  
 الى ما هو صغرها منها شبهة العترة ان المؤمن لا يسمى بمصدق ان قالوا انه كان



ينبغي ان لا يسمي بعد ايمان من بان انه مؤمن كما لا يسمي بان ضارب لما تقدم من الضرب  
لان الاسماء المنسقة انما تطلق في حال وقوعها لا تسبق منه فبالله لا يقول ان  
الاعتقاد بالقلب الذي هو الايمان لا يجرى حاله الا لا يسمي ما خرجنا عن طريقة  
الاشتقاق وقولهم انه لو كان كذلك لوجب ان لا يسمي من هو في هذه النظر بان  
مؤمن لانه ما صدق باحد ولا بصفاته فاسلان من هو في هذه النظر قد صدق في  
ما وجب عليه في تلك الحال فذلك يسمي مؤمنا ومتى قال لا يلزم كل من صدق بالقلوب  
يسمي مؤمنا وان لم يترك شيئا من العقائد الا ان يتركه ولا شيئا من الواجبات الا ان يتركه  
وهذا شيع من القول فلما كانت كقول المرتبة غير ان الذي يختاره ان يترك ذلك  
لكل يوم فنقول هو مؤمن بتسديد جميع ما وجب عليه فاسمي بتركه ما يجب عليه من  
افعال الخواص فيقبوله الا من لم يتركه اذ اذاع احدها اذا اطلقنا الامر في  
به من الظواهر وكلها عليه في شرح الجليل لا نطول بذكره فيها وقول من قال من الزينة  
انه كان نعمة باطل لان مقتضى نعمة الله معقدها فكيف يكون جاحدا وما قول  
الحسن انه منافق باطل لان المناق هو من اظهر خلافا في باطنه ومن كان مظهر  
للمعصية التي يتحقق بها العقاب لا يكون منافقا وقول الخواص واحتجاجهم على ان  
من تكلم بالكثرة كان يقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون موقوف على  
القول بالعموم الذي ينافي فاده ولما ان شخص ذلك بما تقدم من الادلة الموقفة  
قوله فانه منكم انما تطلق لا يصيلها الا الاثني الذي كذب وقوله فينبذ لنا را  
مخصوصة ولذلك خص فلا يدخل بها الذي كذب وقوله وهم المرتدون وامان  
كان كما قرأنا ابتداء فلا يدخل فيها وقوله وجوه في من مذمومة لقوله وجوه في من  
عليها غيره لا ينبغي ان يكون هناك قسم ثالث وان لم يكن سقوطا به ويكون عليها  
متمرا اخرى وقوله لم يبيض وجهه وشوة وجهه لا ينبغي ان يكون وجوبا حرا لا  
سودا خالصا ولا سيفا خالصا على ان هذه الاشياء مخصصة بالمؤمنين لقوله اكرمتم

عبدانكم وقوله وان جنتهم يحيطه بالكافرين لا ينبغي ان تكون احاطتها بالفساق كما  
لا ينبغي ان احاطتها بالرايينه فخرنا الميزان وقوله وهل تجا ولا الكفور لو حل  
على غيره لو جسد ثبات المؤمن بحال على ذلك حضور بقايب الاستيصال في ما  
الدينا وذلك شخص بالكفا رد دلالة اول الآية وساقها الى اخرها واستقصا القول  
في ذلك موكل حين اشترنا اليه وهي مسئلة ابو عبد الله رضي الله عنه **فصل** في الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر الاسرار المعروفة والنهي عن المنكر واجبان بل خلاف هذا لا  
لما اختلفوا هل يجب ان عقلا او سمعا فقال الجمهور من المتكلمين المتكلمين وانفقوا  
وعزيم انها يجب ان سمعا وليس في العقل ايد على وجوبها وانما علمناه بدليل  
الاجماع من الامة وما في من القران وكثير من الاخبار والمتواترة وهو الصحيح وقيل  
طريق وجوبها هو العقل والدي يدل على الاول انه لو وجب عقلا لكان في العقل دليل  
على وجوبها وتفسير ادلة العقل لم ينجبها ما يدل على وجوبها ولا يمكن ادعاء العلم  
الضروري في ذلك لوجوه الخلاف فاما ما يقع منه على وجه المداخلة فانه يعلم وجوب  
عمله علمنا بالعقل وجوب دفع الضر عن النفس وذلك لا خلاف فيه وانما الخلاف  
في اعداده وكل وجه يدعي وجوبه عقلا فانه ينافي في شرح الجليل وفيما ذكرناه  
كفاية ويقوع في نفسه انها يجب ان عقلا لما فيها من اللطف ولا يكفي فيه العلم بالحق  
النواب والعقاب لا نأمن قلنا ذلك لانه ان يكون الامانة ليست بواجبة بان يقال  
كيفية العلم استحقاق الثواب والعقاب وما زاد عليه في حكم الذنب وليس بواجب  
فلا يوجب ذلك انه واجب واختلفوا في كيفية الوجوب فقال الاكثر بانها من فرض  
الكفايات اذ قام به بعض سخط من انبيائهم وقال قوم هان فرض الامانة  
وهو الا ترى عند دعوى العموم أي القران والاخبار كقولهم فيكون منكم انه يدعون  
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقوله في لقن ام الصدقة وامرهم  
فانه عن المنكر في حكاية لقن حين اوصى ابنه والاخبار اكثر من ان يحصى ونقول بانها



والمراد على ضربين واجب لذات الامر واجيب منه واجيب بالمتدبر من وجوب  
 لان الامر لا يربط على الناس به نفسه بالانكار لا ينقسم بل كله يقع فانه من غير ان يكون واجبا  
 الذي عن المنكر له شرط ستة **١** ان يعلمه **٢** ان يكون هناك ما يراه **٣** ان يكون  
 عليه **٤** ان يظن ان انكاره مؤثر او يحوط **٥** ان لا يخاف على نفسه **٦** ان  
 لا يخاف على ماله **٧** ان لا يكون فيه مضرة وان اقتضت على اربع شروط كان كافيا  
 لان اذا قلت لا تكون فيه مضرة وخل فيه القوف على النفس والمال ان ذلك فقد  
 وانما اعتبرنا العلم بكونه منكر لاننا لم نعلمه منكر احوزان يكون غير منكر فيكون انكاره  
 لتجاذب بين محرمي الخبر انه لا يخفى منه اخبار بذلك وكذلك انكاره انكر ما اعتبرنا الشرط  
 الثاني ان الفرض بانكار المنكر ان لا يقع في المستقبل فلا يجوز ان يتناول الماضي الذي  
 وقع لان ذلك لا يصح ارتضاعه بعد وقوعه وانما يقع ان يقع ما لم يقع فلا بد من انما  
 على استمراره على فعل المنكر فليست على نفسه وقوعه واقعا عليه فيحصل الانكار واللعن  
 وقوعه وامارات الاستمرار معروفة بالعادة ولا يخفى ان الانكار لا يجوز وقوعه بل  
 اشارة لان ذلك يؤدى الى تجويز الانكار على كل قادر والمعلوم خلافه باعتبار  
 الشرط الثالث من تجويز انكاره لان المنكر له ثلاثة احوال **١** حال يكون فيه  
 منها بان انكاره يؤمر فانه يجب عليه انكاره بلا خلاف **٢** حال يوجب عليه  
 ان لا يتوثر انكاره **٣** حال يتبادر في نفسه وقوعه وارتضاعه فيقتضيه قال  
 قوم يرفع وجوبه وقال قوم لا يقطع وجوبه وهو المختار في المرتبة وهو الذي  
 لان عموم الايات والاجابار الدالة على وجوبه لم تخص بحال دون حال فاما اذا  
 خاف على نفسه او ماله او كان فيه مضرة له او غيره فموجب لان المضرة تقع  
 وفي الناس من قال مع القوف على النفس انما يقطع الوجوب ولا يخرج عن الحسن  
 اذا كان فيه اعترازا بالدين وهذا غير صحيح لما قلناه من انه مضرة فالحرف على  
 انما يقطع ايضا الوجوب والحسن لما قلناه من كونه مضرة وفي الناس من قال  
 من مندوب اليه وقد بينا فساد وجوبه انه متى غلب على نفسه ان انكاره يؤمر  
 المؤثر

الوقوع جميعه لانه يقع فانه يقع لانه مضرة سواء كان ما يقع عنده من القيم صغيرا او  
 من قبل نفسا او قطع عضوا واحدا من كثر او شيئا من الكمال مفسدا ولا يلزم  
 على ذلك سقوط فرض الصلوة والصوم عند الخوف على المال كما يقطع عند  
 الخوف على النفس لان الله تعالى لم يعلم ان في العبادات الشهية مفسدة  
 في بعض الاحوال لا سقطها عنا ولما علمنا وجوبها على كل حال علمنا ان المفسدة  
 لا تحصل في فعلها على حال ولا يلزم مثل ذلك بانكار المنكر لانه لا خوف ان  
 ان وجوبه مشروط بان لا يكون فيه مضرة وليس كذلك العبادات الشرعية لان  
 الامم محمطة على وجوبها من غير شرط واما المفسدة فاما اعتبرت لانه كونه مضرا  
 وجهه يقع فلا يجوز ان يثبت معه وجوب ولا حتى بخلاف والغرض بانكاره  
 المنكر ان لا يقع فاما ان القبول والرد في ارتضاعه اقتضاه عليه وان لم يوش  
 حاز ان يعلم في القول ويشترط فانما اقتضاه عليه وان لم يوش وجب ان يجمع  
 منه ويدفع وان ادعى ذلك الا بلام المنكر والحوار يدان في نفسه بعد ان  
 يكون القصد ارتضاع المنكر ان لا يقع فاعلم ولا يفسد ارتضاع الضرر به و  
 يحرم ذلك مجرى رفع الضرر عن المصنف انه يحسن ان ادعى الاضرار به  
 غير ان الظاهر من مذهب شيوخنا الامامية رفع الله درجاتهم ان هذا  
 الضرب من الانكار لا يكون الا للائمة عليهم السلام او من يؤيد لهم الامام  
 وان المصنف رضينا لله يخالف في ذلك ويجوز فعل ذلك بعلم منه قالوا ان  
 ما ياذنهم يكون مفسدا وهذا يخالف ذلك لانه غير مقصود يمكن  
 ان يفسد ذلك وانما بان ثبوت طريق المدافعة بالامم بالنسبة فيدفع ان يكون  
 على الوجه المعتبر في الشرع وهو ان يفسد المدافعة دون نفس ارتضاع الآلة  
 والمقصود الى ارتضاع الآلة بان الشرع فيه فلا يحسن منه ما قاله ومن قال ان انكار المنكر  
 غير متعين قال يتعين في بعض الاحوال فان المقصود ان لا يقع هذا المنكر فاذا



قوامي الكل في حكم هذا الا انكاد فلا يكون الوجوب عاما لهم فاذا قام به بعضهم سقط عن  
 الباقين هذا اذا كان الفكر عالمه للجميع فان تبيين الانكار في جماعة او شخص يبين على  
 الوجوب وعلى ما قلناه لا يحتاج الى هذا التفصيل غير ان من لا يمكنه سيقط من الوجوب  
**فصل** الكلام في النبوة النبي في العرف هو المودى عننا سدينا ولا واسطة من  
 البشر ومعنى النبوة في اللغة يحتمل امرين **1** الخبر واشتقا قد يكون من الانبياء الذي هو  
 الاخبار ويكون على هذا هو **2** ان يكون معني المرفة وعلو المنزلة واشتقا قد  
 يكون من النبوة التي هي الادب فاحتمل ويد هذا اللفظ علو المنزلة فلا يجوز الا  
 بالشد يد بالاهر وعلى هذا يحتمل ما روى عنه منكم انه قال لا تنبوا ما سمعوا الا بقرينة  
 لا نراد علو المنزلة ولا يلزم ان يكون كل عال المنزلة نبيا لان بالعرف صار معنى  
 اللفظة مختصة من علت منزلة لتجمل اعباء الرسالة والقيام باادائها اذ كان من البشر  
 ولذلك لا توصف بالملك بانه انبياء وان كان فيهم رسل من قبل الله ولا يمنع  
 ان يقال بالانبياء ويراد به الاخبار الا انه مكره لما ورد به الخبر وقول رسول الله  
 فاصل للغة ان رساله رسله بشرط تحمله الرسالة لا من لا يملك ذلك من لا يملك من قبل  
 بذلك والعرف يخص هذا اللفظ بما كان رسولا من قبل الله ولذلك اذا قيل قال  
 الرسول لا يفهم الا رسول الله عليه السلام وفي غيره يكون مقيدا بان يقال رسول الله  
 والمخالف في بعثة الرسل طوائف منهم البراهمة الذين خالفوا في بعثة الرسل  
 ومنهم اليهود وهم فرق منهم من خالف في النسخ عقلا ومنهم من خالف في النسخ  
 ومنهم من اجاز النسخ وخالف في نبوة نبينا صلعم لذلك الكلام على هؤلاء طريقتا  
 الطريقتين الاولى ان ندل على ان الله تعالى بعث انبياء وصحبه نبوتهم فلولا ان كان  
 لما ثبت ذلك لانه لا يفضل القبح ومتى تكلمنا على هذا الفضل فينبغي ان نتكلم في صحة  
 نبوة نبينا عليه السلام لانه الله الذي يحتاج اليه لتعلق مصالحنا بشعره دون  
 من بعدوا من الرسل الذين نسخ شرعهم وبقي بقية لنا نبوة بطلت جميع الاموال  
 قول

نحو



قول من خالف في حسن بعثه او خالف في حواضر النسخ عقلا او شرعا او خالف في نبوة نبينا  
 صلعم فضا والكلام في ذلك اوله من غيره والطريق الثانية ان نتكلم على فقرة فقرة بكلام  
 يخصهم فنكلم اوله من البعثة لنبتل مذهب البراهمة ثم نتكلم في نبوة نبينا عليه السلام  
 والذي يدل على الفضل الاول في هذه الاقسام وهو الكلام في حسن البعثة هو انهم  
 يريدون انبياءهم مصلحة لنا في التكليف العقلي ولا يمكننا معرفة ذلك بالعقل ولا يمنع  
 ان يعلم الله ان في افعال المكلف فلا اذا فعله دعاه الى فعل الواجب القبيح العقلي ومنه  
 عن القبح العقلي او لا اذا فعله دعاه الى القبح والافعال بالواجب فيجب ان يعلم ذلك  
 لان الاول لطف لنا والثاني مضرة يجب علينا راحة العلة من المكلف في فعل اللطف  
 على ما مضى بانه ولا يمكن اعلام ذلك الا ببعثة الرسل الذين يعلمون ذلك لانه لا يمكن  
 الوصول اليه بضرورة العقل ولا باستدلال ولا يحسن خلق العلم الضروري بذلك  
 لانه ينافي التكليف فلم يبق بعد ذلك الا ببعثة الرسل يعرفون ذلك وعلى هذا الوجه  
 متى حسنت البعثة وجبت ولا يفضل الحق من الوجوب وانما هذا لا يحسن خلق العلم  
 الضروري بذلك انما يبين ان معرفة الله تعالى انما يكون لطفا اذا كانت كسيرة و  
 العلم بالسراج فخرج على العلم بالاسد لا يجوز ان يكون الفرع ضروريا والاصل كسيرة فيكون  
 الفرع اقوى من الاصل ويجوز ان يبعث الله تعالى نبيا ليؤكد ما في العقول وان لم يكن معه  
 شرع ولا يكون ذلك عبثا لانه لا يمنع ان تكون نفس نبية لطف للمكلفين فيعلم هذا  
 اظهار المعجزة على يده لا تافرها ان في بعثته لطف ولا يمكن في بعثته لطف للمكلفين  
 ايضا عبثا كما لا يكون ضبا دلة كثيرة على شيء واحد عبثا وان كان الدليل الواضح  
 في هذا الباب وما انظر في معجزه فان كان معه شرع او كان نفس بعثته لطف فانه  
 يجب عليه وان لم يكن كذلك بل مجرد في العقل فانه يحسن النظر في معجزه وان لم يجب  
 ومتى التمسنا الرضا على ذلك جواز اظهار المعجزة على يد المأمور والهادي فاننا نلتمه  
 ونستكمل عليه فيما بعد ان شاء الله ونحن بعثة الانبياء لا موارضه وجوز في هذا



على عذاب الكفار وليس فينا بعض الفرق بين السموم اقلاته والاغذية وكثير من مصالح  
 الدنيا على ما بينا من شرح الجمل وان لم يكن جميع ذلك واجبا لاما كان الوصول الى هذه  
 الاشياء من غير جهة الايمان على ما بيناه في الشرح وقول البراهمة ان الله لا يخلو ان ياتي  
 بما يوافق العقل ويخالفه فان اتى بما يوافق العقل فغير كفاية وان اتى بما يخالف  
 فيما خالف العقل لا يلتفت اليه لانه قبح بالاتفاق باطل لانا نقول الشرع لا ياتي الا  
 بما يوافق العقل على طريق المجلة لا على طريق التفصيل وتفصيله لا يمكن معرفة بالعقل  
 فيبحث الله بيننا ليعرفنا تفصيل ذلك وما ما يعلم مفضلا بالعقل فلا يحتاج الى اثباته  
 فيه وانما قلنا ذلك لان العقل دال على وجه المجلة على ما ادعى الفعل واجب مثله  
 وامر من قبح يجب فعله وما يدعوا الى قبحه او اخلاقه بواجب يجب تبينه وانما كان  
 هذا معلوما مجله ويحصل ذلك في بعض الاماكن التي لا يعلم بالعقل كونه كذلك ويجب  
 اعلامنا ذلك فلا يتم ذلك الا بشهادة رسول على ثبته وانما كان يكون متافيا لما في  
 العقل لو نفى السمع ما اثبت العقل ما ثبت ما نفاه والامر بخلافه ومثل ذلك ما تعلمه  
 عقلا ووجوب دفع المضار عن النفس وقبح القبح على طريق المجلة ثم يرجع في حصول  
 بعض المضار في كثير من الاحوال لما في التجربة والاعادات او لا الخبر فلا يكون بدالك  
 مخالفين لما في العقل وكذلك القول في السمع وقولهم ان المسامحة والصوم والطول  
 قباح في العقل ولا يجوز ان يتغير قبح الظلم والكذب وغير ذلك باطل لان افعالنا  
 في العقل على ضربين **١** لا يجوز تغيره كالظلم والكذب والفساد وبطلان وغير ذلك ولا  
 يجوز ان يرد السمع بخلافه **٢** لا يجوز ان يتغير من حسن الى قبح ومن قبح الى حسن كالفرار  
 الذي متى عرى من استحقاق دفعه او دفع ضرر كان قبيحا متى حصل بعض  
 هذه الامور كان حسنا والصلاة والصوم وجميع العبادات انما تقع في العقل  
 متى خلف من ناله من منفعة وغرض فانما غرض فيها دفع او غرض صحيح فاما ما يخرج  
 من العقل الى الحسن اذا انا السمع وروى بان لنا في هذه العبادات منافع وجب ان  
 يكون في حسن لان العلم ان ذلك العمل احسن ولا طريق الى معرفتنا لثبته بالبحر والنجى

في اللغة عبارة عن جعل قيمة عاجزا مثل المقدار الذي يحصل غيره قادر الا انحصار  
 بالعرف عبارة عما يدل على صدق من ظهر على يده واحسن في المعنى على ما في العرف  
 دون حجر واللغة والعجز يدل على ما قلنا بشرط **١** ان يكون خارقا للعادة **٢**  
 ان يكون من فعل الله او جاريما جري فعله **٣** ان يتعدى على الخلق حقيقة وصفته  
 المخصوصة **٤** ان يتعلق بالمدعى على وجه التصديق لدعواه وانما اعتبر بكونه خارقا  
 للعادة لانه لو لم يكن كذلك لم يعلم انه فعل التصديق دون ان يكون فعل مجرى العادة  
 الا ترى انه لا يمكن ان يستدل بطلان الشمس من مشرقها على صدق الصادق ويمكن  
 ظهورها من مغربها وذلك لما فيه من خرقا للعادة واعتبر بكونه من فعل الله  
 المدعى اذا ادعى ان الله صديقه بما يفعله فيجب ان يكون الفعل الذي قام مقام  
 التصديق من فعل من طلب منه التصديق والا لم يكن دالا عليه وفعل المدعى كفعل  
 غيره من العباد لانه لا يدل على التصديق وانما يدل على صدق المدعى عليه التصديق  
 فان قالوا ليس لمكان القرآن من قبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فعل الجبال  
 وطغر الجبار يكون مجزا وان كان جميع ذلك من فعل المدعى المنبوء طاروا كان القرآن  
 من فعله وخرقا للعادة بفساد حبه لو كان المجز في الحقيقة اختصاصا به بالعلوم التي  
 ياتي منه بها هذه الفصاحة وتلك العلوم من فعل الله تعالى وكل طغر البحر ونقل  
 الجبل انما يكون المجز اختصاصا به بالقدرة التي خلقها استعمالا فيما لم يكن بها من قبل  
 وتلك من فعله فلم يخرجها طغنا هذا على مذهب من يقول بالضرورة انما من شئ  
 خرقا للعادة فقط فانه يقول ان ذلك الكلام الطارق للعادة او جعل الجبال هو المجز  
 لانه لو لم يكن كذلك لما امكن استعماله وانما اعتبر بان يكون معتدرا في حقيقة وصفته  
 لاننا لم نعلمه كذا لاننا لم نعلم ان يكون من فعل غيره ام قد بينا انه لا بد ان يكون  
 من فعله وسوف يبين بعد ذلك حقيقة وصفته لان تقدير الجنس انما دل من حيث  
 كان ناقضا للعادة لان حيث كان اختصاصا به فعلا وكذا اذا كان معتدرا وانما



جسه مقدور تصديق هذه المدعى وانما يعلم كونه خارقا للعادة بالرجوع الى العادات  
المستقرة المتبعة وذلك معلوم عند العقلاء فاذا انتقصت بذلك لم يخف على احد  
تري ان احدا لا يشك في طلوع الشمس من مشرقها ولا يعرفون خلقا ولد الا من وطئ  
ناذا مشاهدا وطلوعها من مغربها او خلق من غير ما ذكرنا اذ ان خلقا انما خلق  
للعادة وعلى هذا اشباح العادات لا يكون عادة ومضى خلقا اسد طلقا ابتداء من جهة  
معرفة الشرايع ولم يعرف العادات لم يحسن ان يكلف حق بعبية غير مكلفه فاما يتبين منه  
العادات فاذا عرفها حينئذ كلفه وعبثا ليه من يمكنه ان يستدل على صدقه بانها  
ما عرف من العادات مثل تكليفه العادة قد تكون عامة وقد تكون خاصة وقد تكون  
في بعض البلاد دون بعض ففي هذا الاعتبار بمقتضى تلك العادة بعبادة له ما ياما  
ان من فعله انما عرف ما قد ربه علينا على كل حال مع ارتفاع الموانع المعقولة كالحيوة و  
القدرة وخلق الجسم ان يقع على وجه مخصوص لا يقدر عليه احد من الخلق كقول الجبل في كفة  
وخلق البحر والكلام الخارق للعادة في الغضاخرة وانما يعلم اختصاصه بان يعلم مظهرها  
لدعواه فان ادعى الدلالة على صدق طوع الشمس من مغربها فمطلقة فذلك غاية  
المطابقة ويحرم مجرى ان صدقته بكلام متضمن بصدقته فمطلقة لا تلام في  
الشاهد في ادعى على غيره انه رسول الله ان يقول ذلك غير صدقته في ان يقول  
المدعى الدليل على صدقته انه لفعل فعلا من الافعال لم تجر عادة به بذلك ثم يفعل ذلك  
الغير ما قد عرفنا فانعلم انه صدقته وليس لاحد ان يقول بالصدق بالقول وراصة  
مقتدته وهو صريح في الصدق وليس في انقل الذي التمس مواضعه فكيف يعلم  
انه صدق الصدق وذلك لان الكلام وان كان مواضعه مقتدته فهو في الفعل  
ما يجري مجرى المواضع وهو طلبت شي مخصوص هذا مجرى مواضعه مقتدته في  
ذلك على الصدق لاننا قد بينا انه لا يكون دالا لصادقته له في كونه خارقا للعادة  
واما قلنا انه لا بد ان يخفى بالمدعى انما لم نزاج ذلك لم نعلم اختصاصه به  
ولا تعلقه وجوزنا مع هذه المطالب ان لا يكون فرق بين الصدق بالقول وبين

فعل

وبين فعل بالقبض المدعى اذا لم تجر به عادة والعادة لا يفرقون بينها وسمى قبل ان لا  
يعلم صدقه ضرورة بفعله يعلم انه صدقته وانما فعل عقيب المدعى وليس كانت القديم  
تعالى لا ندر لا يعلم صدقه ضرورة قلنا لا يعلم فيما قصد احدنا ضرورة بالصدق بفعل  
ما يطابق الدعوى من تصديق بكلام او فعل يتطابق به على وجه مخصوص ومع هذا  
يعلم انه صدقته ولو لم يكن صدقته لكانت قبعا فقد سارى القديم في هذا الباب فان  
قبل لم لا يجوز ان يفعل ما يخرق العادة للمصلحة دون التصديق فلا يمكن ان يعلم انه  
فعل التصديق فاما لا يجوز ان يفعل ما يخرق العادة الا للتصديق كالا يجوز ان  
نقول يتحقق التصديق ولا يقصد التصديق بل يفعله للمصلحة ولا فرق بين الفعل و  
القول في ذلك فذلك لو طال الواحد منا الى ادى عليه انما اراد صدقته لا يقصد  
تصديقه كان قبعا وان قصد الى وجه اخر الا ترى انه لو كان عقيب ذلك اردت  
بذلك تصديق الله لم يذره العقل في ذلك بل يستقيحون منه لفعله ويذرونه  
على عليه ولا يجب في مدعى النبوة ان يعين ما التمس من المعجز وان كان لو عين كان  
بل يكفي ان يثبت ما يدل على صدقه على الجملة فاذا فعل احد عقيب ذلك ما يكون خارقا  
للعادة دل على صدقه من حيث كان خارقا للعادة ومطابقا للدعوى ومختصا به وهو  
عقيب الدعوى وكل ذلك حاصل فيما ليس بعين يقين ان يكون دالا على صدقه ولا  
يلزم مدعى النبوة ان يطلب المعجز بل ان ادعى اعداد النبوة يتفق وجوب تصديقه  
بالمعجز على مجرى العادة فان ادعى انما جاز كما لو عين معجزا وان لم يكن ذلك  
واجبا على ما بيناه فاذا كان قاندة المعجز تصديق من ظهر على يده فيجب بوجوب  
ظهوره على يد معنى الامة والصلح اذا ادعى الامانة والصلاح وكانوا صادقين  
فانما اذا كان مقتضاه تصديق من ظهر على يده فان كان ذلك مرقبا للنبوة علمنا  
نبوته وان كان مدعى الامانة علمنا بامدته وان ادعى صلاحا قبل ذلك لا ندر  
من دعوى يقين بها ايضا فلا وجه لظهور المعجز على يد من ليس بنبي اذا كان

صالحا



من كونه كاذبا او ظاهرا او مفسدا وهذه هي وجه القبح المعقولة في العقل بان  
 ادعوا وجايز ذلك ليدبره لتكلم عليه ليس يمتنع ايضا ان يفرض في ظهور المعجز على  
 يد من ليس ينبغي وجهه المصلحة والطف بغيرها ذلك ومقتضى ان المعجز  
 يدل على النبوة على طريق الاشارة بخلاف سائر الادلة قلنا المعجز يدل على ابدان النبوة  
 ممن ليس بمصدق فان كان مدعي النبوة عليه نبيا وان ادعى امامة او صلاحا علميا  
 فيه وعلما كذا ذلك هذا اذا سلمنا انه يدل من جهة الاشارة وقد بينا في شرح الجواب ان ليس  
 كذلك واجبا عن كل ما يبالى من ذلك فلا يتناول بذكره الكلام ويجوز من اظهار  
 المعجزات طائفة دعوى كونه معتادة فينقض وجه الادلة فلا يلزم على ذلك طائفة  
 على كل صلاح وكل صادق فلا يلزم ان نقول فيمن له نظير على يد معجزه ان ليس امام  
 ولا صلاح كما يجب ان يقطع على انه ليس بنبي من المعجزات ما يبين مدعى صادقا من مدعي  
 صادق والا امام ان لم يدع الامامة طاهلا اذا لم يدع الصلاح لا يجب اظهار المعجز  
 يده وانما لم يظهر لا يجب نفي الصلاح عنه ولا في الامامة بل لا يمتنع ان نعلم اماما او  
 صالحا غير المعجز فاذا لم يظهر على يده المعجز قطعنا كذا به فان كان مدعيه وان لم يدع  
 انه ليس بنبي لانه لو كان نبيا لوجب نبؤه ووجب عليه ادعاؤه ولوجب ظهور المعجز  
 عليه ثبات الفرق بينه والامام والصلاح فلهذا لا يلزم ان يظهر اسما على يد كل  
 امام معجز لا يلا يجوز ان يعلم امامة من غير وطريق اخر متى فرضنا انه لا طريق الى  
 معرفة امامة الا المعجز وجب اظهار ذلك عليه وجري جري النبي سواء لانه لا بد لنا  
 من معرفة كذا لا بد لنا من معرفة النبي المصلح لولاهنا في علمنا نبوته بالمعجز  
 انه نفي على نفي خلافه ذلك عن ظهور المعجز على يد النبي الثاني بان يقول النبي ان  
 اعلوا انه نبي كما يعلم نفي امام على امام بالامامة ولا يحتاج للمعجز وليس لاحد ان  
 يقول يجوز ان يظهر المعجز على يد من ليس بنبي يفرض من النظر في معجز النبي وذلك  
 المعجز لا يمكن الا عسبا او عوى فان كانت الدعوى للنبوة وجب النظر فيها يدعيه من المعجز  
 فان كان

فان كان صحيحا قطعنا على كونه لا ينبغي ان يكون نبيا ولا اماما اذا ادعى الامامة على  
 وليس هنا موضع يظهر المعجز ادعائه النبوة ويجوز كونه اماما يكون فيه تفرقة على ان يجوز  
 كونه اماما ليس بالكر من كونه معجزا كذا ابا ومع ذلك يلزم من النظر في معجزه فان كان  
 للنبوة نامة يلزم من النظر في معجزه فكيف يقال ان ذلك مفرغ عنه فاما وجوب النظر في معجزه  
 فان كان مدعي النبوة فانه يلزم من ذلك لانا لا نمان كونه صادقا وكذلك اذا ادعى  
 كونه اماما لا يلزم من ذلك لان لنا معرفة الامام مضافا الى ما لا يعلم كثيرا من الشبهة  
 الا بقوله وان كان مدعي الصلاح لا يجب علينا النظر في معجزه وان كان لا يجب ذلك  
 لوجه وجوب النظر في معجزه لا لانه لا يلزم من معرفة كونه صالحا ولا يلزم من جواز اظهار  
 المعجز على يد الفاسق المتهتك وانكفارا اذا كانوا صادقين لان المعجز عند اكثر اصحابنا  
 يدل على عصمة من ظهر على يده ومن لم يظهر جواز اظهاره على من لم يمتنع الثواب  
 بايمانه وان كان فاسقا يجوز له ان لا يكون سخيلا منزلة من الرتبة من حيث  
 المعجز يقتضي علم منزلة وعظيم الرتبة وذلك لا يوجد في هؤلاء وان كانوا مؤمنين  
 ويجب ان يكون النبي معصوما من الصالح صغيرها وكبيرها قبل النبوة وبعد ظهور طريق  
 والسيان وعلى كل حال يدل على ذلك ان القبح لا يجوز ان يكون كذا نبيا في يد من  
 اظهره من انواع القبح فان كان الاول فلا يجوز عليه لان المعجز يمنع من ذلك  
 ادعى النبوة واظهاره المعجز على يده وصحة ما تعلم المعجز جري جري ان يقول له صدق  
 فلو لم يكن صادقا لكان قبيحا لان تصديق الكذاب قبيح لا يجوز عليه تعالى فاما الكتاب  
 وغير ما يوردونه وجميع القباح الاخرى انما تفرغ عنها لان يجوز ذلك فيقولوا  
 ولا يجوز على الله ان يبعث نبيا لوجب علينا الشهادة وهو على صفة تفرغ عنه ولذا  
 تعالى الا ببناء الفطاحة والخلق المشككة والامراض المفردة لما كانت هذه الاشياء  
 مفردة في العادة وسرورها بالتجسيم بالشفير هو ان يكون معذرا سلبا لان لا يقع من القول  
 ومصرف عنه وان جاز ان يقع على بعض الاحوال كما ان ما دعوا الى الفصل فلا يقع من الفعل



الاقرب ان البشير الى وجه المصنف اع الى حضور طعانه ورسا لم يقع الحضور والعين  
 ينزوي بما وقع منه الحضور وان كان ذلك لا يقدح في كون احدها داعيا والاخر صارفا  
 لا يقدح القبول من الواظ ان اهل ويقيم من الما جي استخفاف لا يخرج ذلك السخف  
 كونه صارفا والرهف من كونه داعيا ودليل التفسير حقيقة نفى جميع القباخ عنهم صغيرها  
 وكبيرها والفرق بينهما من اقصة وقولهم بسط الصاير تفتي التواب ليس يصح اذا حملها  
 الاحباط لانها وان نقصت التواب من قبل قبيها قد اتم عليه ومع ذلك تزيل توابا حلا  
 وفي ذلك نقل من سرية عالية الى مادونا وطا ذلك لا يجوز على لا ينفاء كمالا يجوز  
 ان يخرقوا من النبوة بعد حصولها ولا يلزم عليه تجوز انكبا ث قبل النبوة لان بسطها  
 نقصان التواب لان عقابها قد زال بالتوبة والنبوة وذلك لا يقول اكثر من اخفا  
 واما ما سيد له من الظواهر الذي يقضي ظاهرها وتبع المصنف من الاثبات هو قوله  
 ادم ربه فصرى فقد بينا الوجه فيه في التفسير واستوفاه المصنف في التزنية فلا يحيل ذكر  
 ذلك هيما بل نقول الظواهر ينفي على ادلة العقول على الظواهر واذ علمنا بدليل العقل  
 ان التبع لا يجوز عليهم ما ولنا الايات ان كان لها ظواهر وان كان اكثرها لا ظاهرا  
 له على ما بين هناك واما الذي به يعلم انه لا يجوز عليه الكتمان لما ثبت لادائه فهو  
 انما هو زنا ذلك لادى الى نقص الغرض في رساله يقول ما حله وكلف اذاه الام  
 هي مصلحة لهم اذ احدها ملته في معرفة المكلفين وليس ذلك بمنزلة تكليف من علم  
 انه يكفر لان الغرض بتكليفه لا يتعداه ثم المرض ترضيه لما في الثواب فاذ لم يمتد  
 الى من قبل نفسه وتكليف النبوة الغرض فيه متعلق بتغير اليه وان كان فيه غرض يرجع  
 اليه فظروا وجه التبع فلا يجوز ان يكون الامر على هذا ومع هذا فلا يؤيد به لان من ذلك  
 يحل با ناهية عنه المكلفين في تكليفهم وذلك لا يجوز **نصا** في النسخ قد حكينا  
 ان الخلاف مشهور فيمنع اليهود الذين سغوا النسخ وهم ثلث فرق منهم من نسخ النسخ  
 عقلا ومنهم من سغوا معاهم من اجازة نسخ من صفة نبوة بينا ونحن نتكلم عليهم  
 واحدا

واحدا واحدا بعد ان تبين حقيقة النسخ والنسخ في الشريعة عبارة عن كل واحد من  
 دل على ان مثل الحكم الثابت بالنسخ الاول ذليل في المستقبل على وجه لولاه فكان ثاب  
 بالنسخ الاول مع تراخيه عنه وذكرنا المثل دون العين لانه لو نهاه عن نفس ماسره  
 به لكان ذلك قبيحا ان يكون بها او يند وجه اخر من وجوه القبح وحضنا اذ  
 المشرع بذلك لان ما يزيل في المستقبل وجوب الفعل من العجز او فقد الالة او عجز  
 مجراه لا يوصف بان نسخ وان كان مزيل لوجوب الفعل من حيث عجز بهذا الوجه  
 بادلته الشرع وشروطه التراخي لان ما يتقرر باللفظ من ذكر الغاية الدالة على زوال  
 الوجوب عند هذا لا يوصف بان نسخا من مانع الا ترى ان قوله ثم اتموا الصيام الى الليل لا  
 يقال الى الليل نسخ ليعوم النهار وكذلك لو قال الرمن السبب الى وقت كذا لم يكن  
 ما بعد ذلك الوقت نسخا لما قبله وان سقطا لغرض فيه ولو قال ذلك مطلقا ثم ذكر  
 بعد ذلك ما دل على سقوط الرمن بعد ذلك نسخا للراخي الذي قد مضاه فاذا ثبت حقيقة  
 النسخ في الشرع فهو بعينه دال على جواز النسخ لان ما دل على جواز النسخ بالشرع انما  
 من الصلحة المتعلقة بالعبادة والطف فيها بعينه قائم في النسخ لانه لا يمتنع ان يصير  
 مصلحة في وقت مفقودة في وقت اخر وما هو مفقودة في وقت يصير مفقودة في غيره وما  
 هو مصلحة لزيد مفقودة لغيره فاذا كان ذلك غير متنع فلهذا من اصوله ان هو عالم  
 بالاعواقب وجب ان يعلم ذلك وينسخ عنها ما تغير الحال فيه كما وجب ان يعلم ان  
 العبادة واي فرق بين ان يقول اتموا هذا العبادة الى وقت كذا او اتموها بعد  
 ان يقول اتموها مطلقا ثم يعلم بعد ذلك الوقت الذي تفقدا الصلحة فيه وهو يجوز  
 احدها الاكتوبرين الا ضرر ومضى قالوا ان ذلك يؤدى الى الابطال لانه ليس ذلك بدال  
 البيا ما جمع شروطا اربعة ان يكون الماسر هو المسمى عند بعينه **ب** ان يكون الوجه  
 واحدا **ج** ان يكون الوقت واحدا **د** ان يكون المكلف واحدا والنسخ فلا ذلك  
 لان الفصل الماسر به في المسمى عند لان مالت السنة من بيننا صلحنا واذا تقاير



الفضلان لم يتكامل شروط البنا وكذلك ان كانت التوحيات متغايرين ولو كان  
ذلك بدا الوحيان يكون اما تارة الخلق بدا فاذا لم يكن كذلك يعتبر المصلحة فيه وانفس  
شله ويلزم عليها ايضا ان لا تختلف شرايع انبياء وقد علمنا اختلافها وذلك ان يكون  
ما كان في شرع ادم وجر اجوا ندرج الاختلاف في شرع ابراهيم با حنة  
تاريخ الفتن الى وقت الكبر في شريعة اسرائيل جو ان الجمع بين الاثنين وكل ذلك مخالف  
لشرع موسى وقولهم ان ذلك يؤدى الى كون النبي حنا قبا ليس يصح لانها  
يقضي مثل الحسن قبا لا يتبع في المسلمين ذلك وذلك اكثر من ان يحصى واما من  
اجاز النسخ عقلا منع منه سحفا الكلام عليه من وجهين احدهما ان يقول بالذي  
يدل على صحة هذه الدعوى وان موسى قال شريعتي لا تمنع فان رجعا الى كلام  
الذي هو خبر الامامة فان ذلك لا يقبل فيه خبر واحد وان ادعوا التواتر والتواتر  
لوجب العلم الصحيح وكان ينبغي ان يعلم مع اختلافنا ان موسى قال كما انما  
نقلنا عن نبينا صلعم ان شريعة لا تمنع علم ذلك الخائف والموافق ان ليس لا  
يدعون ان من دين محمد صلعم ان شرعية لا تمنع واما مخالفا في صدق قوله على  
انه ذكر الشيوخ ان نقل اليهود غير متصل بموسى لانهم اقرضوا وقتلهم بنحو النص  
النص تحت نصهم لا يثبت منهم الا نقل لا يقطع بنقلهم العدة ولا يؤمن عليهم الكذب  
ولو سلمنا ان موسى قال ان شريعتي لا تمنع لا بد ان يكون ذلك مشروطا ان  
لم تعتبر المصلحة ونسخها من ثبت نبوته واما من يعتبر المصلحة ونبوت نبوته فهو  
صادق ولا بد من نسخها وانما ان يدل على نبوة نبيا فاذا ثبت نبوته علمنا  
بطلان دعواه ان موسى قال ان شرعي لا يمنع لانه لو كان صحيحا لما يقضي  
من نسخها فان قيل لم صرح بان تدل على نبوة نبيكم فعلمنا ان بطلان دعواه  
اول ما اذا دللنا على صحة خبرنا فيعلم بطلان دعواكم في صحة نبوة نبيكم فاما نحن  
اول ما بدلت لان النظر في خبر النبي يوجب على امور عقلية لا يدخلها العقل والاشياء  
لا من ينسج على ظهور القرآن وتحدى العرب ادعاهم لم يبارضوه وذلك كله معلوم  
مقدرة

مقدرة واعلم بان ما هذه صورة لا يكون مجزا ودال على النبوة بطريقه اعتبار  
القول الذي لا يدخله الاحتمال وليس كذلك الكلام في الخبر لان الخبر كلام والكلام  
تدخله الحقيقة والبيان والعلم بظاهره وتركه والخبر الذي يدعون مني على  
صحة وصحة لا علم الا بعد العلم بان صحة التواتر ثابتة لجميع اسلاف اليهود  
في كل زمان ثم اذا ثبت في كلام تدخله الحقيقة والبيان والخصوص والعموم  
والشروط والعدول عن ظاهره نعم بذلك ان النظر في مجزائه اول ما لان  
في العلم بصحة بطلان ما سواه وان لم يعلم بصحة تكلف النظر في الصحيح خبر هو اما  
من اجاز النسخ عقلا وشرعا ومنع من صحة نبوة نبينا صلعم فان وجد ضمان  
نقل على صحة نبوة نبينا صلعم لنقل قوله ولما في الكلام على ثبوت طريقا ان  
احدهما الاستدلال بالقران على صحة نبوته والاخر الاستدلال في باية مجزئة  
الاستدلال بالقران لا يتم الا بعد بيان خمسة امور **ا** ظهوره في كل زمان ومكان  
النبوة **ب** تحديده العرب بهذا القران ودعاؤه ان اسرازم عليه وخضوعه  
**ج** انه لم يبارضوه في وقت من اوقات **د** انه لم يبارضوه للغير **هـ** ان هذا  
المقدز خرق العادة نارا ثبت ذلك دل على ان القران مجزئ سواء كان مجزا  
خارفا للعادة بقضا حقه فلذلك لم يبارضوه اول ما ان اهدى فرقه عن معارضتهم  
بلولا الصنف لعارضوا في الامر من ثبت صحة نبوته لانا لا نصل الى ذلك  
ولا يخرق العادة لنقل الذي يدل على ظهوره عكسه ودعاؤه النبوة قال العلم  
الذي لا ينكره عاقل سمع الاخبار وظهور هذا القران على يده ايضا مثل ذلك  
صريح فالتك في احدها كالتك في الاخر فاما الذي يدل على انه تحدى بهذا  
القران فهو ان يعني التحدي انه صلعم كان يدعي ان امدتكم خضعة بهذا  
القران وابانه وان جبرائيل كان يبط عليه فيه وذلك معلوم ضرورة  
ولا عينا احد دفعه وهذا غاية التحدي في النسخ لا للبحث على ما معارضة

منه خبر



ان كان مقدورا وايضا فليس انتم ادعى النبوة ودعا الناس طاعة الى القرآن  
 نبوته وادعى بشره من ادعى هذه النحلة لا بد ان يحجج باسمه على حجة على حق  
 صحيحا كان او فاسدا لا بد ان يحجج دعواه من حجة او شبهة لسامع الناس الى  
 تكذيبه وطلبه بما يدعى على صدق قوله ولما لم يكن ذلك منهم ولا على انه حجة  
 بهذا القرآن او بما هذا القرآن اظهر منه وايضا ما سألنا في القرآن ظاهرة  
 كقوله فاتوا بغير سورة مثله مقتربات وقوله فاتوا بسورة من مثله فلو كان  
 سورة مثله وقوله قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بغائل هذا القرآن  
 لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وهذا صريح القدي واما الذي  
 يعلم انه لم يعارضه من لو كان عور من وجب ان ينقل ولو نقل علم كالم نقل  
 القرآن فلما لم يعلم دل على انها لم يكن واما قلنا ذلك لان كل امر لو كان لوجبه  
 ينقل ما دام ينقل قطعنا على انه لم يكن وبما يعلم انه ليس بدين معاد والنبوة  
 طبعها كبريتها وان لم يكن في التبريع صلوة سادسة فلا حج الى بيت حرام لا ربا  
 لو كانت لوجب قطعها مع سلامة الاحوال واما قلنا كان يجب نقل المعارضة لكانت  
 لان الداعي كانت متوفرة في قلبها لانها كانت تكون هي الحجة دون القرآن ونقل  
 الحجة او لم ينقل الشبهة على ان الذي ادعى المعارضة داع الى قطعها واضرارها  
 والداعي لهم الى ذلك طلبا ليقطع ما الرنق من قرأت اديانهم ومعارضة علماء  
 وبطلان الدراسات التي افوها بذلك فكل كلام مسلمة والاسود السبع والحقبة  
 مع دكاكة وسخامة وبعد من دخول الشبهة فيه فكيف لم ينقل ما هو حجة في نفسه  
 فيه شبهة قوية ولا يمكن ان يدعى فيه الخوف من اضراره واتباعه فتح ذلك من  
 معارضة لان الخوف لا يقتضي انقطاع النقل الكلية واما يمنع من الظاهرة به  
 والجاهرة فكان يجب ان ينقل على وجه الاستيراد كالتقدم لم ما نحن ندعيه  
 من النص الى وغيره على ان كثرة المسلمين وكثرة اضراره كانوا جبال الجرة هذا  
 عارضا قبل ذلك فكله ثم لم يعارضوه ويظهره في بلاد الكفر كالروم وبك  
 الفرس

الفرس والهند وغيرهما فان اصل الفرس الكفر فيها الى يومنا هذا وكيف لم يخف الخوف من عقل  
 وسنه مع نقل معارضة الكلام في ذلك استوفينا في شرح الجبل ولا يمكن ان يدعى قطع  
 المعارضة من واحد او اثنين وانه قيل فلم يسمع وذلك انه اذا كانت المعارضة مستندة  
 على الصفاء العربيين والشعر والخطباء البرزين كفي ذلك في باب خريف اعادة وثوب  
 كونه محمدا ان يكونوا مصردين على من ذهب من قال بالنبوة اولان القرآن فقط  
 خريف العادة وايها كان وجبت على الكل فيه وان احدا لم يتمكن من المعارضة ذلك  
 يمنع من التعيين الذي سألوه عنه واذا ثبت انهم لم يعارضوه فانما يعلم انهم لم يعارضوه  
 للمحز لان كل نقل يدعيه مع توفر الدواعي الفاعلة وسنة فاعته علينا قطعنا على انه  
 انما لم يسمع للبعد ولذا قطعنا على ان الجواهر والالوان ليست في حد رابع علمنا ان  
 الدواعي الى فعلها واشقاء الخواص المعقولة فيخرج من هذا ان قطع على ان رتاع  
 ذلك للبعد لا غير لانها لا تترك العرب تحذروا بالقران وتوثر دواعيها الى معارضة  
 ولم يكن هناك مانع فوجب قطع على ان ذلك لم يذ لا غير فكيف وقد علمنا انهم لم يقطعوا  
 من هذا النفوس والا موان والخرب العظيم التي افهم طلبا لا بطلان امره لو كانت  
 المعارضة لما تكافوا ذلك لانها لا تترك الاسر السهل الذي يبلغ به الفرض يفعل  
 الشان الذي لا يبلغ به الفرض وصلى فعل ذلك دل على انه محمل العقل سفلة البر  
 والقيم لم يكونوا بهذا الصفة وليس لاحد ان يقول انهم اعتقدوا ان الحرب باجح من  
 لذلك عدلوا اليها وذلك ان النبي قد اريدح النبوة فيهم بالعلم والقران واما الذي  
 معارضة مثل القرآن فتعذر عليهم فانه المخص لذلك ولا ينبغي مع ذلك الحرب بل على  
 فكيف وهم كانوا اكثر الاوقات مغلوبين مغلوبين معكم مقولين وكان يجب مع هذا  
 ان يندموا المعارضة فان انجحت والاعداء الى الحرب او كان يجب ان يحصلوا  
 سيكون ابلغ واتجع وفي حد لهم فيها دليل على انهم كانوا جاهلين وليس لهم ايضا ان  
 يدعوا انهم انبى عليهم الحال فلم يعرفوا ما رادوا بالفتنة من المعارضة بالنبوة وذلك



انه لو كان كذلك لاستغنوه وقالوا له ما الذي تريد بذلك فكيف وهم كانوا عوفين  
تحدى بعضهم بعضا بالشعر والمطرب وكيف تسب عليهم الاسر هيمنة فان قالوا خافوا ان يتسب  
الاسرى بغير قبح ان ليس مثله قبل هذا هو المطلوب ان يختلف العقيدة فيه فطاعة يقولون  
انه مثله وطاعة يقولون انه ليس مثله فيحصل الخلاف وتقع الشبهة وذلك انه لو كان  
المعارضة التي تقول معها الشبهة بالبحر وليس لهم ان يقولوا انه لم يتوفر دواعيهم الى  
ذلك وذلك ان هذا باطل فكيف لم يتوفر دواعيهم وهم تكلموا من انشاؤا الفظة  
من القول واصاق الاموال ما هو معروف وكذا العاقل لا يكتف ذلك فيما يتوفر  
دواعيه الى ابطاله فان قالوا اعماله بعارضه لان كلامهم ما هو مثله ومقاربه قلنا  
هذا غير مسلم ولو سلم لما قلنا ان العدى انما وقع لعجزهم عن معارضة المثل لا انه ليس  
كلامهم مثله ولو كانت كلامهم مثله لكانت ترك المعارضة بالمثل بدلا واعلم في باب البحر  
فان قيل واياه قوم من الضمارة قلنا هذا باطل لانه كان ينبغي ان يعارضه من لم يوافقه  
فانه وان كانوا دون مثله في الضمارة كانوا يقدرون على ما يقدرون فان التقاروت  
بين الضمارة لا يفي الى حد يخرج القاعدة على ان الضمارة المعروفة والبلغة المستمرة  
في قمتها كلامها في معنيين عند كالا عيسى بكسر الذي هو في الطبقة الاولى ومن شبهه  
على كفرة وكعب بن زهير سلم في اخر الاسر وهو الطبقة الثانية وكان من اعدى الناس  
لهم ولبيد بن ربيعة في الطبقة الثالثة اسلم بعد زمان طويل ومع هذا  
لم يخطب في الاسلام بطل على انه لو كان ينبغي ان يوافق على ذلك ويقولون الضمارة  
المبرزون واصولك وافقون فان الضمارة في كل وقت لا يخول على اهل الضمارة  
فان قيل لم لا يكون انما افصح العرب قلنا لا في سائر القرون وبعد على غيره او قيل  
ذلك في زمان طويل فلم يتكلموا من معارضة من زمان فحين قيل هذا لا يتوجه على من  
يقول الضمارة لان القائلين بها يقولون ان مثل ذلك كان في كلامهم وخطبهم ما نأمر  
عن معارضة في المثل خلاصته لكونه اوضح ومن قال جهة العجاز الضمارة يقول كونه اوضح  
ومن

ومن قال جهة العجاز الضمارة يقول كونه اوضح لا يمنع من ان يقاربه ويدانوه  
ذلك هو المطلوب المعتاد عندهم في المعارضة فان عبطه اوضح لا يمنع من مساوئ  
ومقاربه في قليل من الكلام الذي يتأتى به صورة قصرة بذلك حرجت الاعادة  
الا ترى ان القديين من الشعراء وان كانوا اوضح من المتأخرين لا يمنع ان يقع منهم  
والبيتان مثل بضاعة اولئك ثم لو كان الاسر على ما قالوه لوافقوه على ذلك وقالوا  
انت اوضحا من ذلك يا قمتك ما قدر علينا فيكون ابطال اسره وان كان فيه  
اعتراف بقبول لا يضرهم وانما يضرهم السكوت عنه وقولهم انه يعمل باطل لانه كان  
يجب ان يعملوا مثله وانما جئنا ثمانية عشر سنة بينهم يتقدم في دون ذلك  
يمكن العمل اذا ثبت بهذه الجملة ان القرآن معجز لم يضرنا ان لا ختم من اي جهة كان  
معجزا لانا اذا علمنا معجزا خارقا للمادة علمنا بوقته ولو شككنا في جهة العجاز لم  
يضرنا ذلك غير انما نوحى الى جملة من الكلام فيه كان المرتضى على بن الحسين الموسوي  
رحمة الله عليه عينا بان جهة العجاز الضمارة وهو ان اسر سلم سلب العرب العلوم  
التي كانت تتأتى معها لهم الضمارة التي هي مثل القرآن متى راعوا المعارضة ولعل مسلم  
ذلك لكان يتأتى منهم وبذلك قال النظام وابواسحق الضمارة اخيرا وقال قوم جهة  
العجاز الضمارة المخرطة التي خرجت المادة من غير اعتبار النظم ومنهم من اعتبر النظم  
والاسلوب مع الضمارة وهو الاخرى وقال الفرقيان اذا ثبتا خارقا للمادة  
بضمارة دل على بوقته لانه اذا كان من فعل الله يهدى الى بوقته واذا كان  
فعل الله فانهم لم يتمكن من ذلك الا بعلوم فيه حادثة للعادة تدل على بوقته فاذا  
قال انه من فعل الله دون فعل قطعنا على انه من فعل الله بوقته صدقة وقال قوم  
هو معجز لاختصاصه بالاسلوب مخصوص ليس في شئ من كلام العرب وقال قوم ما جئ  
القرآن ونظمه مستحيل عن العبارة كاستحالة الجواهر والالوان وقال قوم كان  
معجزا لما فيه من العلم بالغايات وقال آخرون كان معجزا لارتقاء الخلق



والأقصر فيه مع جريان أنه لا يحلو كلام طويل من ذلك وأقوى الأقوال عند  
قول من قال إنما كان معجرا خافا بالعادة لا اختصاصه بالفضاحة المعرطة في  
هذا كلف النظم المعروض دون الفضاحة بانفرادها ودون النظم بانفراده ودون  
العرصة وإن كنت تضمنت في شرح العمل القول بالعرصة على ما كان في ذهب اليه  
من جهة أنه من حيث شريعت كونه فلم يحسن خلاف مذهبه والذي يدل على ما قلناه  
واختاره أن النحوي معروف بين العرب بعضهم بعضا معناه وهو غير موزن في  
النحوي معرصة الكلام تمثيلة ونظيرة ووصفه لأنهم لا يعارضون الخطب بالشعر  
ولا الشعر بالخطب والشعر لا يعارض إلا ما كان جوازه في الوزن والدور  
والعامة فلا يعارضون الطويل بالزحيد لا الزحيد بالكامل ولا الزحيد بالمقارب  
وإنما يعارضون جميع أوصافه وإذا كان كذلك فقد ثبت أن القرآن من الفضاحة  
المعرطة والنظم الذي ليس في كلام العرب مثله فإذا عجزوا عن معارضة نصيب  
أن يكونا لا اعتبارهما فاما الذي يدل على اختصاصه بالفضاحة المعرطة فهو  
أن كل ما قيل عرف سببا من المضاحية لعله ذلك ما قاله القرآن من المضاحية يريد  
على كل صريح فكيف لا يكون ذلك وقد وجدنا الصفة الأولى وقد عجزوا بذلك  
وطهره لا لوليد بن المغيرة وأفعى الكعب بن جهم وليس يدعي بهجرا والنية  
المعجزة ودخل كثير منهم في الإسلام ككعب بن الأشج وطلحة بن عبيد الله  
في الإسلام ومنهم أبو جهل من ذلك وفيه مقال أنه يحرم عليك الأبيس الزنا  
والعمر قال الله أما الزنا فلا تحل فيه فيه لا كسب وإنما الحجر فلا يصح له عسر وانظر  
واسم المنيه وأخوته من ذوات الإسلام والوليد بن المغيرة غير منزهة عنه وقال  
سبع من الشعر وليس يشعر الزحيد وليس يجر الخطب وليس يخطب وليس له  
اختلاج الكهنة فقالوا له أنت شحنا فإذا قلت هذا ضمنت قلوبنا فمكركم  
قولا هو شعر معاندة وحسد النبي صلعم ما نزل الله تعالى في هذه الآيات ثم فكر

وقدر

وقدر فقتل كيف قدر له قوله أن هذا الأسحر مؤثر من دفع فضاحة القرآن فكأن  
في خبر من تكلم وأما اختصاصه بالنظم فمعلوم ضرورة لأنه ليس بدرك ولا موع  
وليس شئ من كلام العرب ما يشبه نظمه من خطب ولا شعر على اختلاف أنواعه و  
صفاته فاجتماع الأمرين فيه لا يمكن دفعها فإن قيل لو كان القرآن خارا للعادة فصاحته  
لوحدها بالفرق بين الفصح العرب كما وجدنا الفرق بين شعر المتقدمين وبين شعر  
الحديثي المركب وبما اعتاد أن كان ذلك في من حيث أحدهما متبادرا ولا  
خارا للعادة فإدراكه ذلك دل على أنه ليس بخارا للعادة فضاحته قلنا هذا  
السؤال إنما يلزم من ادعى أنه فرق العادة بفضاحته فقط دون من اعتبر فضاحته  
والنظم ليس يمكن اجتماعه في شئ من كلام العرب فيعلم كيفية الفضاحة والفرق بينهما  
فإن قيل النظم مقدور لكل أحد وأما الفضاحة هي المصيرة قبل أول ما يقول أن النظم  
أيضا يحتاج إلى علم مخصوص فذلك مختلف الأحوال فيه فيلزم منه من بعضهم الخطب في ذلك  
منها الشعر والآخر يتلوه من الشعر ولا يتلوه من الخطب ولا يكلف في النظم مجرد القدرة  
ولم تجد لهم فطورا شيا مثل القرآن فمن أين لنا أنه كان يتلوه منهم على أنه لو كان النظم  
مقدور لم يمنع أن يكونوا ممن أرادوا الفضاحة المعرطة في هذا النظم لم يتأت  
منهم وإن يات منهم في الشعر والخطب لا ترى أن الناس من يكون أحفظ الناس  
والمعلم منها فإذا نظم الشعراء وكذا وكذلك من قال الشعر البليغ للامة لا  
يحسن أن يكتب كتابا فإذا تكلفه ذلك كلامه وكلت لفاضل الشعراء وإن الشعر  
منهم من يتقوى على الطويل دون الرجز ومنهم من لا يتلوه من غير الرجز ولو تكلف الطويل  
لذلك كلامه والرجال المفرطون في الفضاحة معروفون كالعجاج وروبة وغيرهما فإما  
لم يكن فيها قصيد وإن كان فلم يشبه الرجز ولا ما ربه فإذا ثبت ذلك فليس في رجز  
كلام كثير من العرب ما يدل على أنهم لو تكلفوه كذا النظم لم يكن مثله ولما عدوا عن  
المعارضة وتعدت عليهم أما فقد علمهم بالنظم وإن كان فيصحا أو لعلهم بانهم لم تكلفوا



ذلك لوقوعا دون ذلك على ان القرآن خارق للعادة مجموع الامر من علان استبا  
 كثير من كلام العرب على الفصاحة لا يدل على انه مشكلا لا قد يشبه الشبان  
 على اصحاب الصنائع وان كان بينهما دون بعيد كاللؤلؤتين الغاليتين في الفن والبهيم  
 النجس البهيم حتى ان تدخل الشبهة بينهما ويتم الاخلاط وان كانت لا تشبه عندهم  
 لؤلؤة صغيرة مع حبة ومن الناس من قال ان المطبوخين على الفصاحة الذين هم  
 في الطبقة الاولى وحدها الفرق بين فصيح كلام العرب وبين القرآن وانما كما برزوا ذلك  
 وكل من يجرى مجراهم فهو مثلهما فان لم يبلغ تلك المنزلة فهو لا يلم الفرق فربا تلبس  
 حسن النظر او اعتقد واعتقادا ليس يعلم فلا يمكن ادعاء العلم الضرورى في ذلك  
 انه لو كان وجه الاعجاز سلب العلوم لكانت العرب اذ سلبوا هذا العلم خرجوا  
 عن كمال العقل وبهذا اجبت من قال لا يجوز ان يكون من يات منه العقل الحكم  
 معتقدا او ظاهرا دون ان يكون عالما بان قلنا ما لاجله يتلقه افضل الحكم هو ان  
 مع كمال العقل فلا يخرج عن الا باخلال عقله والعلم بالفصاحة من هذا الباب فلو  
 الله هذه العلوم لكانوا اخرجوا من كمال العقل ولو كان كذلك لظهر واستظهر  
 كما فيكون بل في باب الاعجاز من غير مطالع علم كونهم كذلك وان العرب لم  
 تتعبر حالهم في حال الامور دل ذلك على انهم لم يسلو العلوم واد لم  
 يسلو هادوم ممكن من مثل هذا القرآن كما يجب ان يعارضوا وقد بدا  
 ان ذلك كان عند ما منهم فبطل هذا القول فاقول هو جعل القرآن في غاية  
 الفصاحة التي لا تشبه على احد من جميع قلة العلماء وغيره في ذلك ولو  
 لو لم ذلك لزم ان يقال انكالمعتبر هو الصرف ولم يجعل القرآن في غاية الاك  
 وقلة الفصاحة فكان يكون ابلغ من باب الاعجاز وليس يلزم في المعجز ان يبلغ  
 العايد القصوى الا ترى ان الله تعالى لم يجب في شيئا ان يجعل الفصاحة في  
 والى احياء عند الطلب ونقل جبالهم من مواضعها الى بغير الارض  
 لهم

لهم ينبوعا لان الفصاحة معتبرة مع كونها حادثة للعادة وليس يكون المعجزات على قدر الاعجاز  
 والشهوات فان قيل لا يجوز ان يكون القرآن من فعل بعض الجن القوة الى ان يعضل  
 من الخلق ولا يمكن ان يدعو ان فصاحة الجن مثل فصاحة العرب ولا انه ليس لهم  
 بكيفية هذا النظم المخصوص لانه لا طريق لهم على ذلك بل كيف يجوز في هذا الباب لا  
 معه لا يمكن القطع على انه من فعل الله وايضا فان الجنة يدعيان ملكا نقل عليه هذا  
 القرآن فلا يجوز ان يكون ذلك الملك كادبا ولا يمكنهم ادعاء عصمة الملكة لان ذلك  
 معلوم بالسمع الذي لم تثبت بعد صحته وعادة الملكة ايضا في الفصاحة غير معلومة  
 قلنا الجواب عن هذا السؤال من وجوه اربعة اولها ان لو طعن هذا السؤال في اعجاز القرآن  
 لعلق في سائل المعجزات ولا يكون لنا طريق الى العلم بصديق الصادق لا بد من قلنا ان ما  
 يحق الاقدم بالقدرة عليه حتى قطع وجب خرق العادة يكون ولا كان لقاتل ان يقول  
 لم لا يكون في عادة الجن انه اذا قرب ميت عاش كما اجرى العادة فماذا س اذا قربنا  
 الحجر المقاطيس من الحديد حتى انه متى جاوزنا ذلك لم يكن في احياء الميت على يد النبي  
 دليل على صدقه لا ما لا يات من لاشك ان يكون بعض الجن نقل اليه ذلك الجسم واجلي الله  
 تعالى ذلك لما كان عادتهم فان قيل احياء امه تعالى الميت عند تقريب الجسم ميتا واما  
 خرق منه لعادة ما يخرج من جري تصديق الكذاب وذلك لا يجوز عليه وليس اذا جاز ان  
 يفعل ذلك في عادة الجن بحيث لا يعلم جاز ان يفعل في عادته لان فعله في عادته لا يوجب  
 لتجسد فعله في عادته في وجهه لانه استفسار وليس لك نقل الكلام لان الجن اذا  
 نقل الكلام الذي لم يخرج عادته لمثل فصاحته نفس نقله من عادته فما وليس له تعالى في  
 ذلك صنع واد افضل الجسم المشا واليه نفس نقله للجسم لم يخرج عادته واما الخارق والى  
 احياء الميت عند تقريب الجسم فالفرق بين الامرين واضح قبل السؤال لا يلزم من جين  
 وهذا الانفصال ليس يصح | ان الجن اذا حضر الجسم الذي اجرى استعادتهم باحياء  
 الميت عنده فلا يلزم ان يحيي الميت او لا يحييه فان احياء هذا يجوز كونه كادبا وانه



انما احياء لمكان عاداتهم وان لم يحيطوا في ذلك فخرقوا الهادة في الجفن لعل معجز خزان  
 في رفع الاحياء عند هذا الجسم الذي كان يحبه عندهم معجزة عاداتهم وفي ذلك تصديق  
 الكتاب ولا جواب عن ذلك الا بان يقال ان الاستفسار يجب ان يمنع من ذلك لانه لم يجر  
 الاخر **ب** ان القرآن اذا كان خارقا للمادة بفصاحته وانما ياتي من الجنة ذلك بان  
 يجدد اسنانه لئلا يعلم بالفصاحة حاله حاله لان العلوم لا يتبع فصيل خلق هذه العلوم  
 هو الخرق للمادة وعجز ذلك مجري ما يقول صاحب الصفة في مواضع ان يستلوا في  
 النبوة وجعل معجزة نقل الجبال او طفر الجوارك ان خلق القدر الذي يتمكن من ذلك  
 هو الخارق للمادة وهو الخرق لا نفس النقل لان فعلنا لا يكون دليلا على المصدق  
 وانما يدل على المصدق ما يحضر فعلا بالقدر وعليه وسى وجه لا ذلكم فان قال القرآن  
 لم يخرق العادة بفصاحته سقطت معارضة لسؤال الجن وصار الكلام في انزل هو خارق  
 للعادة وليس بخارقا لها وقد مضى الكلام على صحة ذلك والجواب عن سؤال الجن انهم  
 لو كان القرآن من فعل الجن لنع اسنانه لان ذلك مفسدة ولا يجوز التمكن من ذلك  
 فان قيل انما لا يجوز عليه ان يفعل نفس الاستفسار فما بال منع من الاستفسار ولم يجز عليه  
 التمكن منه كما اذا لم يجز عليه التمكن من فعله عليه الله سبحانه وان منع اسنانه في ذلك  
 وما في العلاج وغيرهم من المعجزات الذين صنعهم خلق من الناس ولولاهم لما  
 صنعوا وجبال منع من الاستفسار فلما ان يتمكن هؤلاء المذكورين من الاستفسار  
 باستفسار ولا يتمكنون وتقرى للشواب اعظم من الثواب الذي هو مؤثر مع عدمه هو  
 فصلا خلق هؤلاء وتمكينهم من البهائم تمكيننا من تكليفنا وتقرىنا ثواب اعظم  
 مخرج بذلك من الاستفسار لان هذا الاستفسار ما يقع عنده الفساد ولولا ان يقع  
 من غير ان يكون تمكيننا وهذا تمكين مخرج من الاستفسار وليس لاحد ان يقول تمكين  
 الجن من انقاذ القرآن اليه تمكين وليس باستفسار لاننا بينا ان ذلك من جنس  
 الباب الموصل الى الفرق بين الصادق والكاذب وذلك باطل بالان

والثاني

والثاني ان كل من قصد بدعا وليس وهو لا بد المحرفين كان يقصد وان كان  
 ليس ولا احد من هؤلاء فلم يكن ذلك استفسارا كما نقول فيمن اطل عنه بشابه  
 القرآن وخلق ليس وغيره ولا يمكن ادعاء العلم الصوري في خلافه لان ذلك غير معلوم  
 ولا يمكن مثل ذلك في انقاذ الجن القرآن لما بيناه من ان ذلك هو الذي لا سئل الطريق  
 في الفرق بين الصادق والكاذب وهذا القدر كاف ههنا فان استفساره يطول  
 به الكتاب وقد اجبت عن سؤال الجن فان قلت بان ذلك يؤدي الى التشكيك  
 استغاثي القمر وطلع الشمس من مغربها وقلع الجبال من المكها وطر الجبال لفظا  
 وخلق الجبال يكون من ذلك شيئا معجزا لان حجبها داخل تحت مقدور القدر وتخرج  
 ان يكون جميع ذلك من فعل بعض الجن ومن ارتكب قتل جميع ذلك لا يدل على النبوة  
 كفاه ما في فيه من الساعرة ومتى ما فوجئوا اجسام العظيمة وقلع الجبال فيحتاج الى ان  
 يكون من فعل ذلك على بنية كيفية تعقل القدر المكنة لان الاجسام المتخلطة لا تتحلل  
 مثل تدريس ولا تتحلل القلة من القدر مثل ما تتحلل الجبال ولو حصل من له بنية  
 كيفية لوجها يري ولو راي علم ان ليس من فعل الله فلا يكون دلالة على هذا  
 اصل فيه نزاع فمن الناس من قال يكفي في احفال العمل القدرة ان تكون عمل الحيوة  
 فقط ومتى حصلت بنية الحيوة جاز ان يؤخذ في البنية القدر العظيمة وليس ذلك  
 بابعد عن جوارح حلول الاعتقادات لقد رما جوارح الجبال في الذرة فان استبعاد  
 افدها استبعادا هائلا ولذلك هلع الربيع تحلله الاجسام النقال ويقسم الاجسام  
 الصلبة وقد اهلك الله الاله بالريح فاذا هاز ذلك في الاعتقاد اسلم لا يجوز منه  
 في القدر واذا كان ذلك جازا فسؤال الجن متوجه في هذه الاشياء ولا يخلو من  
 ذلك الا بان يقال ذلك استفسار وانما يقال لا يمكن منه فاما من قال ان القرآن  
 حجب ليس عقدهم كالجوارح والالوان فقوله باطل لا يحسن القرآن كالحروف والاشياء  
 وذلك من مقدور راء الكلام يكون لا بان يوجد بعضه في ان بعضه ليس مقدور



وانما يتعدى رفق العلم في بعض المواضع ما من قال بحر وانظروا البحر فقولوا باطل  
 لا بالوفر منا وقوع مثل هذا الاستلزام وهو في غاية السخف والركاكة لما كان  
 ذلك معارضة هذا من العقلاء والسبق الى الاستلزام ايضا لا يكون مجزأ كالا  
 يكونه السبق في نظم الشعر وقول الخطيب وغير ذلك من العلوم مجزأ ومن طرأ عليه  
 العجالة ما تضمنه من الاخبار بما يغيبها فلما كان ذلك مراعى لعارضا فيما ليس فيه  
 ذلك وكانوا معارضين وذلك باطل ومن قال جهة الانحياز ارتفاع الاحداث  
 والتمساقض بنبيد لان قائل ان يقول ان كذا مثل الناطل اذا انحفظ وسطا حتى  
 لا يقع في كلامه تناقض لم يقع فمن اين انما خارق للعادة ولو حصل ذلك من فضائل  
 القرآن ومردفه لكان جيدا فاما مجزأة التي هي سوى القرآن كجملتي الشجرة <sup>من</sup>  
 قال لها اقبل فابليت تحت الارض هذا ثم قال لها ارجعي فرجعت ومثل المنيضة <sup>من</sup> وانما  
 يده منكم في الاناء فقال الماء من بين اصابعه حتى ضربوا وزوا ومثل طعام الطير  
 الحلق الكثير من الطعام اليسير مثل هذين الخدع <sup>التي</sup> كان يستعملها اليه هذا فخطب اليها  
 تحول الى البئر فلما جاء اليه والتمسكه سكن ومثل تسليم الحصاة كفة وكلام الذراع <sup>ول</sup>  
 قولها لا تأكلني فانه سمومة ومثل انه لما استيقظ في المطر شكوا اليه مديمتا <sup>ول</sup>  
 فقال سلمتم <sup>من</sup> البنا ولا علينا واما رطل السهل فصار كالأكليل حول المدينة  
 والشمس طالت في الدرة بمثل انشقاق القمر وقد فلق القرآن به مثل شكوى البعير  
 ومثل قوله لا ابرأ المؤمنين <sup>من</sup> يقال بعدى الناكثين والفاطيين والمبارزين و  
 قوله له انك تقتل ذا النديه وقوله له لما تقتلك الفتنه اباعية وغير ذلك من  
 الايات الباهرات التي هي معروفة مذكورة فليس يمكن ان يقال هذه اخبار راجحة  
 لا يقول على مثلها لان المسلمين تواثروها واجعلوا على حقها ونحن وان قلنا انها  
 لا تعلم ضرورة فهي مملوكة بالاستدلال بالقرآن على ما تذهب اليه ولا يمكن ايضا <sup>اعا</sup>  
 الجدل في ذلك لان كثيرا منها لا يمكن ذلك فيه لانشقاق القمر والاستسقاء <sup>طها</sup>  
 الحلق

الحلق الكثير من الطعام اليسير وخروج الماء من بين اصابعه واخباره بالخياب  
 ومجئ الشجرة اليه ورجوعها عنه لان جميع ذلك لا تتم فيه الحيلة وانما تمكن الحيلة  
 في الاخبار الحقيقية التي تحدث بالناقل ولا يتم بالشجرة العظيمة وحسين الحلق  
 لا يمكن ان يدعى كان لتجويف منه فظهر الريح لان مثل ذلك لا يجوز وكان لا يمكن  
 لمجيئ النجم اليه ومجيئ اذا فارقه بل كان يكون ذلك بحسب الريح فاما كلام الذراع  
 فقيل فيه وجوه **١** ان الله تعالى بناها بنبيه الحى وجعل لها الله النطق فتكلم على  
 سمع وكان ذلك خارقا للعادة **٢** ان الله تعالى فعل فيها الكلام مضافا الى الذراع  
 مجازا ومن قال لو انشق القمر لراه جميع الحلق ليس يصحح لانه لا يتبع ان يكون انكسار  
 في تلك الحال شاعرا على بالو هو غيره فانه كان بالدليل فلم يبق لهم مراعاة فانه بقي  
 ساعته ثم التام وايضا فلا يتبع ان يكون هناك غيم حال بينه وبين جميع من لم  
 يره ولا شاهدة فلذلك امر به الجميع واما علم **الكلام في الامامة** في خمسة  
 فصول **١** في وجوب الامامة **ب** في صفات الامام **ج** في اعتبار الامة **د** في احكام  
 البعثة **هـ** في الغيبة **و** في صفات النبيين فضلا فضلا من ذلك على وجه الامام  
 ان سارا **فضل** الكلام في وجوب الامامة المخالف في وجوب الامامة  
 طائفتان احدهما يخالف في وجوبها عقلا والاخر يخالف في وجوبها جمعا  
 المخالف في وجوبها سمعا <sup>١</sup> لا يقيده بشئ <sup>٢</sup> لا يقيده بشئ <sup>٣</sup> لا يقيده بشئ <sup>٤</sup> لا يقيده بشئ  
 الامة المعروفة ومجمعون على وجوب الامامة معها والخلاف القوي في وجوب  
 الامامة عقلا فانه لا يقول بوجوبها عقلا غير الامامية والاعتقاد بين من المقررة  
 وجماعة من المتأخرين والباقيون يخالفون في ذلك ويقولون المرجح فيه الى  
 السمع وانما في الكلام بوجوب الامامة عقلا طريقان احدهما ان يبين وجوبها  
 عقلا سواء كان هناك سمع او لم يكن وثانيهما ان يبين وجوبها بالسمع  
 من امام له صفة مخصوصة لحفظ الشريعة باعتبار حفظه والذي يدل على الطريقة الاولى



ان قد ثبت ان اناس مع كذا نوا غير معصومين ويجوز منهم الخطاء وترك وترك  
 الواجب اذا كان لهم رئيس مطاع منبسط اليد يمدح المعاند ويؤدب الجاني  
 ياخذ على يد السفيه والجاهل وينصف للظلم من الظالم كما نوا الى وقوع الصلاح وقلة  
 الفساد وقرب ومتى خلا من رئيس علم ما وصفنا وقع الفساد وقيل الصلاح ووقع  
 الصرح والمرج وفدت الحاشي بهذا صحت العادة ومك الاعبار ومن خالف  
 ذلك لا تحسن كماله كونه من كونه او اكل القول بل المعلوم ان مع وجود الرئيس  
 والقبض ايديهم وضعف سلطانهم يكثر الفساد ويقبل الصلاح فكيف يمكن للظلم  
 فيه وليس لاحد ان يقول انما يصح من الصلاح عند الرئيس او مورد نيابة ولا يجب  
 اللطف لاجلها وليس فيها امر ديني بحسب اللطف لاجله وذلك انما يحصل عند الرئيس  
 امر ديني وهو قلة الظلم ووقوع الفساد ومن يغلب القوى على الضيف وهذا هو  
 دينية بحسب اللطف لاجلها وان حصل فيها امر ديني فعل وجهه القبح ولا يبلغ الحق  
 من الرضاء الى الحد الجاهل لا تدلوا بل حد الجاهل بما وقع من الفساد لانع الجاهل  
 لا يقع فعل ما الى اليه وكان يجب ان لا يستحق بالحق القبح وفاعل الواجب مدحاً  
 ما يقع على وجه الجاهل لا يستحق به مدحاً والمعلوم ان القلاء يستحقون المدح بفعل الواجب  
 وترك القبح مع وجود الرضاء ولا يقدح فيما قلنا ووقع كثير من الفساد وهذا نصب  
 رئيس بعينه لا مدفع الفساد لكرامتهم ويكافئونه ولو نصبهم من غير مدح  
 عيائون اليه لم يمتوا به واقاد والله لا يقدح في وجوب جنس الرئاسة ولا يلزم  
 نصب جماعة رؤساء لان هذا الطريقة انما يعلم وجوب جنس الرئاسة فاما مدحهم  
 وصفاتهم فاما توجب الطريقة اخرى غير اعتبار وجوب الرئاسة في الجملة والعقل كان  
 يجوز نصب جماعة كثيرين في كل زمان وانما منع الجمع والاجماع من انه لا ينصب  
 اماماً في كل زمان الا واحداً ويكون بل الرئيس من قلة الذي يقطع به ان الرئيس  
 لطف فيه افعال الجوارح التي يظهر عليها وجود الرؤساء وكثرتهم بعدهم واما افعال  
 الطوب

الطوب فلا طريق لنا الى كون الرئيس لطفانياً ولا يلزم اذا كان الامام لطفياً بعض  
 التكليف ان لا يكون لطفاً اصلاً لان احكام الانطاف تختلف بعضها عام من كل وجه  
 وبعضها خاص وبعضها عام من وجه وخاص من جهة فلا ينبغي ان يقاس بعضها على بعض  
 الا ترى ان الحرية عامت في جميع التكليف الا ما قد بها من زمان هذه النظر واما العبادات  
 الشرعية فليس يفي الاخصاص فيها لان الصلوة تجب على قوم دون قوم فان الحائض  
 لا تجب عليها الصلوة والركعة لا تجب على من لا يملك الصلابة الصوم لا يجزى على  
 من يطيقه وامان به عطاس او قلة صبر من الطعام لفساد مزاج فلا يجب عليه ترك  
 جميع العبادات فلا يجب قياس بعضها على بعض فاما خلق الاولاد والصحة والدم والنفق  
 والفقر فالامر في اختصاصه ظاهر ومن هو معصوم مأمون منه القبح وترك الواجب  
 لا يحتاج الى الامام يكون لطفاً لانه ذلك وان احتاج اليه من وجوه اخرى اخذ  
 معالم الدين عنده وغير ذلك واللطف الحقيقة هو تصرف الامام وامره ونهيه و  
 تأديبه فان حصل انراحت به العلة وحسن التكليف وان لم يحصل الامر يرجع  
 الى المكلفين لا يجب سقوط التكليف عنهم لانهم يؤثرون في ذلك من قبل نفوسهم لا  
 من قبل خالقهم وانما يجب على الله تعالى خلق الامام واجبا به علينا طاعة لتمكن من  
 التصرف فاما لم يمكنه يجب سقوط التكليف عنا لانا نكون ايقنا من قبل نفوسنا فاذا  
 ثبت هذه الجملة فلا يلزم اذا كان الامام غايماً ان يسقط التكليف عنا لانا ايقنا  
 من قبل نفوسنا بان اخفاءه واوجبه الى الاستتار ولو اطعناه ومكناه ونظره و  
 تصرفه حصل اللطف وكل من لم يظهر له الامام فلا بد ان تكون العلة يرجع اليه  
 لانه لو مرجع الى غيره لاسقط الله تكليفه في بقائه التكليف عليه دليل على ان  
 تعالى اناح حكمته وبين له ما هو لطفه فعل هو لم يفعل كما لم يقول ان الصلوة  
 لطف لكل مكلف من لم يفعل لم يجب سقوط تكليفه لانه من قبل نفسه وطاعة  
 ولا يلزم على جوارحه الغيبة جوارحه عدمه لانه لو كان معدوماً لما اكتسب طاعته



ولا تكفي فلا يكون علينا سراجة اذا كان موجودا انكنا ذلك فاذا لم يظهر يكون الحجية  
 واذا كان معدودا يكون الحجية على ما بين فبان الفرق بين وجوده غائبا وبين وجوده فاجوز  
 اصل لكتبتا اياه ولا يمكن حصول الفرق بالاحصاء الاصل والابا الام ومن يعقده  
 طاعده واللفظ بكونه حاصل له في كل وقت عند كثير من اصحابنا لانهم يريدون لو  
 من كثير من القبايح ولا يتم الا ما يكون كل ساعة من ظهوره وتكفي في فانون ناديه كما  
 يخافون وان لم يكن معهم بلدهم يعلم وينهم تعديل وهو عاكس الخيرة ابلغ لان  
 معها يجوز ان يكون حاضرا هنا لم وان يعرفه بعينه ونهم من قال ان اذا  
 لم يظهر لهم فالنقص يرجع اليهم ولا لما يعلم الله من حالهم انه لو ظهر لهم لا شعاعا جاز  
 او شكرا في محزه شبهة تدخل عليهم فيكفرون به فذلك لا يظهر لهم ولا يجوز ان تكون  
 الامانة بدل يقوم مقامها في باب اللطف كما لا يجوز مثله في المعرفة وان جاز كثير  
 من الاطراف ان يكون له بدل دائما فلما ذلك لانه لو كان لها بدل لم يتحقق ان يفعل  
 اسد ذلك البدل بين ليس بمعصوم فيكون حاله مع تعدد الرئيس كالمربع وجوده  
 في باب الانزاج عن القبح والحق فر على فعل الواجب والمعلوم ضرورة خلاصة  
 ما بيناه والكلام في فروع هذا الباب استوفينا في تلخيص الشافعي وشرح المحلل  
 فيما ذكرناه ههنا كفاية والحمد لله على الطريقة الثمانية وهذا لابد من امام  
 بعد ورود الشرح ان اذا ثبت ان شريعة نبينا عليه السلام مؤبدة الى يوم  
 القيمة وان من رآه نيا بعد ما لم يزل كل لازم من كان في عصر النبي صلى الله عليه  
 من ان تكون علمهم مزا حجة كما كانت علمه من شاهد النبي صلى الله عليه مزا حجة في  
 وفاته ولا تكون العلة مزا حجة الا بان تكون الشريعة محفوظة بالتواتر والاطلاع  
 او الرجوع الى اجبا والاحاد والقياس او بوجود معصوم عالم بجميع الاحكام  
 في كل عصر بحري قوله مثل قول النبي صلى الله عليه فاذا اخذنا الاقسام كلها او وجود معصوم  
 ثبت انه لا بد من وجوده في كل وقت ولا يجوز ان تكون محفوظة بالتواتر لانه  
 ليس

ليس جميع الشريعة متواترا بها بل التواتر موجود في مسائل قليلة من زنة تكيف كل  
 بها في باب الشريعة على ان ما هو متواتر يجوز ان يصير غير متواتر بان يتلوه كل  
 وقت جماعة من الناقلين فقلنا ان يصير احاد او اقلية تدخل عليهم او اشغال  
 عباش وغير ذلك من التواطع ولا مانع يمنع من ذلك او يتعدوا تركه لا يتم  
 معصومين لا يجوز عليهم ذلك ولا يجوز ان تكون محفوظة بالا جماع لان الاجماع ليس  
 بحاصل في اكثر الاحكام بل هو حاصل في مسائل قليلة قليلة في كل عصر خلاف وكيف  
 عليه على الاجماع ان نرضاه انه ليس فيهم معصوم على ما يقولون فليس بحجة لان  
 حكم اجتماعهم حكم اقرارهم فاذا كان كل واحد منهم ليس بمعصوم وكيف  
 يصرون واجتماعهم معصومين ولو جاز ذلك جاز ان يكون كل واحد منهم لا يكون  
 من منا فاذا اجمعوا اصدوا مؤمنين لو يكون كل واحد منهم يبررنا فاذا اجمعوا  
 صادوا مسلمين وذلك باطل وموقوف في السبل ان كان الامر على ما قلناه فان ادلة  
 الشرع انقضا من حواجز اقباعهم على خطا من ايات واجاز قلنا لا دلالة في شيء من  
 الاحاديث والآيات على ما يدعون وبينا وبينكم البر والاعتبار وتساوية الكلام  
 في ذلك في اصول الفقه وتلخيص الشافعي وشرح المحلل فلا يطول بذكره ههنا فاما اجبا  
 الاحاد والقياس فلا يجوز ان يعمل عليها وقد بينا ذلك في اصول الفقه وغيره  
 من كتبنا فلم يبق من الاقسام الا وجود معصوم بحري قوله كقول النبي صلى الله عليه فان  
 قيل يلزم على هذا ان يكون من لا يعرف امام لا يعرف احكام الشرع والمعلوم خلاف  
 قلنا من لا يعرف امام لا يجوز ان يعرف من الشريعة تواتر النبوة او دل دليل  
 قاطع عليه من ظاهر قران او احببت الالة عليه فاما ما عدا ذلك فانه لا يعلمه ولا  
 اعتقده فاما معتقده اعتقاد النبي صلى الله عليه فلم يخرج من موجب الدلالة والشرع يصل  
 الى من هو في اسبلا والجمعة وفي من النبي صلى الله عليه بالامام بالنقل المتواتر الذي  
 ورائه حافظ معصوم ومتى انقطع دونه او وقع فيه ففريق تلاتاه حتى يصل



اليهم وينقطع عذرهم ما اذا فرضنا انفق بلا حفظ معصوم من وراءنا فاما  
لاشوق بانه وصل جميعه وجوزنا ان يكون وقع فيه تفسير او كتمان لبسته او قبح وانما  
نا من حرق وقع شئ من علمنا ان من وراءه معصوما وقع غلط فلا فاه وهذا  
حالنا في زمن الغيبة فاما في علمنا بقاء التكليف وعلمنا استرا والغيبة علمنا ان عذر  
مقطع ولطفا حاصل لانه لو لم يكن حاصل لمسقط التكليف او اظهر احد الامام يبين  
لنا ما وقع فيه من الخلل ولا يمكن التسوية بين فعل من وراءه معصوم وبين فعل ليس  
من وراءه ذلك فحفظ الاقرار **فصل** في صفات الامام يجب ان يكون  
الامام معصوما بعد من القبايح والاخلال بالواجبات لانه لو لم يكن كذلك لكانت غلبة  
الحاجة قاطبة فيه الى الامام اخر لان الناس انما احتاجوا الى الامام لكونهم غير معصومين  
وحيال ان تكون العلة حاصلة والحاجة مرتفعة لان ذلك تفق للعلمة متى احتاج  
الى الامام لكان الكلام فيه كالكلام في الامام الاول وذلك يؤدي الى وجدانية لا نهاية  
لهم والاشهاد والامام معصوم ليس من وراءنا ام وهو المطلوب وانما قلنا ان علمنا  
هي ارتفاع العصمة لان الذي دلنا على الحاجة دلنا على حجة الحاجة الا اننا ان  
دليلنا في وجوب الرئاسة هو ان الفساد يقل عند وجوده وانما سلطانة في كونه  
الصالح وذلك لا يكون الا هو من ليس معصوم لانه لو كانوا معصومين لكان الصلاح  
شاملا ابدا والفساد مرتفعا فلم ينجح الى رئيس يعمل ذلك فبات ان علة الحاجة  
هي ارتفاع العصمة ويجب ان تكون مرتفعة عن الامام والا أدى الى ما ينافاه  
وليس يلزم على ذلك عصمة الامراء والحكام وان كانوا رؤساء لانهم انما يكونوا  
معصومين منهم وليس معصوم وقد استرنا انهم لم ينقص علمنا والامام لا امام له ولا  
رئيس فوقه وبات على ذلك وجب ان يكون معصوما فان قالوا الامة ايضا من وراء  
الامام ومتى احتاجوا اليه واميت غيره فلنا هذا باطل لانه علة الحاجة الى الرئيس  
هي في وقوع الخطا بل هو جواز الخطا عليهم ولو كان العمل وقوع الخطا لكان من المصلحة

فصل

منه

منه الخطا لا يحتاج الى امام وذلك خلاف الاجماع على ما قاله كان يجب ان يكون  
الامة امام الامام وذلك خلاف الاجماع ومع هذا فلا يجوز ان يكون النبي يحتاج الى  
غيره في وقت يحتاج ذلك الغير اليه بعينه لان ذلك يؤدي الى الحاجة الشئ الى الله  
وذلك لا يجوز وكل علة تدعي الحاجة الى الامام من قيامه بالامامة وتولية الامم  
والقضاء والجهاد وتبني الاحاسن والزكوات وغير ذلك فان ذلك تابع للشرع كما  
يجوز ان يخلو التكليف العقل من جميع ذلك مع ثبوت الحاجة الى الامام لعله ان  
قدماها فان قيل لو كانت علة الحاجة ارتفاع العصمة وجب ان يكون من هو معصوم  
لا يحتاج الى امام يكون لطفا لانه ارتفاع القبح من حرمته وانما احتاج اليه لعله اخرى  
غيرها من احكام معالم الدين عنه وغير ذلك كما نقول فيمن هو موحد للامامة في زمن  
امام فلنا انه يجب ان يكون معصوما وله امام لما قلناه من العلة لا لتبليط القبح  
ارتفاعه من حرمته ويجب ان يكون افضل من كل واحد من رعيته وكونه اكثر ثوبا  
عند الله وفي الفضل الظاهر فالذي يدل على كونه اكثر ثوبا ما يناه من وجوب  
عصمته فكل من وجب له العصمة قطع على انه اكثر ثوبا فان اهدا لا يفرق بين الامام  
وايضاً فالامام يستحق من التعظيم والتبجيل والعلو المنزلة في الدين ما لا يستحقه  
احد من رعيته وهذا الضرب من التعظيم لا يجوز ان يكون تفضيلا بل لانه  
لا يفعله بالبهائم والاطفال وانما وجب ان يكون مستحقا دل على انه اكثر ثوبا  
لان التعظيم يبنى عنه فاذا ثبت عصمته على ما قلناه قطعنا على حصول هذه المنزلة  
عند الله من غير شرط بخلاف ما شرط في تعظيم بعضها البعض وايضا فقد دلنا  
على ان الامام حجة في الشرع فوجب ان يكون اكثر رعيته ثوبا كالبهائم فانه  
امما وجب ذلك فيه لكونه حجة في الشرع والذي يدل على انه يجب ان يكون  
افضل في الظاهر ما قلناه ضرورة من قبح تقديم المصالح على المصالح الا ترى  
انه يوجب من ملك حكم ان يجعل رعيته الخطا على مثل ابن مقله ونظرائه



من يكتب خطوط الصبيان والبقالين ويجعل رعيته في افقة على مثل الخففة  
 والناقي وغيرهما والعلم هو ذلك فهو رعيته لا يحفل العقلانية ولا طهارة ذلك  
 الا انه بتقديم الفضول على الفاضل فيما كان افضل منه فيه واذا كان اسوأ  
 هو بتقديم الفضول على الناصب للامام بحيث لا يضره الا من هو افضل في  
 طنا وحلما فانما لنا يجب ان يكون افضل فيما هو امام فيه لا نهو ان يكون  
 رعيته من هو افضل منه فيما ليس هو فيه امام ككثير من الصنائع وغير ذلك والمعتبر  
 كونه اظهر فيما هو امام فيه وبذلك نجيب من قال ان النبي قد قدم عمر بن الخطاب  
 على فضلا والصحابة وقدم زيدا على جعفر وهو افضل منه وقدم خالد بن الوليد  
 جعفر وذلك ان كل هؤلاء انما قد موافق سياسة الحرب <sup>تدبير</sup> وهو الحيثيون وهم بذلك  
 افضل مما قد موافق عليه ولو كان او ذلك افضل من خط الامم فينبغي ودنياوية فقط  
 الاعتراض ولا يجوز تقديم الفضول على الفاضل لعله وعارض لان تقديمه عليه  
 وجه قبح ومع حصول وجه القبح لا يحسن ذلك كما لا يحسن الظلم بان عرض فيه  
 من وجه الحسن ككونه نفعاً للعدوان مع كونه ظالماً وهو وجه القبح لا يحسن على  
 حال ولو جاز ان يحسن ذلك لجاز ان يحسن تقديم الفاسق المهمل على اهل  
 السر والصلاح وتقديم الكافر على المؤمن مثل ما قالوه وذلك باطل ويجوز ايضا  
 ان يكون الامام عالماً بدينه ما هو امام فيه من سياسة رعيته والنظر في مسام  
 وغير ذلك بحكم العقل ويجب ايضا ان يكون بعد الشرع عالماً بجميع الشريعة <sup>مكونة</sup>  
 حالاً في جميعها يدل على ذلك انه لا يحسن من حكماء الملوك ان يوزعوا  
 والنظر في مملكة من لا يحسنها ولا يحسن اكثر من ذلك ومتى فعل ذلك كان  
 مضيقاً للملكة باستحقاقه من العقلاء وكذلك لا يحسن من احدنا ان يولي  
 انساناً على النظر في امر صنعة واهل دولته وقد بينا مرهم من لا يحسن  
 هذا او اكثر ما ومتى فعل ذلك دنة العقلاء وقالوا ضيعت اسما هلك و  
 ضيعتك والقولية بخلاف التكليف لان احداً يحسن منه ان يعرض لذلك

تتم

لتعلم العلوم وان لم يحسنها ولا يحسن منه ان يجعل رعيته فيها وهو لا يحسنها  
 فبان الفرق بينهما ولا يلزم اذا قلنا انه يجب ان يكون عالماً بما استداه  
 ان يكون عالماً بما ليس هو امام فيه كالصنائع وغير ذلك لا نهو ان يكون عالماً  
 فيها ومتى وقع فيها متنازع من اهلها ففرضه الرجوع الى اهل الخبرة والحكم بما  
 يقولونه وكل من ولي ولاية صغرت او كبرت كالفقهاء والامامة والحياة  
 وغير ذلك فانه يجب ان يكون عالماً بما ليس يستند اليه لان من ولي الفضا  
 لا يلزم ان يكون عالماً بسياسة الجند ومن ولي الامارة لا يلزم ان يكون عالماً  
 بالاحكام وهكذا جميع الولايات ولا يلزم ايضا ان يكون عالماً بصدق التهم  
 والقربى على انفسهم لانه انما جعل اماماً في الحكم بالظاهر دون الباطن وانما <sup>يجب</sup>  
 ان يكون عالماً ولا يلزم امر المؤمنين عليه السلام ان يكون عالماً بجميع الشرع ففرض  
 النبي او الحسن والحسين عالين بجميع ذلك في صورة ايمانهم بل انما يأخذ المرسل  
 للامامة العلم من قبله شيئاً بعد شيء لسبب كل عند اخر فرضي الامام التقدم عليه  
 استداهه ولو جاز ان يعلم الامام كثيراً من الاحكام وحيثه العلم ويستفهم و  
 الايمان الفرق والمخالفات غير كونه من اهل الاختصاص ويدل على كونه عالماً بجميع الشرع  
 انما قد قلنا على كونه حافظاً للشرع فلو لم يكن عالماً بجميعه لمحيث ان يكون وقع  
 فيه خلل من الناقطين او تركوا بعض ما ليس الامام عالماً به ففرض ذلك انما <sup>يصل</sup>  
 بنا ما هو مصلحة لنا ولا مزاج علينا في التكليف لذلك وذلك باطل بلافتان  
 ويجب ان يكون الامام اشجع رعيته لانه فهم المنطوق واليه تلوم يكن اشجع لكان  
 ان يهزم فيهم بانه من الملوك فيكون فيه جوارا للملوك والاسلام فانه <sup>يجب</sup>  
 ان يكون اشجعهم واربعهم جاشاً واثباتهم قلباً غير ان من يجب مع فرض العباد  
 بالجماد فاما ان لم يكن متعبداً بالجماد فلا يجب مع فرض ذلك ويجب ان يكون الامام  
 اعقل رعيته والمراد بالاعقل اجودهم رأياً واعلمهم بالسياسة ويجب ان يكون <sup>على</sup>



صورة غير مظهره ولا حقيقته ولا يلزم ان يكون احسن الناس وجها وجعلت  
 مضمون ما عليه لما قد مضى من وجوب عصيته ولما كانت العصية لا تدرك حسا ولا  
 شاهدة ولا استدلالا ولا تجزئة ولا عليها الا الله وجعل ان يقض عليه وينبئ من غيره  
 على ان نبى اذ المعجز لا بد ان يستند الى نفس مقدرة لان الامام لا يعلم ان الامام الا  
 يقض نبى فادانص عليه او ادعى هو الامامة جاز ان يظهر احد عليه على يده علمه  
 كما نقول له في مصلحتنا ان اذا ظهر بضار النض هو الاصل فان قيل هلا جاز ان يكلف  
 الله الامم اختيار الامام اذا علم اختيارهم لا يقع الا على معصوم يحسن تكليفهم ذلك  
 لا مقبوع في العلم بذلك لان علمه تعالى باهم لا يختارون الا المعصوم لا يكلف في حسن التكليف  
 لانه اذا لم يكن طريقا للفرق بين المعصوم وغيره وكلفوا اختيار المعصوم وغيره  
 وكلفوا اختيار المعصوم كان في ذلك تكليف لما لا دليل عليه وهو تكليف للملاطحة  
 وهو الذي ينبغي ان يقيم ويلزم على ذلك اختيار الانبياء واختيار الشرايع اذا  
 علم الله ان لا يقع اختيارهم الا على نبى وعلى ما هو مصلحتهم ويلزم حسن تكليف الامم  
 عن الفلكيات اذا علم انهم ينجرون بالصدق وذلك باطل ومن ارتكب من ذلك كرمي  
 من محرم ان قيل له لا يكلف هذا اعتقاد معرفة ولم ينصب عليه دليل اذ اعلم انه قد علم  
 معرفة من غير دليل ويلزم حسن تكليف الاختيار عن المستقبل وان لم يتعلق بالشرايع  
 ومعلوم فيه ذلك ضرورة فان قيل لو فرض صدق على صفة وقال من كان عليها فاعلموا انه  
 معصوم لكان يجوز ان يكلف الاختيار لمن له تلك الصفة قلنا يجوز ذلك ان كان هناك  
 طريق الى معرفة تلك الصفة لان هذا نص على الجملة والنص على الصفة يحرم عن النص على  
 الغير ولا على هذا نص في الشرايع على صفات الافعال دون اعيان الافعال وكان  
 جائزا لان الله تعالى امر به ففعل هذا فكلف الله تعالى الامم ان يختاروا من ظاهر  
 العبادات ثم قال لهم ان من كان ظاهره كذلك كان معصوما والامام لا يترك على الله  
 مضمونة معلومة بالعادة فان ذلك جائز كما جاز تكليفنا بتقيد الحكم عندنا ذلك

اذا علمنا

اذا علمنا عدالتهم ويكون تفيد الحكم معلوما وان كانت الله مطلقا وكذلك كون  
 الامم معصوما يكون معلوما اذا اختاروا من ظاهره العدا لله وذلك لا ينافي النص  
 والعجز ويمكن مثل هذا الترتيب في اعتبار ركبة التواب وكونه افضل هذا اسلامه لا  
 يعلم ذلك الا الله كالعصاة فلا بد ان يقض عليه او يظهر محرم ويمكن ان يعرف اعيان الامم  
 بنص ربهم ان يقض بان يقول اذا ثبت وجوب الامامة والامامة في ذلك بين اقوال الله  
 مثلا صفا فتفقد القيمين منها فتعلم صحة القسم الاخر على ما ينبغي في امير المؤمنين ثم لا  
 من بعده ولا يحتاج مع ذلك الى نص ولا معجز غير ان هذا انما اذا كانت احوال على  
 عليه في شرعا ويمكن ان يقال قول من قال بامامة من ثبت امامته لا بد ان يستند الى  
 دليل لا بد ان يكون صناديق دليل فيها ما ان يكون نصا ومعجزا فقلنا  
 الامم الى ما قلناه فان قيل كيف تدعون وجوب النص والعجز ومعلوم ان العوازم لا  
 حاقوا في الامامة لكل طلبها من جهة الاختيار ولم يقل انه لا تثبت الامامة الا بالنص والعجز  
 قيل لا نسلم ذلك بل نحن بنين انهم اختلفوا في نفس الاختيار ايضا فيما بعد ولو سلمنا ذلك  
 انكادهم واختلفوا في غير المحار فيجوز ان يكون انكار النفس الاختيار ويجوز ان يكون  
 بغيره فاذا اختلف الاسرار سقط السؤال **الكلام** في ذكر اعيان الائمة الامام <sup>عليهم السلام</sup>  
 بلا فضل امير المؤمنين على بن ابي طالب يدل على ذلك انه اذا ثبت عاقلة مناه من  
 الدلالة ان من شرط الامام ان يكون مقطوعا على عصيته والا فدينه ما يكون فكل من  
 شرط في الامام العصمة قطع على ان الامام بعد النبي عليه السلام ومن خالف في امامة  
 خالف في ان من شرط الامام ان يكون معصوما وليس فيهم من قال ان الامام لا  
 يجب ان يكون معصوما وقال الامام غيره والقول بذلك خرج عن الاجماع ومضى  
 نازعا في ان من شرط الامام العصمة كلوا بما تقدم فان قيل ومن اين يعلموا ان  
 عليا معصوم قلنا لا تثبت انه الامام بالاهتمام الذي ذكرناه قطعنا على عصيته لا تثبت  
 من ان الامام يجب ان يكون معصوما فان قيل فقد صرح لا تطعون عصمة الا بعد ان

الظاهر



تعلوها امامته ولا تعلموا امامته الا بعد ان تعلوا عصمته فقد ثبتت كل واحد منها على  
 تلاويح ان تعلموا امامتها فلما ليس الامر على ذلك لاننا علمنا امامته بطريقه  
 اذ نبينا على ان من شرط الامام ان يكون معصيا على الخلق اى امام كان ولم يفسد ما  
 ناذرنا امامته علمنا عصمته على اثنين والكلام في الجملة غير الكلام في العيين ومثلي  
 ذلك اذا علمنا ان من شرط النبي ان يكون معصوما في الجملة ثم علمنا نبوته فبني عصمته  
 على عصمته وذلك ان ترتب على وجه اخر فيقول اذا ثبت ان من شرط الامام ان يكون  
 معصوما ووجدنا الامام بعد النبي من ثلثة اقوال ما قل يقول بامامة ابي بكر فقال يقول  
 بامامة العباس وقال يقول بامامة علي ولا قول بايع للامة يعرف وكل من قال  
 ابي بكر اذ بامامة العباس لم يجعل من شرط الامامة العصمة فينبغي ان يقطع قول الفريقين  
 ويثبت قول القائلين بامامة علي ولا يخرج الحق عن الامة وذلك لا يجوز ذلك  
 ان ترتب مثل هذا فيكون اكثر قوا با هذا استدلاله ولا احد من الامة يقطع على  
 ان ابا بكر والعباس اكثر قوا عند الله لان القائلين يكون ابي بكر افضل يقولون  
 في الظاهر على ما ثبت لظننا ما على القطع والاثبات عند الله ليس يقول احد في  
 مانع فيه مانع دللنا على ان عليا افضل الصحابة ليعطى خلافه ذلك ان ترتب  
 مثل هذا فيكون علم الامة بالشرع فيقول اذا ثبت ان من شرط الامام العلم بجميع  
 احكام الشريعة فليس في الامة من يذهب الى الامة من هو علم الامة وانه علم جميع  
 احكام الشرع الا القائلون بامامة علي لان القائلين بامامة ابي بكر لا يدعون  
 فيه ذلك وانما يقولون هو من اهل الاحتياط وكذلك القائلون بامامة العباس  
 بل ليس عندهم من شرط الامام ان يكون علم الامة بهذه طرق عقلية اعتقادية  
 لا يمكن افسادها الا بالمازفة في الاصل الذي بني عليه والخلاف في ذلك يكون  
 كلاما في مسألة اخرى دليل اخر من القران على امامته عليه السلام ويدل ايضا  
 ان الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو رسول الله والدين اسما الذي

يقومون

يقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم باكون ووجه الاستدلال من الآية  
 ان معنى وليكم الله الامية من كان مستحقا للامر والى بالقيام به وتجب طاعته  
 فيثبت ايضا ان المراد بالذين امنوا امير المؤمنين وان ثبت الامر ان ثبت  
 امامته وهذه الجملة تحتاج الى بيان اسيا وان لفظة ولا تعيد الا في اللغة  
**ب** ان المراد بها في الآية ذلك **ج** ان المراد بالذين امنوا امير المؤمنين و  
 الدليل على الاول استعمال هذه اللفظة في اللغة لانهم يقولون فلان ولا المرأة اذا  
 كان اوله بالحق عليها وفلان ولا الدم اذا كان له المطالبة بالقد والدية والعص  
 ويقولون ولا عهد المسلمين للشرع للغة انه قال الكيف ونعم ولا امر بعد وليه  
 شيخ الفقيه ونعم كما هو ذاب **ب** يعني بالولي الا انه بالقيام بالامر تدبره وقال المير  
 الرية هو الاحق والولى والاولة عبارة عن معنى واحد والدليل على ان المراد بالآية  
 ذلك انه اذا ثبت ان المراد بالذين امنوا من كان مؤثرا للزكاة في حال الركوع  
 لانه لما وصفه صلى بالايان ووصفه بايتا ما لركوة في حال الركوع يجعل من  
 نبوت الصفيين وقد علمنا ان احد الوسيط الزكاة في حال الركوع غير على فوجب  
 ان يكون هو الحق بها دون غيره وايضا فانه تعلقا ان يكون وليا غير الله  
 والذين امنوا باللفظة انما هو تفيد تحقيق ما ذكر ونفى المصفة عن من يدكر بدلا  
 توهم انما لك عندهم درهم يريدون ليس لك الا درهم ويقولون انما الصفيون  
 المدققون الصفيون يريدون نفق التدقيق من خيراهم ويقولون انما الصفيون  
 في الجاهلية يريدون نفق الصفاة من غيرهم قال الاية **ب** وليت الاكثر منهم  
**ج** واما العزة للكانز **د** اذا نفى القرعة عن ليس كذا واذا ثبت ما رزنا  
 من معنى الامامة والتحقيق بالامر ثبت ان ولاية الحق والولاية الدينية عامة  
 جميع الامة لا حاجة عليه المؤمنين والمؤمنات ببعضهم ولباد بعض والذين يدل  
 على ان المراد بالذين امنوا على امران **ا** انما اذا ثبت ان المراد بالولي الاول

٢



والاخر فكل من قال بذلك قال هو متوجه اليه لان من خالف في ذلك حذر على  
 الوالاة في الدين لجميع المؤمنين **٢** انه ورد الخبر من طريق العام والخاص من قول  
 الآية عند تصدقه في مال ركوعه والعقد في ذلك مشهورة واذا ثبت ان العوض  
 بالايه ثبت امامته دون غيره لان كل من قال بان الآية فقيد الامامة قال هو  
 المحض بها دون غيره ومن قال بولائه في عبادة من الصامت فالكلام عليه  
 من وجهين **١** ان هذه رواية صادقة اكثر الامية يدفعها وباطلها في قوله  
 فيه عليه السلام جمع عليه **٢** انه روي ان عبادة كان مخالفا لليهود فلما  
 اسم قطعت اليهود مخالفة واستند ذلك عليه فانزل الله تعالى فيه الآية بليغة  
 له وبقية لقلبه ومن قال ان الآية نزلت في اقام كاتول في الصلاة في الركوع  
 واراد بهم الكهنة والكهنة في الحال لا اهلهم اتوا الركوة في حال الركوع وانما  
 اراد ان ذلك طريقهم وهم في الحال لا يكون فقوله باطل لان ذلك مخالف  
 للعريضة ووصا الكلام لان المفهوم من قول انما كل يستحق المبع من جاد باله و  
 هو صاحب وفلان يعيشا خوانه وهو باطل لم يفعل منه الاتقاء في حال الركوع  
 على انه لو حمل على ما قاله كان ذلك تكرا لا لان قوله يعقون الصلاة دخلت  
 الركوع لتكرير قوله وهم لا يكون لان عيب على ان هذا القول لم يقبل احد من  
 الجبائي ولا ذكره احد من اصحاب الاخبار لان الآية لو كانت في قوم معينين لقبل  
 وسط وفي تعري الاخبار من ذلك دليل على ان ذلك لا اصل له فان قيل حمل  
 اللفظ من الذين على الواحد فيان وحمل قوله ويؤقون الركوة في الحال مجاز  
 اخر لان حقيقة الاستقبال فلم لا يجوز ان حمل على مجاز واحد فتقول ان  
 ان من صفتهم ايتا بالركوة ومن صفتهم انهم لا يكون ولا يحمل احد الصفتين  
 حالا للآخرى قبل ما لفظ الذين وان كان لفظ جمع فقد صار بعرض استعمال يمين  
 عن واحد معظم ولذلك فظاهر كقوله انما نحن نزلنا الذكر وانما له لفظون وقوله  
 انما

انما ارسلنا وقوله ولقد ارسلنا وغير ذلك من الاتفاقات مال اهل التفسير الذين  
 قال لهم انما من المراد به واحد ما لفظ في تون بين الحال والاستقبال وانما يخص  
 بالاستقبال بدخول السين او سوف عليه وهي بالكل اشبه لا هم يقولون مررت  
 به هل يقوم كما يقولون مررت به هل قائم ولو لم يكن كان الحمل على كل واحد  
 حقيقة ولم يكن مجازا لان مذهب من خالفنا من اهل العدل ان هذا كان وكذا  
 ثم احداث الذكر فليقل هذا على الاستقبال حقيقة على ان مجازنا له في  
 الاستعمال ومجازهم لا شأنا هذه في عرفنا لانه فين روى ايضا الى ان لم يقيد بالآية  
 شيئا لان الوالاة الدينية معروفة بغيرها على ان المحض من قوله والذين امنوا  
 لا بد منه لانه لو حمل على العموم لادى الى ان يكون كل من المؤمنين في نفسه فاذن  
 لا بد ان يكون المراد بقوله تعالى وليكم غير المراد بقوله والذين امنوا **ليستقيم الكلام**  
 واذا وجب تخصيص الآية فكل من خصها بمجملها على ما قلناه دون غير المسلمين كذا  
 يقول المراد بالركوع في الآية الخشوع والخضوع دون الركوع في الصلاة وذلك ان المراد في  
 اللغة من معنى الركوع هو انطاط المحض وشبهه الخشوع والخضوع وتدل على ذلك  
 اهل اللغة انشد صاحب كتاب العين البيه اخبارا بالقرآن التي مضت ادب  
 كانه كلما قمت راكع وقال صاحب الجهرة الدائع الذي يكويده ومنه الركوع في الصلاة  
 فانما كانت الحقيقة ما قلناه فلا يجوز حملها على الجاه ليس اعطاء الخاتم في الصلاة فعلا  
 فقد الصلاة لانه لا خلاف ان الفعل ليس بهما وايضا فقد حصل منه فانه  
 على ذلك فلو كان فصلا لا مدحاه بذلك وقول من قال ان امير المؤمنين **م** اعجب  
 عليه الصلاة لهلة ذات يده فكيف يحمل على ذلك باطل لانه لا يستمع ان يملك اول نصا  
 من المال فحمله درهم لان من ملك ذلك لا يسمع غنيا ولا وجه الاستبعاد وانما وجه  
 ان يكون زكوة التطوع وليس في الآية انه زكوة فرض دون تطوع والنية بدفع  
 الركوة لا بد منها وهي لا تملك الصلاة لانها من افعال القلوب لا من افعال



فليس لاحد ان يقول لو اقتضت الآية الا ما كوجب ان يكون اما في الحال وذلك انما  
 قد بينا ان المراد بـلاية فرض الطاعة وقد كان له ذلك في الحال فلا يمكن ادعاء اطلوع  
 على خلافه ولو اقتضت الآية في الحال لا متصفا بها فيما بعد الزمان وفاته تاداهم الدليل  
 على انه لم يكن اما في الحال ثبت ما بعد النبي وليس لاحد ان يقول ملا حظهم ما على ما بعد عن  
 وذلك ان هذا يقتضي بالاجماع لان احدهم لم يثبت له الامامة بعد عن مادون ما قبلها بالآية  
 بل اثبتوا امامته بالاختيار ومن اثبت امامته في تلك الحال بالنص بالآية وغيرها اثبتوا  
 له ايضا بعد النبي في الفضل والفرق بين الامرين خلاف الاجماع دليل اخر على امامته و  
 مما يدل على امامته بعد النبي في الفضل ما تواترت به الشيعة من نقله مع كثرتها و  
 انتشارها في البلاد واختلاف رايها ومذهبها وتعدد رايها واختلاف فهمها  
 خلفا عن سلفها ان نقل النبي ثم انه قال على امامكم وخليفتي عليكم من بعدى ولو  
 عليه باصرة المؤمنين وغير ذلك من الالفاظ الصريحة التي لا تحتمل التاميل والويل وانهم  
 علوا من قصده ضرورة انه اذا استدلوا من بعده بالفضل فلا يخجل ان يكونوا صوابا  
 او كما ينبغي فان كانوا صادقين فقد ثبت امامته على قائلها وانكارها كما ينبغي لم  
 يحل كذبهم من امور اما ان يكون اتفق لهم الكذب فومضوه وتوافقوا عليه اما باجماع  
 او بجواقة او بحكاية او بحصول فيه ما يجري مجرى التوافق او حصل احد  
 هذه الاسباب التي بيننا وبين النبي ثم او كان القابل والاصل واحد ثم اختلف القول  
 وكثر معتقده فاذا اختلف جميع ذلك حل على ان الخبر متصل فلا يخفى جواز ان يكون  
 اتفق لهم الكذب فومضوه لان ما هم عليه من الكثرة يبلغ من جوار ذلك عليهم  
 لان العلة باستحالة خبر واحد عن شيء واحد من الخلق الكثرة على وجه واحد من غير  
 تعاطي تحيل في العادة الا ترى انه يستحيل من جماعة الشراء ان يتوارروا  
 في تصديق واحد في مخزن واحد وخبر واحد وقائده واحدة وهو واحد في  
 ذلك مجرى استحالة اجتماعهم على طعام واحد وزى واحد واذا كان ذلك مستحالا

في العادة

في العادة وجب ان يمنع منه وليس الكذب في هذا الباب مجرى مجرى الصدق لان  
 الصدق مجزى ان يتفق من الخلق الكثير من غير توافق لان العلم بكونه صدقا  
 تابع لنقله وليس كذلك الكذب لان العلم بكونه صادقا من نقله يحتاج للادراج  
 ذلك محمل على نقله ولا يجوز ان يكونوا توافقا عليه لان ذلك مستحيل منهم لتباين  
 ديارهم واقتسامهم في الارض ولو توافقوا بالاجماع لما مضى يعلم في احدى مدة وكنت  
 يستحيل منهم المراسلة والحكاية لان اكثرهم لا يتعارفون فكيف يجمعونهم الحكايات بل  
 صحيح ايضا لكان يحبان يظهر في احدى مدة بذلك قصص العادات وهم لا يفتارون  
 لو ظهر لهم ما ما يجري مجرى التوافق فاما رغبة في الدنيا او رغبة في الآخرة فكلاهما مستقيمان  
 عنى ادعى له النص لانه لم تكن له دنيا فيقطع فيها فيكذب له بالنص ولم ينقطع  
 يده يتخاف منه فيدعو ذلك الى وضع النص بل الداعي كلها الى كتمان وجوده و  
 الصور على نقله ما ظاهرا فكيف يكون هناك ما يجري مجرى التوافق ولو كان  
 ذلك محتملا لدعاهم الى وضع فضيلة بعضها بل كان يدعوا لها من الى وضع فضيلة  
 غير الذي يدعوا اليها الاخر لان الاتفاق في مثل ذلك مستحيل في العادة على ما بينا  
 ولو كان احد هذه الاشياء حصل في الوسائط الذين بيننا وبين النبي لم يعلم ذلك  
 كما لو كان في الطرف الذي بيننا لعدم ولو كان الاصل منهم واحدا ثم اختلف العلم  
 الذي حدث فيه ومن الحدث له وما الذي دعاه اليه كما علم سائر المذاهب  
 الحادثة بعد استقرار الشيع كذهب الخارج والمعتزلة والجمية والكلابية والفاطمية  
 وغير ذلك من الفرق وكما علم معتزلة خفيفة والشافعية ومالك وانه لم يقدرهم احد  
 قال على ما ذهبوا اليه وجميعه كان يجب ان يعلم النص مثل ذلك ومن القائل به  
 واذا لم يعلم ذلك حل على انه متصل وقولهم انه علم ذلك وانه وصفيهم من  
 الحكم فان الراوي ينادى بالمل لان القائلين بالنص كانوا قبل همام وكنتم معرفة  
 في ذلك واما ابن الراوندي فهو متاخر كثيرا وسنوخ الامامية قبله معروفون ولو



ولما كان الامر على ما قالوه لما صحت كمالته كما لا يخفى كمالته من حيث هو فقالوا يقول  
 بامانة ابن مسعود واليه هجرة وغير ذلك لان الامعاء سبقهم فلا يثبت اليهم ومن  
 كمالته لنا وصفهم الكتب عليها دليل على صدق قولهم هذا فان قيل لمكان هذا النص  
 صحيحا العلم صحته ضرورة كما علمت هجرة النجاة الى المدينة وكما علم ان في الدنيا ملكة وبذلك  
 الروم وغير ذلك من اخبار البلدان قلنا ليس العلم بمجرد الاحصاء عندنا فهو قاهر وقيل  
 هو كتب عند اكثر اصحابنا وعند قوم انهم يكون فيه فاما العلم بالنص فمستند  
 عليه قطعا وعجز العلم به كما تعلم بحجرات كثيرة التي هي سوى القرآن وليس انما  
 يعلم بانها الحجرات كما علمنا البلدان ان الوقائع وجب القطع على بطلانها لكونها معلومة  
 بالاستدلال فكذلك النص اذا لم يكن معلوما بالضرورة ولو كان معلوما بالاستدلال  
 لم يجب القطع على بطلانه على ان اهم بالبلدان والوقائع لم يمتنع ان يكون حصل الامام  
 يعاقل وانما به بالكذب ولم يمرض فيه ما عر من في النص فلم يفكر بحصول العلم  
 به والنص بخلاف ذلك لانه عرض في فقهنا مشهوره وموافقا لرواية الكذب  
 واعتقد صدقه وخطاه ويدعى في دعائه فكيف يحصل العلم به هذه الخرافة  
 هكذا الجواب اذا قالوا لم لا يعلم النص كما علمنا الصلوات الحسن والوجه الكثرة وصوم  
 منتهر رمضان وغير ذلك من اركان الشرائع لان الاسباب التي عرضت في  
 في الامامة لم تعرض في حق الصلوات فلم يفكر بحصول العلم به فطعن من قلنا  
 في النص عن طريق العلم به وليس لاحد ان يقول قد ادعيتهم حصول موافق  
 من نقل النص فما دليلكم عليها فنقول لا خلاف ان النص عندنا على ذلك  
 وان اعتقد في ما قلناه انه صالح سبيع ونحوه بالكذب وتزيد الخاف على ذلك  
 ونقول هذا هو الواجب فكيف يمكن ان يدعى انه ليس هناك صارف على  
 هذا هو الكثرة في الشريعة مضمومة عليها وليس العلم بها ما تعلم بما ذكره من اخبارنا  
 الا ترى ان صفات الامام وعددها ثمانية وكونه من قرشي كل ذلك طريقة النص

ومع هذا ليس العلم به كالمعلم بما قالوه وكذلك بحجراتنا لئيم التوجه سواء القول  
 لبيت مثل العلم بالقرآن وباصول الشريعة فكيف يسوي بين المضمومات عليها  
 في الشريعة على اختلاف طرقها ونموض بعضها وظهور بعض وهل يكون من سوى  
 بين الكل في كيفية العلم الا غير مضاف تحامل معصية ذلك لا يليق بالعلماء  
 فان قيل يلزم على هذه الطريقة قول المبكرين والعباسية اذا ادعوا النص  
 لا يحتاجها وادعوا مثل ما ادعيتهم بعينه والى الفرق بيننا وبينهم هو لا وقيل  
 الشيعة معروفون وعلماءهم كثير ومن كلام كتب معتقة ومقالات ظاهرة و  
 ليس كذلك المبكرين لاننا لم نشأ هذا بكم يا قضاة ولا عباسيا ولنا نصيب بالمكر  
 من ذهب الى امارة الى بكر بل يزيد من ادعى النص عليه وايضا هذا حكايته  
 بعض من تقدم يعرف بكر بن اعين عبد الواحد فسبوا اليه ولم ينجوا الى  
 الى بكر وانما يكون بامارة الى بكر من علماء الامة يذهبون الى امامته بالاختيار  
 والامعاء الذي يدعون به وليس منهم من يقول كان مضمومة عليه كما تقول الشيعة  
 في علي واما انما يكون بامارة العباس فلم يعرفوا ما منهم اصلا ولولا ان خط  
 حكي هذه القصة وصف فيهم كتابا لما كان يعرف هذا القول لا قبل ولا بعد على  
 ان ما دللنا به على ان من شرط الامام ان يكون متطوعا على عصيته بطل هذا  
 القولين لانها لا يدعيان ذلك لاهلها بل على ما يبداء على انه قد ظهر منها ومن  
 غيرها من الصحابة ما يدل على انها لم يكونا مضمومة عليها فزيد عن ابي بكر انما  
 اخرج على الاخبار فيهم الشيعة قال الامعة من قرشي ولو كان مضمومة عليه لكان  
 اما مضموم على ناسين جده بكم ولا يلزم من انتم في امير المؤمنين لانتم لم يحضر  
 الموضع فيخرج ولان الفريقين قصدوا ازالة الامر عنه فكيف يخرج عليهم ورواها  
 نسخ الخبر او محذوه وكان تكون البلية الفظية وليس يدعى الخاف مثل ذلك  
 لانهم يقولون كان الموضع موضع حجب واحتجاج فبطل قولهم كان يجب ان يذكر



النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه قال لا ينظر بايعوا احد هذين شتمتني ابعدته من الجراح  
وهو لو كان مضموا عليه لما كان ذلك ومنها قوله اقبلوني فاستأخروا ولو كان مضموا  
عليه لما كان استأخروا منهم ومنها ما روى انه قال عند موته ليقن سالت رسول الله  
هل لا يحل الا ينظر في هذا فيضرب فكنا لا نأمنهم ولا يتبع مثل هذا ان يعلم ان ينظر  
عليه ومنها قول عمر لا يعبده احد يدريك ابا يعلى ولو كان مضموا عليه لما قال ذلك  
ومنها قوله كانت بيعته لي بكر فقلت فحقا ما شربها من دعا الى مثلها فاقولوه ومنها  
قوله حين قيل له استخلفنا استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني ابا بكر وانا اول  
فقد ترك من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان جميع ما يدعى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
دلالة فيه لكونه خيرا واحدا وانه ليس في تصحيحه ولا في نفيه دلالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الوجه في جميع ذلك في تلخيص الشافعي وشرح الجليل لا يطول بذكره فيها وكذلك ما يتعلق  
به العباسية قد بينا الوجه فيه على ان العباسي امير المؤمنين المصابية وقال لراشد  
يدك ابا يعلى يقول الناس بايع عم رسول الله ابن اخيه فلا يخلف عليك اثنا  
ولو كان مضموا عليه لما قال ذلك فان قيل اذا كان هو عالم بان عليا مضموا  
عليه فلم اراد مبايعته قلنا اذا دأبنا بغير علمهم من الطريق الذي سلكه لانهم طلبوا الا  
من جهة الاختيار والبيعة دون النبي فاذا دأبنا بغير علمهم بما هو اقربا به وعلموه  
دون ما لم يذكره وسبق قال انه اوله بالقيام لانهم علموا انه وارث فهو باطل لان  
ليس هو وروى بلا خلاف انما تامة للصالح كانت البيعة مثل ذلك فان قيل لو كان  
امير المؤمنين مضموا عليه لوجب ان يحتج به ويكره من دفعه بيده ولما  
ولما كان ان يصلي معهم وفي ثبوت جميع ذلك دليل على بطلان ما قلناه فلما لم يأت  
المؤمنين من الاحتجاج بالنبي عليه الخوف مما ظهر له من الامارات التي بان  
له من اقدام القوم على طاعة الامير والاستعداد به واطراح عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
به وخرجهم على اخرج الامير من مستحقه فابيه ذلك من الاستخفاف بالبيعة ففان

بأنهوا

يدعوا المصحح لتوقيع شكوك ابلية به اعظم والحداسه ولا يتبين لكل احد ان النبي  
قبل فعله لا يجوز وروى انه ادعوا ايضا ان ما يدعى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع البلية  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن بمجبر الجهور بل كان مجبضا جامة لو تفكره لا يقطع بقولهم المحجة ولو  
محمد ولو تمت الشهادة وحلت على الباقيين فاما ثلث التفكير عليهم باليد فلا يلزم بعد  
ناصر ولا معنى ولو تولا به نفسه وخواصه لربما ادى الى قتله وقتل اهله وخاصه  
فلذلك عدل عنه وقد بين عليه السلام ذلك بقوله اما والله لو وجدت اعوانا  
لقتلتهم لقتلتهم وقوله بعد بيعة الناس له وفككت اهل البصرة بيعته واسدولوا  
مضورا انما هو ولهم الحجة وما اذن الله على اوليائه ان لا يقر باطل كلفه ظالم  
ارسلت مظلوم لا تقبض على اهلها عارها ولتقرب افرها كجاس ولبها لا لغيم  
ومناكم عندي اهلون من عفتكم عن فليس اصحابه تامل من قاتل من اهل البحر  
وغيرهم لقيام الحجة عليه بحسن الناس وكان في ذلك بيان انه لم يقابل الا  
لجرح لدم انما هو وايضا ملوقا لهم لربما ادى الى ارتداد اكثرهم وفي ذلك عوار  
الاسلام وقد بين ذلك في خطبته بقوله لا اقرب محمد الناس بالكلية لقائلهم  
واما الانك وبالناس فقد انكره في تمام بعد مقام بحسب الحال من القوة والصف  
مخو قوله لم ازل مظلوما منذ تبين رسول الله وقوله اللهم الله استعذبك على قرش  
فانهم ظلموا في حقهم وسعوا في انك وقوله اللهم اني استعذبك على قرش فقد ظلموني  
الحجر والمدرو قوله والله لقد تقصيا من الة فتاة وان لم يعلم ان على منها اهل القطب  
من الرجا محمد عن السبل ولا يترى الى الطير الاخر الخطبة وذلك مبرح بالكلية  
والنظم من سبعة حقرة واما الصلوة خلفهم فانه كان يصلي معهم في مسجد رسول الله  
لا يقيدكم بل لنفسه مكرع بكونهم ويسجد سجودهم وذلك ليس بدليل الاقرب  
بذلك خلاف واما الجوارح الثم فلا يمكن احسان يدعى انه جاهد بهم او اسان  
وايهم وامر وعنه قاتل اهل الردة فكان دعا ناعن المدينة وعن حرم رسول الله



لما ذموا منها وان كان ذلك سائدا لا يعرف في السير ولو صح لكان ذلك واجبا عليه وكل  
كل احد يحكم العقل والشرع فاما فيهم فان كان ياخذ بعض حق ومن له حق فله ان يتوصل  
الى اخذها بجميع الوجوه ولم يكن من امالهم ولا من اسوال المسلمين واما كالحج فيهم فقد  
اختلف في ذلك فروي قوم ان النبي كان وهب الخفية فاستعمل فيها بقوله  
وقال اخرون اسلمت فزوجها امير المؤمنين ثم وقال قوم استراها فاعتقها ثم زوجها  
وكل ذلك يمكن على ان سجد اهل الضلال يجوز ان يسرى ويحل وطوا الفرج بذلك  
لان المراعى استحقاق البع بالحب ولا اعتبار بالسلب ولذلك يجوز سدا ما يشبه  
الكفار من دار الحرب وان اغار بعضهم على بعض او يسرقونه وهذا يسطر القول  
فان قيل لو كان النسخ عليه صحيحا لما جاز له الدخول في الثوري ولا الرضا به لانه  
باطلة على من يدعيه قيل لا يصح بان في ذلك اجوبة **ا** اذا دخل فيها بنية وخوفا  
ولو لم يدخلها لغيره اما استغنى عن ذلك لقوم ان النسخ لا يحل على الدخول فيها ما عدا  
البيعة للقتل **ب** انما ادخلها ليتمكن من ايراد الحجج ونقضاته ونقض  
لان ادراجه في ذلك اليوم حل مناقبه ولولم يدخلها لما امكنه ذلك فدخلها ليؤكد  
الحجة عليهم **ج** انما ادخلها يجوز الان يجازيه فيمكن من القيام بالامر من له  
حق له ان يتوصل اليه بجميع الوجوه فان قيل لو كان مضموعا عليه لكان دفعه  
صلا لا مخطئا وفي ذلك تضليل اكثر الامة ونسبتهم الى معاندة الرسول واطراح  
امره وذلك منفى عن الصحابة قلنا لا نقول ان جميع الصحابة دفعوا النسخ  
عليهم بذلك وانما كانوا بابن طبقات منهم من دفعه هذا وطبعا لا مرد منهم  
من دخلت عليه البهجة فظن ان الذين دفعوه لا يدعونونه الا بعدد من الرسول  
وامر عمر فوه وانما روي لهم الامة من ترش خلق ان اخذوا باللفظ العام  
اول من الخاص فتركوا الخاص وعملوا بالعام وبقي قوم على الحق مستكين بما هم  
عليه فلم يمكنهم محاصرة للبهير ولا مخالفة الكل فبقوا مستكينين بالحق فصاروا  
ان

ان ينفكوا ما علوه الى اخلاصهم فلا يجب من ذلك نسبة الاكثر الى الضلال على ما  
اخرج عن امه موسى وهم اصناف اصناف امة النبي اثم ارتدوا حين يحيى  
موسى الاممات وبقية وعبدوا الجهل مع ما هداهم لخلق البحر وقلب القضاة  
والمد البضار وغير ذلك من المخرجات الباهرات وما غاب موسى عنهم الا ابا  
فلازل تكلف متعجب من طائفة قليلة تدخل عليهم السيرة ويندع قوم منهم لدفع  
الحق وقد قال الله تعالى وما من معبد الا قليل وقال ولكن اكثرهم لا يعلمون  
وقال ولكن اكثرهم لفتى كارهين وقال وقليل من عبادى الشكور فلم يذكر  
الكثير الا ذمه ولم يذكر القليل الا حمدا واين التعجب من ذلك وقد قال  
تعالى وما جعل الا رسولا قد خلعت من قبله الرسل امان مات او قتل انقلبتم على  
اعقابكم فتنبطون وقال النبي لتتبعن سنن من كان قبلكم هذا ليعلم انهم  
والقعدة بالقعدة كما ندخل احدكم محرابا لادخلتموه فقالوا يا رسول الله  
اليهود والنصارى فقال صلتم من اذن فقالوا وقالوا فاذن فاقول يا رب  
اصحابي فقال لا تدري ما احدثوا بيننا انا على الخوض عرضة ما بين بصرى والى  
عبدن اذ يحاوون قوم من اصحابي فيجلبون دونه فاقول يا رب اصحابي فقال لا  
تدري ما احدثوا فعدت انهم لا يزالون يريدون على اعدائهم القهقري والاد  
في ذلك اكثر من ان تحصى فاقول النبي من وقع الخطا من القوم وقال ثم سقر  
امسى على ذلك وسبعين فرقة فرقة ناحية والباقيون في الدار فان قيل ان  
الامر على ما ذكره من النص لما روي امير المؤمنين ع بنية من عمر في تزويجه  
ابا هاد ليل على ان كانت الحال بينهم كانت عامرة بخلاف ما تدعونه ويندع كثير  
منكم ان دافعه كافر قلنا من اصحابنا من اكره هذا التزوج منهم من اجازة وقال  
نقل ذلك لعلمه بانهم يقولون هذا الصحيح غير ذلك وانما رويها منه بنية لانه  
مما نفعه الا ان لقي عمر العباس وقال له ما هو معروف فجاوبه العباس الى امير المؤمنين



وقال وقد امره الله تعالى فزجها منه حين ظهر لها ان الامر بزل الى الوحشة وروى  
 عن الصادق عليه السلام ما هو معروف على انه من اظهر الشهادتين وملك بظاهر الاسلام نجح  
 مناجته وهما امور متصلة بالشرع باظهار كلمة الاسلام كما لنا كلمة والوارث والمكة  
 الدائمة والصلوة على الاموات وغير ذلك من احكام احفظ هذا بقسط الزوال  
 فان قيل كيف يكون النص صحيحا ويؤول اليه من عدم فقال حقنا لا ينبغي عن هذا  
 الامر كما كان فينا من قبله وان كان في غيرنا او صاه بنا يقول له دفعه اخرى اعد ذلك  
 ابايكت فيقول الناس نعم رسول الله بايع ابن عمر فلا يختلف عليك اثنان ولو  
 كان مضموما عليه لما احتاج لذلك وكان لا يخفى على العباس قلنا اما في حقنا لم يسأل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يثبت ذلك على كل من يثبت ذلك عليهم ويستم  
 لهم احكام لا تملك ان اراد الله لا من موضوع واما ما يفتقره قلنا انه انما طلب  
 ذلك لما رأى ان النعم قد ذوقوا الاسلام من جهة الاختيار فقرر كواله في ذلك  
 اليه شبهة بين اكثر اراد ان يثبت عليهم بل اعم بطلان نعم يجيب ان لو سئل لما  
 رأى له من جهة الخصم فيا يراى له ذلك ليرجى العباس الى ما عناه اليه  
 فان قيل كيف يكون مضموما عليه وهو يفتقر في كثير من الاحكام مستقينا  
 وكان يجب ان ينقض احكامهم لما اظهر الله وكان ينبغي ان يثبت ذلك  
 الى اربابها وفيه عدل عن ذلك دليل على بطلان ما يدعون قلنا اما فيما لهم  
 فما لا يوجب له الامتناع من لان عليه اظهر الحق والحق والحق اذ اقام في حق الله  
 ولا سؤال على من اظهر الحق واما السؤال فيمن اظهر واما احكامهم القدر  
 فانه لم يكن خلاف ذلك واما انما اظهر الله بالاسم دون المعنى واكثر من قايده  
 كان مضموما لامة القدم فكيف يمكن من نقض احكامهم وكلت قال لقضائهم وقد  
 سألوه بمحكم فقال اقبضوا ما كنتم تقضون حتى تكون اناس من جماعة او سواها  
 كما ما اصابه في من مات من شيعة وخالف في مسائل علمت بعد الحال ان

الخلا

الخطبة فيها لا يفتقر الى ما سلكه عاين رجال الوحشة واما في حقنا لما امانا  
 من البقية وان ردها في حقنا لا تقلم القوم وتخطأتم ففعل من ذلك على ان  
 ذلك كانت حاله ولم يعل عليه ولاية ومن له حق له ان يترك المطالبة بل يفتقر  
 ومن اصحابنا من قال الخضم في ذلك كانت فاطمة وادعت له بان لا يكلم فيها  
 لتكون هي الخاصة لهم يوم القيمة لما جرى فيها وبين من فيها من الكلام المعروف  
 في حالك لا ينبغي وايضا يوم يكون فيه فصل الخطاب فاما الكلام في احتياط  
 فانه في ذلك بالاختلاف والبراهين فقد استوفينا في تحقيق الشافعي وطرا من شرف  
 الجبل فلا يطول بذكره فيها واما ما يعارضون به ويدكرون في الايات غفيرة  
 والسابقون الاولون من المهاجرين والا نصار وقوله لعن رخصا من المؤمنين  
 ان يبايعوك تحت الشجرة وغير ذلك من الايات فان ذلك يمنع من وقوع خطا  
 به بعد بدفع النص فقد بينا الوجه فيها مستوف في تحقيق الشافعي وطرا من شرف  
 والمفصّل في الامامة وغير ذلك من كتبنا فلا يطول بذكره فيها وذكرناه كفاية ان  
 ١٢ راجد دليل اخر على ما سلكه وهو يدل على امانة الخبر المعروف الذي عليه  
 احد من اهل العلم فيعبد بدان النبي صلى الله عليه وسلم حين انصرف من حجة الوداع وبلغ المنى  
 المعروف بعد يوم ثلث وناوى في الخطبة اناس من الصلوة جامعة فاجتمع الناس  
 فلما راى في الرجال وخطب خطبة معروفة ثم اقبل على الناس فقال انت  
 اولكم من انتم قالوا بل هو رسول الله فقال عا طفا على ذلك فمن كنت فعلاه  
 فيل مولاه اللهم وال من فالاه وعاد من عاداه واضرب من تضربه واخذل من خذله  
 فانه باقيا له وقرره بما على طاعته ثم عطف بحجة اخرى عليها محتملة لها وفيها  
 فوجب على اهل البيت سماع اهل اللغة فوجب بذلك ان يكون امير  
 المؤمنين ثم مضى الى طاعة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعة فيفيد الامامة  
 فوجب ان يكون اما و هذه الحجة تحتاج الى بيان اسيا احد هان بين هذه الخبر



والثاني ان يبين ان لفظة مولى قيدت في اللغة ثم بين ان ذلك في الخبر دون غيره من الالفاظ فالذي يدل على صحة الخبر قوله الشيعة خلفا عن سلفهم ما بيناه في التواتر بالنسخ الجلي وكما يال عنه في الاسئلة فالجواب عنه لا يقتضيه ايضا فقد روى اصحاب الحديث من طرق كثيرة لم يرد في الشريعة خبر موثوق اكثر طرأ منه فانه روى الطبري عن سيف وسبعين طريقا وابن عقدة عن مائة وخمسة طرق وغيره من مائة وخمسة وعشرين طريقا فان لم تثبت بذلك صحة فليس في الخبر خبر صحيح وايضا فامير المؤمنين اجمع به يوم النوري فلم ينكره احد ولا دفعه ذلك على صحته وايضا فقد ثبتت الامة على صحته وان اختلفوا في معناه وما يحكي عن الجواب من محمد له وليس يصح لانه اما انكم المحدث المعروف بعد برغم ولم يحدد نفس الخبر وخلاله ايضا لا يعتد به لانه سجد الاجماع وبما خرج عنه وايضا فان مقتضاه الامة على ما ثبت صحته لان الامة بين ما بين قائل يقول مقتضاه الامة انه يقطع على صحته وقائل يقول ليس مقتضاه الامة بقوله هو خير واحد وما الذي يدل على ان مولى يقيد الامة بقول اهل اللغة قال ابو عبيدة معمر بن النخعي في قوله تعالى النار مولى لهم قال معناه اولاهم واستشهد ببيت يزيد ففند على القدر محسبانه مولى الحاشية خلفها واما ما روي في قول ابو عبيدة حجة في اللغة قال الاضطل عبيد عبد الملك بن مروان فاصحبه يولاها من الناس كلامه واخرج عن ريشان انها سويحة اعاها في الناس بها وروى عن النبي انه قال ايما امرأة نكحت غيري من يولاها نكحها باطل وفي خبر اخر فيردن ولها واراد بذلك من هو في بال عقد عليها وقد حكى عن المحدث انه قال مولى هو في واراد واضع حجة واحد من عرف عادة اهل اللغة في صحة طئانه واثبت ذلك فالذي يدل على ان المراد به في الخبر الاول ما قلناه وان النبي قد علم عطف عليها باخرى محتملة لها واخبرها فوجب حملها على مقدمها والا دوى الى ان يكون



بعد عثمان اثبت امامته بالاختيار لا بهذا الخبر الا انما يتصور بعد النسخة واستحالة  
 الامامة بهذا الخبر بل استحقات الرضى الوصية بقول الموصي فلان وصي فانه ثبت له  
 الوصية في الحال وان كان النصف ليس له الا بعد الوفاة وكذلك استحقات  
 الامامة كان حاصله في الحال وان وقف النصف على بعد الوفاة فان وجود اليه  
 كالمناصب النصف في حال وجوده ومما قول السخف فلان وجوده فانه ثبت  
 استحقاته في الحال وان كان النصف واقفا على بعد الوفاة طريقا اخرى وهي  
 نقول اذا بينا اقسام مولاها واجدنا هذا اولا في دل على انه المراد فلا  
 بطلت فائدة الخبر وذلك لانه من اقسام المعتبرين بالخبر والظاهر في الامامة  
 وهذا كله معلوم بطلانه فلا يحتاج الى افساده ومن اقسامه ابن العم ولا يجوز  
 ان يكون المراد به ذلك لانه معلوم ضرورة ان عمر ولا فائدة في ذلك ومن  
 اقسامه الموالاة في الدين ولا يجوز ان يكون ذلك مراد الا لانه ليس فيه تخصيص لانا  
 واجبة لجميع المؤمنين بالاجماع وقوله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض  
 ومن اقسامه ولا والمعتق ولا يجوز ان يكون مراد الا ان ذلك معلوم من حديثه  
 لان قبل الشروع ايضا معلوم ان ولا والمعتق يستحقه ابن العم وبذلك ورد الشروع  
 ولا يليق ذلك قبل ذلك الوقت والكان وقول يخرج لك يا علي اصحبت  
 مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة ولا يليق شي من ذلك به وليس لاهدان  
 يقول اعلوه على الموالاة ظاهرا وباطنا وذلك ان اهل اللغة ليس يستعملوا  
 فيه من كلامهم ولا يجوز ان يحل اللفظ على غيره ما لم يوضع له في اللغة ومضى قيل  
 يحل على ذلك لانه ثبت الموالاة كما اثبتنا لنفسه قبل انما وجب الموالاة لغيره  
 ظاهرا وباطنا من حيث كان نبيا وان كانت النبوة مرتفعة عنهم فوجب الموالاة له  
 باطنا على انما يجب حله على ما فاده اذ لم يكن عليه على ما تقتضيه اللغة ومضى  
 انه اذا حل على انه مقرر في الطاعة والولاء منه بامامة كان محولا على ما شهد به

اللغة ولا يحتاج الى هذا العقل فاذا اشدت الاقسام كلها لم يبق الا انذارا ومن  
 الطاعة والاطاعة للامامة وقد قيل انما اذا كان من اقسامه فرض الطاعة و  
 الاول قبل غيرها لا وجب على ذلك على جميع الاما اخرجه الدليل وايضا فقد روي  
 عن جماعة من الصحابة انهم حضروا من الحضرة في الطاعة والامامة منها قول عمر الذي  
 قد ضاه وذلك لا يليق الا بما قلناه ومنها قول حسان بن ثابت الانصاري يناديهم  
 يوم الغدير بينهم + تحم واسمع بالنبوة منا ديا + يقول من مولاكم ووليكم + فقالوا  
 ولم يدروا هناك التاديا + الهك مولانا وانت مولانا + ولم يتحدث من ذلك  
 اليوم عاصيا + فقال له قم يا علي فاني + رضىك من بعدى اماما وهاديا +  
 فمن كنت مولاه فهذا وليه + فكونوا له ايضا صدق موابيا + هناك دعا الله  
 وال وليه + وكان للذي عاين عليه معا ديا + وقال ليس من بعدى من عبادة  
 قلت لما نفي المدوطينا + حسبا نبيا ونعم الوكيل + حسبا نبيا الذي مع البقرة  
 + بلاس والحديث طويل + وعلى امامنا وامام + لوانا في ما نسيريل + يوم قال  
 النبي من كنت مولا + فهذا مولا خطب جليل + وقول حسان كان مبرا عن  
 الشيعي + وكشع منه فاولم يدبر الامامة لا نكر عليه وقال له ططت ما ردتك  
 واردت به كيت وكيت فلما لم ينك ذلك دل على ما قلناه واستقصاء الكلام على  
 هذا الخبر ذكرناه في كتابنا في شرح الجمل وغير ذلك فلا ينظر بعد كره  
 ههنا دليل آخر على امامته وما يدل على امامته ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله  
 مني غير انه هرون من موسى الا ان لا ينفي عدي فاستفاد لفظا من النبوة وعفا  
 بالعرفان لم يكن احاه لايه وامر وقد علمنا ان منازل هرون في النبوة هي  
 كان مقرر في الطاعة على قومه واخصى بعينه من شدا مدياروه فيجب  
 ان تكون هذه المنازل ثابتة له في شوق فرض طاعة نبوت امامته وقد  
 نقل القرآن بعض منازل هرون من موسى قال اسد ما في كتابه عن موسى



انما له فقال اجعل في ذريته من اهل هرون اخي اسد مبراري واشركه  
 امرى وفي ايتا اخرى اخلف في قري واصح وقال الله قد اوتيت سؤلك يا  
 موسى فوجب بذلك ثبوت هذه المنازل لا مير المؤمنين والطريق الذي به  
 صح هذا الخبر هو ما قدمناه في خبرنا القديمين قوا ان السيرة وقيل الخلفين له على  
 القوا ان الاجماع على نقله وكل ذلك موجود هنا وايضا فقد ذكره البخاري ومسلم  
 صحيحهما والنظر في تفصيل الاخبار هو ما قلناه وايضا ما ذا ثبت ان مقتضاه ما قلناه قطع  
 على صحته ومن لم يقطع لم يقل ان مقتضاه فرض الطاعة والفرق بين القولين خروج  
 من الاجماع وهرون وان مات في حيوة موسى كان من لوازمه ليقع على ما كان عليه من  
 استحقاق فرض الطاعة على قومه واذا اجعل النبي من نزلته على مثل نزلته سوا وبقي له  
 بعد وفاته وجب ان تثبت له هذه النزلة وليس لاحد ان يقول لو بقي هرون الى  
 بعد وفاته لكان فرض الطاعة لكان نبوته لا هذا القول واذا كان على ما يمكن  
 نبيا فكيف ثبت فرض الطاعة وذلك ان فرض الطاعة ثبت في النبي والامام وهي  
 منفصلة عن النبوة فلا يجب بها ثبوت النبوة انما فيها بل لا يمنع ان يفرض النبوة وبقي  
 فرض الطاعة واذا كان النبي قد ثبت له هذه النزلة فانه ثبت النبوة له يجب استفاء  
 فرض الطاعة الا ترى ان العالم لو كان لو كيلة اعطى فلا مأكدا الا ما استحقه على من  
 البيع ثم قال وانزل الا لا اخر غير نبي فانه يجب ان يعطيه مثل ذلك وان لم يكن احق  
 من من البيع بان يكون استحقاقا استحقه عليه من وجه اخر او ابتداء هبة منه وليس  
 للوكيل سفور وان يقول ذلك استحقه من من البيع وانت ما بعته شيئا فلا يستحق  
 لان القالة فوجوبه على الوكيل العطي ولا يفتنون الى هذا الاعتداد ولا هذا القول  
 فان قيل قد يرد ان هرون لو بقي لاستحق فرض الطاعة والخلافة منزلة مفردة لا  
 يوصف بانها منزلة لا لا توصف بانها صلوة سادسة بانها من الشرع على تقدير ان  
 لو بقيت بانها كانت من الشرع قلنا المعتدان كان له سبب حقا في توصف بانها

منزلة الامرى ان الذين لم يجعل يوصف بان يستحق كما يوصف الذين الحال  
 ولا توصف الصلوة السادسة بانها من الشرع لان ليس لها سبب وجوب ولو  
 اذ كان بعد ستة صلوات صلوة سادسة توصف بانها من الشرع وفرض الطاعة به  
 الوفاة له سبب وجوب في الحال بخلاف ان يوصف بانها منزلة وفرض ذلك ان يختلف  
 الخليفة وفي عهده بعده بخلاف ان يوصف بانها تلك منزلة لولا العهد وكذلك من  
 اوصى له غيره جاز ان يوصف بان يستحق الوصية وان كان الموصى واقفا الى  
 الوفاة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل هذه المنازل لا مير المؤمنين بعده بقوله انه لا يبي  
 بعدى وكذا ان من حق الاستثناء ان يخرج من الكلام بالولاء كان ثابتا الا  
 ترى اننا نقول لو قال ضربت غلاما فكلهم الا ريدا في الدار افا ضربا من ضرب  
 في الدار وتركت من تركه مثل ذلك واذا كان النبي جعل استثناء هذه المنازل  
 بعده فيجب ان يثبت له ما عدا الاستثناء بعده من لفظة بعدى في العرف  
 بعد الموت كما يقولون هذا من بعدى وفي عهدي بعدى فاصح لغير بعدى  
 فليس لاحد ان يقول تبعكم بعد نبوتي لا نالوا سلما انه لو امره بعد نبوته لقل  
 منه الاحوال كلها ومن جعلها بعد وفاته واذا قيل يلزم ان يكون فرض الطاعة  
 في الحال وان يكون اما قلنا اما فرض الطاعة فقد كان حاصله في الحال واما  
 لم يامر له لوجود النبوة وكونه اما ما وان انتصاه في الحال فانه يقضي ايضا بعد  
 الوفاة ما خرجنا حال الحيوة منها لكان الاجماع على انه لم يكن مع النبي ما بقي  
 انبا في على عهده وليس لاحد ان يحمله عليه بعد عهده لان ذلك خلاف الاجماع وان  
 احدا من الامم لم يثبت امامته بهذا الخبر بعد عهده دون ما قبله ومن اثبت ذلك  
 اثبت بالاختيار ومن اثبت امامته بهذا الخبر اثبت بها بعد النبي في اخر عمره  
 بان الامر من خلاف الاجماع وليس لاحد ان يقول انت مني هرون من موسى  
 يثبت اثبات منزلة واحدة لانه لو امر ما كثر من ذلك لقال انت مني عبال وذلك

التي

التي

منزلة



وذلك ان هذا يفسد من وجهين احدهما انه لو انما منزلة واحدة فدخل الاستثناء  
عليه دليل على انما زاد اكثر من منزلة واحدة فالنكاح ان الامتياز ثابتهن قائلين  
ان الخبر خرج عن سبب فهو بغيره عليه وقيل يقول المراد جميع المنازل واذا استثنى  
خروج الخبر على سبب ثبت القول الاخر والذي يدل على ما ذكرك ان رواية ما ذكره  
من السبب طريقه الاحاد والخبر معلوم وامع السبب والوجه لما روي قصر الخبر  
عند اكثر المتبعين وايضا فقد روي هذا الخبر وانما السبب في مقام بعد مقام وفي  
اوقات ولم يكون فيه السبب الذي فان قيل لو اراد الخلاف لقال انت سوف منزلة  
يوشح من ثوب لان هذه المنزلة كانت حاصلة ليوثق من موسى بعد وفاته ولما  
هذا فاستدل من وجهين احدهما اذا كان الخبر دالا على ما هو عليه من المراتم  
يكون على وجه اخر فخرج في الادلة وذلك لا يجوز وكان ذلك يلزم في اكثر الادلة  
واكثر الظواهر وذلك باطل لا يوافق **فصل** ان خلافة توشح ليست معلومة وانما  
يذكر ما قوم من اليهود وخلافه من موسى فخلق بالقرآن وقيل ان يوشح  
نبيا يوشح اسمه بغير موسى بعد خلافة ابراهيم والخلافه كانت في جلد هرون  
ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم له زيادة على خلافة في نبي ان يوشح ذلك يوشح وقد كلفنا  
على ما يفرج على هذه الجهة في هذا الخبر والفرق بينهما في بعض الشائخ وخرج الخبر  
فظول يذكره ههنا لان ما ذكرناه كفاية ان شاء الله **فصل** في احكام النجاسة  
على ايرالمومنين ثم ظاهر مذهب الامامية ان الخارج على ايرالمومنين في النجاسة  
لما في ذلك من دليل اجماع القرينة الحق على ذلك اجماع محبة لكون المصوم الذي لا  
يجوز عليه الخطا اذ خلاصهم فان الخارجين له كانوا منكرين لامامة وداينين  
النسب عليها ودفع الامامة وجعلها كجحد النبوة ودفعها موايلدالة قوله صلى الله  
عليه وسلم لا يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية ثم روي عنه انه قال لا يلقى  
حرب حرب في ذلك سلبه وحرب النبي ككفر بلا خلاف فينبغي ان يكون حرب

علم

علم مثله لا ندرنا حكم حربك حكم حرب والافعال ان يريد نفس حربك  
لان المعلوم خلافة فان قيل لو كانت ذلك كقرا الاخرى عليهم احكام الكفر من  
منع الموارنة والكنيسة المدافعة والصلوة عليهم واخذ العتمة واتباع  
المدير والاحبارة على الخروج والعلوم انهم لم يخرج ذلك عليهم فكيف يكون  
كقرا قلنا احكام الكفر مختلفة حكم الحرب والمعاهد والدي والروايات فمنه من قيل  
الخبرية منهم ويفرون على دينهم ومنهم من لا يقبل منهم ومنهم من يترك وتترك  
دينهم ومنهم من لا تترك عند الخالف ولا يمنع ان يكون نظاما بالسماوات  
وان حكم بكفره حكمه خالف لاحكام الكفار كما يقول المعتزلة والخبرية والشيعة  
فيهم من الفرق الذين يحكمون بكفرهم وان لم يخرج هذه الاحكام عليهم وبطل  
ما قالوه فانما من خالف الامامة فحكم عليهم بالفسق ومنهم من يقول هو خطأ  
مفقور ومنهم من يقول انهم مجتهدون وكل مجتهد مصدق حكم بغيرهم من  
المعتزلة وغيرهم ممن يدعي توبة القوم ووجوبهم ثلثين بينا فساد قولهم  
الذي يدل على بطلان ما يدعيه من التوبة ان الفسق معلوم ضرورة وما يدعيه  
من التوبة طريقه الاحاد ولا يرجع عن المعلوم الى المظنون وايضا كتاب المظنون  
الى اصل الكوفة والمدنية بالفتح يفيض فوق القوم وانهم قتلوا على خطاياهم وانهم  
قتلوا على النكاح والنجس ومن مات ثانيا لا يوصف بذلك ولا يكسب معونته في  
كتب السير وروايات المعاجزة ابن جرير بن عباس الزبير وسيفه ما ولد سيفه  
قال سيف طالما جلي به الكرب عن وجه رسول الله ولكن الحسين ومصارح الحق  
ومن كان ثانيا لا يوصف بمصرع ما نه مصرع سواد وجه الزينة قال يمتنع  
عليها عليه السلام يقول والله لقد علمت صاحبته الودج ان احباب الجمل ملعونون  
عليهم لانهم اباي وقد خاب من اقرى ودوى البلاد نرى باسنا في حوزة  
ابن اسما قال يفيض ان النبي لما في الغر فكل من اسير وقال ابن اسما

علم



فوالله ما انت بحبان ولكنك اعسبك منكك فقال هو ذاك والى ذلك خلافة النبوة  
 لانه لو كان ثابتا لكان محققا ان صاحبك على الحق وانا على ابطال والى توبة  
 لك وايا طاعة فقتل بين الصفيين حتى تاب وكتبا بامر المؤمنين يدل على  
 وروى عنه انه قال حين جاد بنفسه ما رايت مصراع فتح اصبع من مصراع وذلك  
 دليل الاصرار وروى عن علي بن ابي طالب انه مر عليه وهو يقول فقال اقدره فاقصد  
 فقال كانت سابقة ولكن الشيطان دخل مغررك فادرك النار واما صرار  
 عايشة فلما ساروا من بين يدي من الحارثة بين عبد الله بن عباس  
 وبنو بنيها واما سارها من تيممة بامر المؤمنين دليل واضح على الاصرار وروى  
 الواقدي ان عماد دخل عليها فقال كيف رايت ضرب بنك على الحق قالت  
 استبهرت من اهل مكة عليا فقال اتا اسد استبصارا من ذلك واهل بصرى  
 حتى تعلقوا سعات حجر لعلي انا على الحق وانه على ابطال فقات عايشة هكذا  
 اليك انما هو باعما اذ ثبت ذلك لابن ابي طالب وروى الطبري في تاريخه  
 انه لما اتى قتل امير المؤمنين عليه السلام الى عايشة فالتفت على مصاهار  
 استغرها النوى كما قرع علينا للبا بلسا ثم قالت من قتله فقتل رجل من بلاد  
 فقات فان بك ثابتا فلقد فاه غلام ليس فيه الهاب وهذا كله صحيح  
 الاصرار وفقد النبوة وروى عن ابن عباس انه قال لا امير المؤمنين ع  
 امت عايشة الرجوع الى المدينة دجها في البصرة ولا ترحلها فقال نعم انها لا  
 شرا ولكنك اردتها اليها وروى محمد بن اسحق انها وصلت الى المدينة و  
 راجعة من البصرة لم تزل تحس اليها على امير المؤمنين وكتبت الى معاوية  
 اصل الشام مع الاسود بن العنزي تحي منهم عليه ونظائر ذلك كثيرة ذكرنا  
 منها في كتابنا في الاصول بذكره فيها فاي توبة مع ما ذكرناه  
 واما من نفى عنهم الحق فاما قدماه من الادلة فينفذ قولهم وما يدعيه القدر

من الاخبار

من الاخبار في توبة طلحة والزبير وعائشة في كل ما اخبروا به لا يثبت اليها دليل  
 بالقرينة وادل دليل على عدم التوبة انهم لو تابوا لساروا الى امير المؤمنين ع والى دخول  
 في معسكره والجهاد معه فالتفتوا به رجوع الزبير عن الحرب ونفس الرجوع ليس دليل  
 التوبة لانه لا يحتمل غير التوبة وقد قيل انها لما لاقت له امارات النظر لا امير المؤمنين  
 واسبس من النظر به رجوع وقال قوم انه رجوع ليس هو بل معاوية وقيل انه لما اضر  
 وخجدا انه فقال خلعت ان لا اقاتله فقال كفر عن عييك فاعتق طوكا له ورجع  
 الى القتل وما روى من قوله ما كان اسقط الا عرفت ان اصنع قومي فيه الا  
 هذا الاسرار في الادبي ام قبل انام مدبر ليس فيه دليل التوبة بل هو صحيح في ذلك  
 الجناح للنبوة وروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال بشر قاتل ابن صفية  
 بالنار لا يدل على توبته ايضا لانه يحتمل ان يسحق قاتله النار لا امر سوى قتله  
 قاتل النبي ع لزمان رجل قاتل الكفار يوم احد واطي معه قرنان رجل من اهل  
 النار لعلة اخرى وقيل السبب في ذلك ان ابن جرم من خرج من الخواص في الهوان  
 فقتل في جملهم وروى عن طلحة انه قال حين اصابه السهم نذمت ثلاثة الكعب  
 لما رأت عيناها ما فعلت يده فلا يدل ايضا النبوة بل يدل على عداها لانه جعل  
 ندامة غير نافعة له كان ندامة الكعب لم تنفعه وقصة ذلك مشهورة وقوله  
 وهو يحسد نفسه اللهم هذا لعن من حتى نفي دليل الاصرار ايضا لان قريانة  
 قتل عن علي على ذلك خلاف ما اقر على نفسه وما روى من حديث البشارة  
 النبي ع قال عشرة من اصحابي في الجنة طلحة والزبير منهم لا يدل على توهم ايضا  
 خبر واحد ضعيف مقدوح في ربه بية حسنة وادل دليل على فساده ان النبي ع لا  
 يحتمل ان يقول لمن ليس بمعصوم انت في الجنة لا محالة لان ذلك امر اوله لا يهيج  
 وقيل انه راد به سعيه وهذا امر لا يقبل خبره لانه يشهد لنفسه بما روى  
 من كراهية وشبهه وتلقاها وتبينها انها كانت مدبرة او سحرة وقولها لا يكون شهد

١٥٤



ذلك اليوم احب الي من ان يكون له من رسول الله عشرة اولاد كبسب الرحمن  
 الحرب بن همام لا يدل على التوبة لان مثل ذلك قد يقول من ليس بنائب كالحكم  
 من يلا يقينه من قبل هذا وكنت متبينا منيا وقد يقول مثل هذا من اراد ان الم  
 يبلغه فانه عنده من غير عليه ويمنع الموت عند ذلك ويود انه الله لم يفرض الله  
 سميت به ولا يدل على ذلك على التوبة واستفاء ذلك ذكرناه في غير موضع  
 في تثبت ائمة الاثني عشر عليهم السلام اذا ثبت بما عدناه ان الزمان لا يخلو من  
 وان من شرطه ان يكون مطلقا على عصمة او يكون اكثر ثوبا عند ائمة تعالى عليهم  
 جميع احكام الشريعة سهل الكلام على ائمة امام عبد الله المؤمنين لانه يشترط احوال  
 الائمة في كل عصر فبعد هاتين احوال تامل لا امام وما دللنا به من ان الزمان لا يخلو من  
 امام فيسند قوله وتامل يقول بائمة من لا يقطع على عصمة بل لا يخلو من شرط الامام  
 وذلك بطل بما قد ساء من وجوبه قطع على عصمة الامام وتامل يقول بائمة من  
 عصمة لكنه يذهب الى ائمة من لا يدعى النص عليه ولا الحق وقد بينا ان لا يلزم من  
 معرفة العصوم الا باحد من قول فيسند ايضا بذلك ومن ادعى النص باصحا  
 واما محتملا فانه يذهب الى ائمة من علمنا موته كالكسائية القائلين بائمة ابن  
 الحقيقة والناوسية والواقعة على حفص بن محمد والقطيعة القائلين بائمة يوسف  
 بن حفص بن وانه محتمل ميت واتقال هؤلاء بطل ما علمنا موته هو لا ظاهر  
 كمنونا وايضا فامل دليل على فساد هذه الفرق انهم وانهم لم يبق لهم باقية ولا  
 كانوا على حق لما افترسوا وهذه الملة اذا افترسها في امام من عند الحسين بن علي  
 والى عهد قائم من الحسين عليهم السلام وجب لها صحة لا يمكن النص عليها الا بالناظر  
 في بعض الاصول التي ذكرناها ومتى افترسوا في شيء من ذلك كانت الكلام في تصحيح ذلك  
 الاصل والائمة في فروع الكلام على الزيدية داخل في هذه الاصل لا يقطع على  
 عصمة زيد ولا يدعون ان من شرط الامام ان يكون مطلقا على عصمة ومن قبل نفسه  
 على ذلك

فضل

على ذلك اخيرا بخلاف الاجماع ومع ذلك فيسند قوله لانه لا يدعى نصا عليه ولا ظهور  
 معجز وشرح هذه الملة والكلام على من فرق بين ائمة في بعض النسخ وجملة على  
 ما قلناه فلا يخلو بذلك الكتاب فاما الكلام في الغيبة وسببها فانه اذا ثبت هذا  
 الاصول التي قد ساءها وان كل وان لا يخلو من امام وان من شرطه القطع على  
 عصمة ووجوب النص عليه فوجب ائمة من يدعى ائمة لان الله انما في عصرنا  
 بين احوال منهم من يدعى ائمة من لا يدعى القطع على عصمة بقوله بطل بما قد ساء  
 ولم يبق بعد ذلك القول بائمة والاخر الحق من الائمة فاذ ثبت ائمة ووجدناه  
 له يظهر لنا ان الاستتار سببا معها ذلك ولو لانه لم يخلو من الاستتار يكون  
 معصوما ولا يلزم ان يعلم ذلك السبب فضلا كما يقول ابن طين في اثباته لاهل  
 الخلق الموديات وفضل الامام وغير ذلك بان يقول اذا ثبت حكمه علمنا ان هذه  
 الاشياء لها وجه حكمه وان لم يظهر فضلا بذلك فيجب ان طين في اثباته لاهل  
 وان تكلفنا الكلام في تفصيل ذلك لا يظهر والقوة والافاق والذوق ذكرناه  
 كاف في الحجة واذا ثبت وجوبنا التكليف فاما على الكلف كما كان علمنا ان  
 استاده لشيء يرجع اليهم لانه لو لم يرجع اليهم لما نحن تكليفهم ولا يلزمنا العلم  
 ذلك الامر فضلا كما يقول ابن اهل بشرط من شروط النظر لم يحصل له العلم  
 اليقيني قد اختلف بشرط من شروط النظر فيحتاج الى ان تراجع وتعود فيها بداعي  
 يحصل اليك العلم فكذلك من لم يظهر له الامام ينبغي ان يرجع نفسه ويصلي سيرة فاذا  
 علم انه ساء منه صدق اليقينة في عصر الامام وان لا يغير عن ذلك ظهر له الامام  
 وقيل في ذلك انه لا ينبغي ان يكون من لم يظهر له الامام المعلوم من حاله انه اذا ظهر  
 له سره واجه حيرة الى غيره من اوليائه واحوانه فربما اشياء خيرة وشا  
 امره وقيل ايضا انه لا ينبغي ان اذا ظهر وظهر على يده علم معجز فانه لا بد من  
 فان غيبته غير معلومة واذا كان كذلك دخلت عليه شبهة فيعتقد انه مدعي للمالا



اصل له يشيع خبره ويؤدى اليه اعترافه وغير ذلك من الملل وهذه العلة بطلها من  
 له من شيعته وان كانت علة من جهة ان لطفه حاصل لانه يستعد وجوده ويحتمل  
 تمكنه في كل حال فهو بخلافه واللطف به حاصل ويمكن ايضا شق موصل الشرع اليه لا  
 ولم يصل اليه ذلك لما شاع له الاستسار الاسقوط التكليف عنهم فاذا وجدنا التكليف  
 باقيا والغيبة مستمرة علمنا ان جميع الشرع واهلها اليه فاما الخلف فببطلان  
 عند عقاده بطلان امامته وان من ادعى هذا المنصب ممن اشترنا اليه صار <sup>مضلا</sup>  
 مضلا ولا يحتاج ان يخرج علمه في الاستسار عنه والفرق بين استسار موقوف ابان  
 عليهم السلام انهم يكن المعلوم من حالهم انه يقومون بالامر ويروايت الدول و  
 يظهرون بالسيف ويقومون بالعدل ويمسكون الجو وصاحب الزمان عليه السلام  
 بالعكس من ذلك ولهذا يكون مظلوما موقوفا والاولون ليسوا كذلك على ان  
 ابان مظهر لا يمكن ان يكون المعلوم انهم لو كانوا كان هناك من يقوم مقامهم ويبدل  
 مداهم وليس ذلك ما حصل لان لان المعلوم انه لو كانت له قيم هناك فقام ولا  
 يد مداهم فبان الفرق بينهما وطول غيبة الامام ثم كقصرها فانه ما دامت الغيبة  
 الموجبة حاصله فانه مستمر لان يعلم احد ما في وقال العلة فيعلم ذلك بما وقفه  
 عليها باقائه من الوقت المعلوم وبلا مارات اللاحقة للضرر عليه الظن بوقوع  
 العلم في ذلك وخاصة اذا قيل ان ظهرت امارات المضربا علم انه وقت الخروج  
 وكل ذلك وطول غير صاحب الزمان وان كان خارقا لقاعدة فانه ما لا مادي  
 عليه بلا خلاف بيننا وبين من خالفنا من الامم وخزفها لعدايات على من ليس  
 بنبي قد بينا حواجه فلا وجه لاعادة ذلك وقد بينا سر الغيبة في السجادة  
 في الفان اخرى فلا ينبغي ان يتعجب من ذلك وليس لهم ان يقولوا ان استسار  
 النبي كان مدة بيعة وذلك ان استساره في الشعب كان ثلاثين و  
 جاز الاستسار ولو لم يواها لعله جاز الاستسار الطويل مع استمرار الغيبة  
 فرق

فلا فرق بين الطول والقصر بل المراجعي حصول العلة ونزولها وليس لهم ان يقولوا  
 ان الغيبة استر بعد اداء الشرع وذلك ان وقت استساره في الشعب لم يكن ادى  
 حل الشريعة لان معظم الشريعة نزل بالدين على ان في كون النبي بين الخلق لطفنا ومصلحة  
 فأي شئ قالوه في ذلك فهو قديما بعينه والحد والمصلحة في حال الغيبة حورا وصحوا  
 والدم لاحق بمن اخرج الامام الى الغيبة وحصل ذلك يلزم المشرك الذين يقولون اهل المل  
 واعتقد ممنوعون من اختيار الامام فاليهم الامام على ما عليه ويدل على ما في الغيبة على  
 ما في حوايه ما تواتر به الشبهة في نفس النبي ثم على الغيبة عشرة في الجملة ومروده اهلها  
 عن امام على من يقوم مقامه وقريب ذلك كثر تباين على امير المؤمنين والامام  
 على ذلك قد يصح الجواب عنها ايضا وهدى الخائفون عن النبي ايضا واكثر ما  
 في المصنف وغيره من كتبنا بان الامة بعده اثنا عشر فاذا ثبت العدد والامم بين  
 قائلين قائل يقول بالاثني عشر وهو يقطع على انهم هؤلاء وبما بينهم ومن لم يقل بآلهم  
 لم يقصرها على عدد مخصوص فاذا ثبتا بعد ما روه ثبت الايمان بهذا الاعتبار و  
 الكلام في فروع الغيبة فاصولها استوفانها في تضيقاتها فلا طول بل ذكره ههنا  
 وهذا القدر كان هذا ان شاء الله قد امتثلت ما رسم الشيخ الاجل اطال الله  
 وسكنت الطريق الذي طلبه من الاحتضار والابحار وارجو ان يكون سوا قفا  
 لغرضه ملائما لا رادته وانا الان اذكر جملة من العبادات لا يستغنى عنها واخرى  
 على هذا المباح في الاحتضار والابحار ان شاء الله تعالى وسيد ربه  
 الامور سبحانه

### الكلام في العبادات الشرعية

عبادات الشرع من الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد واكد هاد اعلمها فمن  
 الصلاة لانها لا تنقطع في حال من الاحوال مع ثبات العقل وان يقرن او صالها من قيام  
 الى قعود الى غير ذلك واما في العبادات تدتقطع على بعض الوجوه عن قوم دون قوم



فذلك بندها في اول كتب العبادات ثم نفقه بآية العبادات ونحن نذكر واحدا  
 منها على وجه الاختصار فان استغفنا ما يغفل بكل واحد منها قد بطننا في انها تدور  
 بسنن والفرق بينها وكما لا بد منه على كل حال واما من حق الصواب **فصل**  
 في ذكر افعال الصلوة افعال الصلوة على ضربين احدهما مقدم الصلوة والثاني  
 يقارنها **فصل** في ما على ضربين مفروض ومسنون فالمرغوض من الطهارة والوقت والقبله  
 ومعرفة اعداد الصلوة وسر العورة ومعرفة ما يجوز في الصلوة فيه وبالايجوز  
 وتطهير الثياب والكان من الغفاسات والمسنون الاذان والاقامة ونحن نذكر  
 لكل ذلك فصلا فصلا ان شاء الله **فصل** في ذكر حقيقة الطهارة وبما ان افعال  
 الطهارة في الشرع عبادة عن ايقاع افعال مخصوصة على وجه مخصوص في البدن يستباح  
 به الدخول في الصلوة وهو على ضربين طهارة بالماء وطهارة بالتراب والطهارة بالماء  
 هي اصل وانما يعدل الى التراب عند عدم الماء او عند استعماله وهي على ضربين طهارة  
 وضوء والافضل ونحن نبين كل واحد منها على قدر ما يذكر ما ينبغي ان يعلم فيه  
 ان شاء الله **فصل** في ذكر الزمن واحكامه الوضوء عبادة عن ايقاع افعال في اعضا  
 مخصوصة من البدن على وجه مخصوص يستباح به الدخول في الصلوة وله قدرات  
 مفروضة ومسنونة تقدماته اذا اراد الانسان فضله حاكمة ينبغي ان يتقاع  
 بحيث لا يراه احد منقطع على سواته فاذا اراد الدخول الى الوضوء الذي يتحل فيه  
 فليطه راسه ويدخل رجله اليسرى قبل اليمن ويقول بسم الله وبالله اعوذ بالله  
 من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم فاذا قصد تحاشته فلا يقبل القبلة  
 ولا يستدبرها بول او غائط الا ان يكون الموضع مبنيا على وجه لا يمكن فيه من  
 الانحراف وهذا واجب ولا يقبل الشمس ولا الريح ولا القمر بالبول ولا يعد  
 في الاراء الجارية ولا الراكة ولا الشارع ولا تحت الاشجار المثمرة ولا في الزلل ولا في  
 انسية الدور ولا الشارع ولا الموضع الذي يتأذى المسلم من حصول نجاسته  
 فيها

فيما لا يبول في حجرة الخسوف ولا يطعم بول في الهواء ولا يتطهر ببول في الارض  
 للصلبة ولا يتكلم وحال الخلاء ولا يمشي ولا ياكل ولا يشرب ما دافع من حاجته  
 فليستنج ولا يستنجاء فرض ويجوز بالايجار والماء والنجس بينهما الفضل والاقتضار  
 على الماء اعتل من الاقتصار على الجارية والاقتضار على الجارية يجوز ايضا ان يستنج  
 بأقل من ثلثة اجزاء فان فتي بواحدة استحل المثنى سنة مؤكدة ولا يستنج بالطين  
 ولا بالروث ويجوز ان يستنج بالخرق والدمز غير ذلك ولا يستنج بالابيض الا  
 الضرورة ولا يستنج في يده حاتم عليه اسم من اسماء امه مكتوب بل يجوز اذا  
 استغنى قال اللهم حصني فرجي واستر عودتي ودفعني لما يرضيك عني يا ذا  
 الجلال والاكرام فاذا فرغ من الاستغناء قام من موضعه وسبح على طهارة وقال الحمد  
 لله الذي اما طعني الادي وهذا في طهارة عاقل من البهي تاذا اراد الخروج  
 اخرج رجله اليمنى وقال الحمد لله الذي عرني الله واجه في حبي قوته واخرجه  
 عن اذاه يا لها نعمة يا لها نعمة يا لها نعمة ثم يقعد في موضع لطيف الوضوء ويجعل  
 الاقدام على عيني ويقول اذا اراد الوضوء الحمد لله الذي جعل الماء طهورا لم يجعله  
 نجسا ثم يغسل يديه من البول او النوم من قبل ادخالها الا ان مرة ومن  
 العاقل مرتين ومن الجنابة ثلث مرات اذا كانت طيبة فاما كانت نجسة فيجب  
 غسلها والاخذ بالماء ثم ياخذ كفا من الماء فيتمضمض به ثلثا سنة ثم يقول  
 "لقني عني يوم القان واظنك سنة بكرايت ويستثنى ثلثا ويقول اللهم  
 لا تخزني طيبات اللسان والحنطة من شيم دبح الجنة وروحها ودحانها ثم  
 ياخذ كفا من الماء فيغسل به وجهه من قصاص الشعر الى الراس الى عادي  
 شفره قه طولا ومادارت عليه الا بهام والوسطى من ضاد فعدة واحدة فترنفة  
 ودفعين سنة وفضيلة ولا يجوز الثالث مع الاختيار ويقول اذا غسل  
 وجهه اللهم يفيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا سود وجهي يوم يبيض

لهم



فيه الوجه ثم ياخذ كفا من الماء يديره الى ياروه ويغسل به يديه الخ من الحق  
 الاطراف الاصابع مرة فربضة ومرتبة فضلة ولا تجوز الثالثة ويقول اللهم  
 اعطني كتابي بين يدي والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا  
 الهدى ويقول اللهم لا تعطيني كتابي بجملة ولا تجعل يدي معلومة للعني ثم يمسح  
 بما بين يديه من الماء واداة راسه من مقدمة الراس مقدار ثلث اصابع  
 مصونة ويقول اللهم غشني برحمتك وبركائك ولا تقبل بصر الراس ايضا في  
 السج عليه ثم يمسح بما بين يديه من الماء واداة وجليه من مؤخر الاصابع الى الكفين  
 وهما اثنا ثمان في وسط القدم ويقول اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل  
 فيه اقدام فاضضة من ذلك قال الحمد لله رب العالمين والمنة في الطهارة فرض  
 اذا اراد الشروع في غسل الاعضاء بالقلب عنى اقربة الاصل واستباحة الصلوة  
 والترييب واجبا ايضا في الوضوء بها والافضل وجهه ثم يده الى الخ ثم اليسرى  
 ثم يمسح برأسه ثم برجليه فان ظالف لم يجزه والمالاة ايضا واجبة فيه لا ينقصها  
 الاعتدال وان اتى لا يقطع الماء بنظر فان شئت ما تقدم عليه اعادة وان كانت  
 منه ندوة بقي عليه **فصل** في ذكر نواضر الوضوء من افضى الوضوء على ثلثة  
 اقسام اصدها يوجب الاعادة وثانيها يوجب الغسل وثالثها تارة يوجب الوضوء  
 واخرى يوجب الغسل فالذي يوجب الوضوء القول واللفظ والريح واليوم  
 على السمع والبصر وكما يزيل العقل من الغاء وجنون او سكر وما يوجب الغسل  
 الجنابة والحيف وسنن الامرات من انما سجد بوجهه بالوقت وقبل نظهرهم  
 فان هذه الاشياء توجب الغسل على كل حال وما يوجب الوضوء تارة والغسل  
 اخرى الاستحاضة فانها اذا كانت قليلة او جيل الوضوء وان كانت كثيرة او جيل  
 الغسل على ما بينا ان شاء الله **فصل** في ذكر الجنابة الجنابة تكون بشئين  
 احدهما انزال الماء الذي هو الذي هو الخ على كل حال سواء كان مجلوا وعينه او

احتكم

او اعتلام وسواء كان بشهوة او غير شهوة على كل حال والاخر بالقاء الخنايزر نزل  
 اوله ينزل فاذا صار جنبا فلا يبدل شيئا من الماحد الا عما من سبل الاعتدال الفرض  
 ولا يصنع فيها شيئا ولا يفرغ من الثمان سور الغلثم ويجوز قراة ما سواها ولا يمسح  
 كتابا المصحف ولا يمسح اطراف الاورماق ولا يمسح ايضا شيئا من ستم  
 من اسما الله تعالى مكتوب في لوح او ففنة او قمرها من ويكره له الاكل والشرب  
 الاعتدال الضرورة فاذا ارادها تمضمض واستنش وبكره له النوم والغضاب فاذا اراد  
 الاعتدال فليستبرأ نفسه بالبول فان لم يفعل وماى بعد الغسل بلدا اعاد الغسل وان  
 يغسل جميع هذه ابتداء ولا يغسل راسه ثم جانبه الايمن ثم الايسر تريب هكذا  
 ظالف ثم يجزه وينافضل الماء الى جميع يديه والاصول سفره ويمر الشعر بانامله  
 وان ارتس بالماء ارجماسته او وقف تحت الميزاب او التزال او المطر اجزا  
 انية لا بد من غسلها بالفضل لاستباحة الصلوة ولا يجوز للجنب ستر اثاره الغلثم  
 وسكتا برة المصحف وغير ذلك والمضضة والاستنشق ستان فيه وليا بفر صين  
 ويقول اذا اراد الاعتقال اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح لصدري واجرا خير علي  
 لاني يا ما الجلال والاكرام يا ارحم الراحمين **فصل** في ذكر الحيف والنفاس  
 والاستحاضة الحيف عبارة عن الدم الخارج من فرج المرأة بحجارة على وجه يتعلق  
 به احكام مخصوصة وقليلة جدا فاذا رأت هذا الدم حرم عليها جميع ما يحرم على  
 الحنب فحبل لها ما يحل لسواه ويحرم عليه وطؤها في الفرج ومق وطاها ففيله  
 التعيير ولزم الكفارة دينار ان كان في اوله وان كان في وسطه نصف دينار  
 وان كان في اخره ربع دينار ويحيط عنها فرض الصلوة ولا يصح منها الصوم ولزمها  
 قضاء الصوم دون الصلوة ولا يصح طلاقها ولا اعتكافها وامل الحيف منه ايام و  
 اكثره خمسة ايام وفيما بين ذلك يجب الطهارة وانقطع عنها وراة نقاء وجهها  
 وجب عليها الغسل وكيفية سئل كيفية غسل الجنابة الا ان غسل الجنابة يسقط

فصل



فيما لو صعد وهذا لا بد من وضوء اذا اراد تعلقا وتبين فيها  
 قبل الغسل فان رأت دما يسيرا فليست طاهرة هذا اذا كان انقطاع الدم دون  
 العثرة فان استوفت العثرة فادركت دم استحاضة على كل حال والمستحاضة هي  
 التي ترى الدم المصفر البارد ولا يحس بجروحه منها او تراه بعد عشرين ايام من  
 الحيض او الفاس فان لم يكن انقطاع دم استحاضة على اى وصف كان ويحكم الاستحاضة  
 حكم الطاهر ولا يحرم عليها شئ مما يحرم على الحائض ويصح منها الصوم والصلوة ويحل  
 لزومها وطؤها اذا صلت ما تقعله المستحاضة ولها ثلثة احوال **١** ان ترى الدم  
 القليل فعليها تجديد الوضوء عند كل صلوة وتغير الخزمة والقطعة وحدها لقليل اذا  
 لم يظهر على القطعة **٢** فلا يسيل فعليها غسل للصلوة والفجر وتجديد الوضوء لما في  
 الصلوات مع تغير القطعة والخزمة **٣** ان ترى الدم اكثر من ذلك وهذا يظهر  
 ويسيل فعليها ثلثة افعال في اليوم واليلة غسل للصلوة الظهر والغسل للمغرب  
 الصبح والافرة وغسل للصلوة الفجر ولا تغسل المستحاضة من ان تكون مبتدأة او ذات  
 عادة فان كانت ذات عادة فترجع لاعادتها وتقبل عليها فان تغيرت عادتها فاضطربت  
 رجعت الى صفة الدم فانما رأت تصفر دم الاستحاضة كان استحاضة فان لم يتغير لونها  
 تركت للصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام او تركت في اشهر الاول اكثر ايام الحيض  
 عشرة ايام وفي الثاني ثلثة ايام اقل ايام الحيض الى ان يفرغ عنها ذلك وان كانت  
 مبتدأة رجعت الى صفة الدم فان لم يتغير لونها لاصفة رجعت الى عادتها فان لم  
 يكن لها نساء رجعت الى اقرانها فان لم يكن لها نساء او كن مختلفات تركت للصلوة  
 والصوم في كل شهر سبعة ايام او تركت في اشهر الاول سواء والنساء هي التي ترى الدم عند الولادة  
 فاذا كانت كذلك فحكمها حكم الحائض سواء في جميع الاحكام في اكثر ايام النفاس وغيره  
 من الاحكام وتفاوتها في اقل النفاس فانه ليس لهليله عدد ويجوز ان يكون ساعة  
 واحدة **فصل** في ذكر غسل الاموات على الاموات فرض واجب وهو على الكفاية

فصل

فصل

فيلبغ الاخصر الا مائة الف ان يوجه الى القبلة ويلبغ الشهادتين والاقبال  
 باليمنى والاعنة ويلبغ ايضا كفاية الفرج لا الله الا اسما للعلم الكريم لا الله الا الله اعظم  
 سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما وما بينهما وما بينهما  
 ورب العالمين العظيم والحمد لله رب العالمين فانما هي تحبب غرض عيناه فليطبق يديه  
 بلباءه ورجلاه ويكون عنده من يذكر اسم الله تعالى وقرا القران ويؤخذ في اسرعة يحصل  
 او لا الكفن والمغزو فيه ثلثة اثواب ميرز وقميص وازار والسنة خمسة ثياب  
 لفافة اخرى اما جرة او ما يقوم مقامها وخزقة تشدها بخداه وحيثما يشاء ان يزل  
 عماه فان كان امرأة وثياب لفافة اخرى ورجاء او غطاء يحصل الكافر وروث ثلثة  
 عشر درهما لثمة النار فان لم يتمكن فاربعة مثاقيل فان لم يتمكن فثقل او ما يمكن  
 منه ويحصل ايضا شئ من السدة للثمة الاولى وقيل من الكافور للثمة الثانية  
 وشئ من القطن للثمة الثالثة مدبره والمواضع التي يخاف خروج شئ منها وشئ من  
 الكحل للذرية المعروفة بالثمة ويكتب على الكفان ثلاث فيسدها ان لا الله الا الله  
 وان محمدا رسول الله وان عليا امير المؤمنين والحسن والحسين وعلى بن الحسين  
 ويذكر الاثمة الى اخرهم ائمة الهدى الامراء وبنو الحسين ثم ادب الاصبغ ولا يكتب  
 بالواد ويحب ان يكون الكفن قطنيا محضا والكفان مكرمه والابوسيم واما ثلث  
 ابن سيم لا يجوز واذا اراد غسله فليست على سريره وتوجه الى القبلة فيغسله  
 غسلا شاملا وبالسدر والماء مرة على خلال الكافور والماء ثلثة ماء الفرج وكيفية  
 غسله مثل غسل الجنابة سواء يغسل الفاسل يدعا الميت ثلث مرات ثم يغسبه بقليل  
 اشنان والارض فيلبس عليه المار فانما اتجاهه بياض راسه وحجته ثلث مرات  
 ثم يغسله جانية اليمين ثلث مرات ثم اليسر ثلث مرات ولا يغسل عليه المار ثم  
 يغسله بالقبلة السدر ويغسل الاول ويطرح ما اخره فيطرحه في القبر من الكافور  
 فيصير به ثم يغسله السلة الثانية ثم يغسله بالقبلة الكافور ويغسله الاول ويغسله



فيما هو القراح فيغسله الغسل المائتين مثل ذلك بالمار القراح ويمسح الغسل يده على  
 بطنه في الصلوتين الا ولبس ويمسح في الغسل المائتين وكما قلبه استغفر الله وانه  
 الغسل ثم يمسح بربوب فطيف ويغسل الغسل فربا واجبا اذ في الحال ان يمسح  
 ثم يكفيه في هذا الخرقه التي هي الخاصة ويترك على يمينه من الحنوط ويترك عليه  
 شيئا من الداية ويتركه في يمينه ويضعها في يمينه ويجعل القطن في دبره فيستوفى  
 من الخرقه ثم يوزده ويلبسه القميص والا زار ويترك معه صريدين اما من القطن  
 او شجر رطب ويكتب عليها ما يكتب على الاكفان ويضع احدهما عند خضقه من جانب  
 الايمن ويلصقها بجداره الاخرى من الجانب الايسر بين القميص والا زار ويضع مكانه  
 على صاحب جبهته ويديه وعيني ركبتيه وطرف اصابع الرجلين فان فضل منه  
 حتى تركه على صدره ولا يحل في عينيه ولا في اذنيه شيئا من الكحل الكافور ثم يحل  
 الى المصلي فيصلي عليه على ما ذكره في كتاب الصلوة وافضل ايمته السبع الحيات  
 خلفها وبين جنبتيها ولا يسبقها مع احضارها فافاضل عليه على قبره من رطل  
 القبران كان رجلا ثم ينزل الى القبر من يامره الاله بحسب الحاجة فنزل هذا المصلي  
 عند رجل القبر والمراه من قد امه فيلا وساد ويوضع في الخلاء ويحلى عند عقد  
 كفنه ويلبسه الذي يدفن فيه من الثياب والاقتراب والاعاءه عليهم السلام ثلاثا  
 ثم يضع معه شيئا من تربة الحسين في وجهه ويضع حبله على القربان ثم يخرج  
 اللين عليه ويخرج من عند رجل القبر ويحيط القبر ويضع عن الازد من قد رابع  
 اصابع مفرجات ولا يعل اكثر من ذلك ولا يطرح فيه من غير ثرابه ويستحب لمن  
 حضره ان يطرح عليها كفنه ثلاث مرات عن القربان ويترجم عليه فاذا فرغ من تربة  
 القبر رشي المار على القبر من اربع جهات ودمج عليه من حضره ويضرب في ثاب  
 الاله او من يامره الاله فيعيد عليه التلقيات فانه يفي مشقة القبران ما راد  
**فصل** في ذكر الاعمال السنوية السنوات من الاعمال على يوم الجمعة ليلة  
 النصف

النصف في يوم السابع والعشرين منه ليلة النصف شعبان ما ولد ليلة ثمان  
 رمضان وليلة النصف وليلة سبع عشرة وليلة تسع عشرة وليلة احدى وعشرين  
 وليلة ثلاث وعشرين وليلة الفطر ويوم الفطر ويوم الاضحي وغسل الاحرام وعند  
 دفن سجد التيمم وعند زيارة النبي صلى الله عليه وآله في يوم الغدير ويوم  
 الباهلة وغسل العلوود وغسل ما في صلوة الكوف اذا احترق القصر كله وتلك  
 مستعدا وعند صلوة الحاجة وعند صلوة الاستحانة **فصل** في ذكر التيمم واحكامه  
 التيمم طهارة ضرورية ولا يجوز من فعله الا عند عدم الماء او عدم ما يتوصل الى الماء لانه  
 ذلك افضلهما والمرض المانع من استعماله عند الخوف من استعماله من البرد او  
 العند والمخاطبة القوي والمال فاذا حصل شيء من هذه الاستعدادات التيمم فانه  
 لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت ولا بعد الا في اخر الوقت وفي الخوف من فوت  
 الصلوة ولا بد من طلب الماء يمشا وسما لا دحيث يغلب وجود الماء فيه مع زوال  
 الخوف ويصح التيمم ولا يصح التيمم الا بما يصح ارضا بالاطلاق من الحجر والمرد  
 التراب فاذا اراد التيمم فليضرب بيديه جميعا على ما كان عليها ترابا طم  
 لكن مفرجا اصابعه وينفضهما ويجمع بهما وجهه من قصاص شعر الرأس الى طرف  
 انفه ويمسح باطن كفنه اليسرى بظهر كفا اليمن من الزنك الى اطراف الاصابع وهذا  
 اذا كان عليه وضوء وان كان عليه غسل فليضرب بيديه دفعتين وبعدهم  
 بهما وجهه على ما قلنا وثانية يمسح بيديه على ما وصفناه والترتيب واجب فيه  
 ايضا وكذلك التيمم غير انه لا يفي في رفع الحدث فان الحدث باق وانما يفي  
 1 مستباحا لوجوده في الصلوة ويصح يستقيم بالتيمم ما يستقيم بالوضوء والفصل  
 من صلوة الليل والنهار ما لم يحدث وكما ينقض الوضوء ينقض التيمم وينقصه اذا  
 عليه التيمم وجب استعمال الارض **فصل** في ذكر المياه واحكامها الارض على ضربين مطلقا  
 وقضائا والمضان كما استخرج من جسمه وان كان مرقه فهو ماء الباطن وما روي



غير ذلك وما كان مرتين من الباقي وما لا يلقى من الماء من المصا فلا  
استعماله في ازالته نجاسة ويجوز استعماله بعد ذلك ما لم ينحس فاما الجحش فلا يجوز  
استعماله قليلا كان الكثير والمطلق هو ما يقع ما به الاطلاق سواء كان عنيا او لم  
وهو على ضربين جاز وراكدا فالجازي نجسه طاهر بطهر ولا ينحس شيئا الا نجاسة  
تغير لونه او طعمه او رائحته فاما تغير شيء من ذلك فلا يجوز استعماله الا ان يفسد على  
ضربين ماء البئر النابتة وما روي البئر فاء غير البئر على ضربين قليل وكثير فالقليل لا يجوز  
عن كثرة والكثير ما طهره او زاد عليه والقليل نجس باعجاسة تحصل فيه فلا يجوز استعماله  
بجاءل سوار قديم او صانعه او لم يتغير والكثير لا ينحس نجاسة تحصل فيه الا اذا  
احد او ما فيه او يتغير فاما تغير احد او صانعه فلا يجوز استعماله بجاءل والكرافح  
مانا رطل بالعراف او كان قد مره ثلثة اشبار ونصف طولا في عرض وعرضها  
من القبر او طال المدينة وبكامل تشهد الروايات وما روي البئر النابتة فاما نجس  
بما يحصل من النجاسة فيها يتغير ماؤها لم يتغير غير انه يمكن طهرها بنزع نجسها وما يقع  
فيها على ضربين احدها يوجب نزع نجسها نحو الخمر وكل شراب مسكر لافقاع والمضغ  
ودم الحيض والخاصة والنفاس والعياء راسه وكل نجاسة اذا تغيرت او  
طهرت او يوجب نزع نجسها بغيره وكل شيء له مقدار صغير معين قد ذكرناه في النهاية و  
غير ذلك من كتبنا لا نطول بذكره **فصل** في ذكر النجاسات ودروبها والآثار  
عن اتيان البدن النجاسة على ثلثة اضراب احدها ما يجب ازالته قليلا وكثيرا  
والثاني لا يجب ازالته قليلا ولا كثيرا والثالث لا يجب ازالته على وجه دون وجه  
فما يجب ازالته القليل والكثير فالبول والناظ والمني من كل حيوان وكل شراب مسكر  
نفسه كان او يتكسر بغيره والنفاس ودم الحيض والنفاس والخاصة وما لا يجب  
ازالته قليلا ولا كثيرا نحو دم السمك ودم البق والبراغيث ودم القروح والدم  
والجراح والادوية وما يجب ازالته على وجه دون وجه هو بول الدابة من الرعاء  
والفصد

والفصد وسائر دماء الحيوان وكل ما لا يؤكل لحمه وما اكل لحمه من البهائم والطيور لا بأس  
ببوله وذرقه الا ذرق الدجاج خاصة فانه نجس اذا لم يتغير ويجب غسل الكاء من  
سائر النجاسات ثلاث مرات ومن ولوغ الكلب مثل ذلك خزان احد بهادهي  
الاولة بالتراب وتغسل او في الخمر سبع مرات وروي مثل ذلك في الفأرة اذا  
ماقت في الماء فاما الاغصان فانه لا ينحس الماء اذا مات فيه والحيوان على  
ضربين ابن ادم وغير ابن ادم فابن ادم طاهر السوء والا من كان يحكموا بكفره  
فانه نجس السور سواء كان كافر اصل او كافرا فله وغير ابن ادم على ضربين طير  
غير طير سوء الطير طاهر الا ما اكل الجيف او كان في سقارة او قدم وغير  
الطير على ضربين نجس البين ونجس الحكم نجس العين هو الكلب والقطرير فانه  
نجس العين نجس السور نجس اللعاب وما عداه على ضربين مأكول وغير مأكول فاما  
بما كوك كالسباع وغيرها من السوحات مباح وهو نجس الحكم وما هو مباح الاكل فهو طاهر  
سباح السور مباح اللعاب طاهر البول والبول وما هو مكره الاكل فهو مكره السور  
مكره البول مكره الروث وتفصيل ذلك ذكرناه في كتبنا **كتاب الصلوة** **فصل**  
في ذكر اعداد الصلوة الصلوات المفروضة في اليوم والليلة خمس صلوات هي عشر  
ركعة في الحضر وفي السفر احدى عشر ركعة الظهر اربع ركعات بتشهدين وتسليم  
الرابعة وفي السفر ركعتان بتشهد وتسليم بعده وكذلك العصر والعشاء الا ان  
والعشاء ثلث ركعات بتشهدين وتسليم في النافلة والنافلة ركعتان بتشهد وتسليم  
بعده في السفر والعشاء لا يقصران على حال والنوافل في السفر اربع ركعات في  
السفر سبع عشرة ركعة متوالي الظهر والعصر عشرة ركعات ثمان قبل الغرض وفيما  
بعد الغرض وكل ركعتين بتشهد وتسليم بعده ويسقط جميعه في السفر وفيما قبل الغرض  
اربع ركعات بتشهدين بعده في السفر والحضر وركعتان من حلقس بعد العشاء ركعة  
بعدان من ركعة وسيطان في السفر احدى عشر ركعة صلاة الليل كل ركعتين بتشهد



وتسليم بعده والمفردة من الوقت تشهد وتسلم بعده وركعتان لليلة الفجر ويستحب  
 ذلك في العصر والعصر **فصل** في ذكر المواقيت لكل صلاة من الفرائض الخمس فقامت  
 اول وامر فاول الوقت هو افضل وهو وقت من لا عند بلد والاخر وقت من  
 عند فاول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخره اذا زالت الشمس اي قبل ان يغيب  
 او يصير ظل كل شيء مثله واول وقت العصر عند الفراع من فرضية الظهر واخره اذا  
 صار ظل كل شيء مثليه وعند الهند الى ان يطفئ من الهنا بقدر ما يعطى اربع ركعات  
 واول وقت المغرب اذا غابت الشمس وعلامة غروبها اذا زالت اجرة من ناحية الشرق  
 واخره اذا غاب الشفق وهو ذوال الحجرة من المشرق فعند المفردة الى ربع الليل  
 فاول وقت العشاء الاخرة ذهاب الشفق الذي وصفناه واخره ثلث الليل وركعتان  
 نصف الليل واول وقت فرضية العشاء عند طلوع الفجر الثاني واخره طلوع الشمس  
 خمس صلوات تصل على كل حال مالم يضيئ وقت فرضية حاضرة ومن فاته صلاة فواتها  
 حين يذكرها مالم يدخل وقت فرضية وصلاة الكسوف وصلاة الجفارة وكعتان  
 الاحرام وركعتا الطواف ويكره ابتداء النافلة في فترات فوات بعد فرضية العشاء عند  
 طلوع الشمس وعند وقت الفجر وسط السماء الا يوم الجمعة وبعد العصر وعند غروب  
 الشمس فاما الصلوة ذات السبب كتحية المسجد او زيارة مسجد او قضاء نافلة فلا  
 بأس بها في هذه الاوقات **فصل** في ذكر القبلة واحكامها الكعبة قبلته وكان  
 في المسجد الحرام والمسجد قبلته من كان في الحرم والحرم قبلته من كان في الافاق فاهل  
 العراق ومن يعطي قبلتهم يقيمون في الركن الميمون واليمن يقيمون في الركن اليماني فاهل  
 المغرب الى المغرب واهل الشام الى الشام ويكن اهل العراق ان يعرفوا قبلتهم بكن  
 الحدي خلف سكرتهم الايمن او كبرت الشفق مجازيا للكنب الايمن والفجر مجازيا للكنب  
 الايسر وعين الشمس عند الزوال بلا فصل على حاجبه الايمن فاذا فطنت هذه

الامارات صلى صلاة واحدة باربع ركعات الى اربع ركعات فان لم يقدر صلى الى جهة  
 ومن صلى على الراحلة نافلة استقباله بتكبير الاحرام القبلة ثم يعطى الى راس الراحلة  
 ومن صلى في السفينة ودارت حيلة مثل ذلك ومن صلى صلاة شدة الخوف صلى مثل  
 ذلك **فصل** في ستر العورة النورة عورتان مغلطة وخففة فالغلظة السواتان من  
 سترها صحتا الصلوة سترها على الرجال والخففة ما بين السرة الى الركبة فانه يستحب ستر  
 جميع ذلك فاما المرأة الحرة فان جميع بدنها عورة يجب عليها سترها في الصلوة ولا يكفيه  
 الوجه فقط فان كانت ملوكة جاز ان تغطي مكشوفة الراس وان صلى الرجل في ثوب  
 صفيق فهو افضل **فصل** في ذكر ما تجوز الصلوة فيه من المكان واللباس الا من كان  
 مسجداً يجوز الصلوة في الاماكن مضطرا او عسافا كان موضع السجود طاهرا جازت  
 الصلوة مالم تتعد النجاسة الى بدنه لكونها طيبة ونكره الصلوة بين القبور وفي  
 الاربل والسجدة وسائط الابل وقرع النمل وجوف الوادي وجواد الطرق والحمام  
 وفي طريق مكة بوادي صحنان وواو على عشرة وابداء وذا السلف لاصل ويكره الفريضة  
 جوف الكعبة والنوافل يستحب فيها وينبغي ان يجعل الانسان بين يديه ما يبره به السجود  
 سائرا ولعشرة ولا يجوز السجود الا على الارض او ما انبتت الارض ما ليس بالارض ولا  
 لينة ادم عجبر على هادة ومن سطره اى ان يكون سلاح المصروف فيه وان يكون خاليا من  
 نجاسة وتجوز الصلوة في اللباس ما كان قطنيا او كتانيا وجميع ما ينبت من الارض وفي  
 الحذر الفاضل في الصوف وفي الشعر والوبر ما يوكل لحمه اذا كان مذكرا واذ كان مائتا  
 فلا يجوز وان دبح فانه لا يظهر بالذبايح وينبغي ان يكون ملكا او في حكم الملك ويكون خاليا  
 من نجاسة مائة من الصلوة فيها عاقبة من ذكره ولا لائم الصلوة فيه منقرذ الا ذكره والحيوة  
 والطينة والخف جاز ان يكون فيها نجاسة وانقره عن ذلك افضل **فصل** في  
 الاذان والاقامة هما مسنونان مؤكدا في الصلوة الخمس واجبا في صلاة الجماعة  
 ولا تتعقد الجماعة الا بها ولا يفعلان شئ من النوافل وهما حرة وتلون فضلا







ظهره ويعلق عنقه ويكون نظره الى ما بين رجليه ويسجد ويقول سبحان ربك العظيم  
 ثلث مرات وان قالها اجزا وسجدا كان افضل وواحدة تجزى لا تجزى تركها  
 من لم يذكر شيئا اصلاح الامكان فسدت صلاته ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله  
 وينصت قاعا ويقول الحمد لله رب العالمين ثم يرفع يده بالكبر ويهوى بها الى السجود  
 ويعلق الارض بيديه مع الاختيار ويسجد على سبعة اعظم فريضة الجهة والدين  
 والركبتين واطراف الاصابع من رجليه ويرغم باخرة سنة ويقول في سجدة سبحان  
 في الاعلى وسجدة ثلث مرات او اجزا وسجدة واحدة تجزى وان لم يقل شيئا فسد  
 صلاته وان جمع بين دعاء الركوع والسجود في الركوع والسجود بين السجود كان  
 افضل ثم يرفع رأسه بالكبر ويسوق جالسا ويقول اللهم اعظمه وارحمه واجزه  
 اهله وارزقني ظني يا ارحم الراحمين من خيرا فقير ثم يرفع يده بالكبر ويهوى الى  
 السجدة الثانية ويفعل فيها ما فعل في الاولى سواء يرفع رأسه بالكبر ويجلس ثم يقعد  
 وان قام من السجود الى الركعة الثانية كان جائزا واذا اسوى قاما فقرأ الحمد  
 سورة ثم يرفع يده بالكبر للقبول ويدعو بما اراد في قوته وافضل ما يقول في الركعة  
 الفرج وهي لا اله الا الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله العظيم سبحان الله العظيم  
 السبع ورب الارضين السبع وما بينهن وما بينهما ورب السموات العظيم  
 الحمد لله رب العالمين وان قال غير ذلك كان جائزا ثم يكبر للركوع ويفعل الركعة  
 الثانية كما وصفنا للركعة الاولى ثم يجلس للشهادة وينفضان يدهن جلوسه متورا  
 على وركبتيه الايسر ويجعل ظاهر قدم رجليه اليمنى على باطن رجليه اليسرى ثم يشهد بالشهادة  
 فرض الاول والثاني والآخر في تشهدات واحدة والصلوة على النبي واله عليهم السلام  
 وان قال بسم الله وبالله والاسماء الحسنى كلها هذا تشهدان لا اله الا الله وحده لا  
 شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد واله وقبل شفعا  
 في امته وارفع درجته كان افضل ثم يعلم ان كانتا صلوة ثنائية كالفداء وان كانتا  
 ثلاثية

ثلاثية لا المغرب او رباعية كالظهر والعصر والمساء الا مرة قام اليها فتم صلاته فادخل  
 في الشهادتين الثانية قال ما ذكرناه فان زاد فيه التحيات كان افضل ثم يعلم ان كان  
 اما ما تسلمه واحدة تجاه القبلة ويؤتي بغيره ان الله العليم وان كان سفره مثلي  
 ذلك وان كان ما هو ما سلم عينا ومثالا ان كان على ياراه انسان فان لم يكن على  
 ياراه واحد اجزاه التسليم عن يمينه واليمين الصلوة فاعلم في كل ركعتين ولا  
 يصل اكثر منها تشهد ولا بتسليم على حال فادخل في الفرائض عقب بعد التسليم عاذا  
 من الدعا لنفسه واخوانه ولدته ولد ياره ولا يترك تسليما للرؤساء وهو راجع وثلاثون  
 تكبيرة وثلاث وثلاثون تسليمة وثلاث وثلاثون سجدة عام المائة فادخل من  
 التعقيب سجد سجدة الشكر ويقول فيها ثلث مرات شكرا لله شكرا لله شكرا لله  
 فان قال ما ذكرناه كان افضل وعلى هذا الشرح يصلح الخصال في الصلاة  
 لا يطول بل ركعة صلوة فان فيها ذكرنا كفاية ان شاء الله **فصل** في ذكر قوت  
 الصلاة كل حتى ينقضي الركن من غير عرض في خلال الصلوة فانه يقطعها ويجب منه  
 وقد قد منا ذكرنا ينقض الطهارة فلا يجزى اعادته ويقطع الصلوة الكلام بعد ان  
 الكثير الذي ليس من افعال الصلوة والكف يقطع الصلوة من غير قهنة ولا خوف وهو  
 وضع اليدين على الخصال وقول امين اخر الحمد مثل ذلك والاتفات بالكتابة مثل ذلك  
 والقهنة مثل ذلك والتأفف والافتن مثل ذلك كل هذه الاشياء تقطع الصلوة  
 وانما الاتفات عينا ومثالا والتأفف والتعطى والسب بالحقبة ادبى من جوار  
 وفرقة الاصابع والاشارة بين السجدة والبصق والتفخيم والتخم ونحوه من  
 ومعاينة الاخفين فان جميع ذلك نقصان في الصلوة وان لم ينقصها **فصل** في  
 حكم السهو غلبه الظن بتفصيل الصلوة تقوم مقام العلم فينبغي عليه ولا يحكم للبهل  
 عليه معذور يكون للسهو حكم مع تأوى الظن وانكضت الحجة وحيد ذلك هو الحق  
 اقام **ب** يوجب الاعادة **ج** لا حكم له **د** يوجب الاحتياط **هـ**



بوجوب سجدة السهو فالذي يوجب إعادة على كل حال من صلته بغير طهارة أو صلى قبل  
 دخول الوقت أو صلى سجدتين قبله أو صلى له بينهما أو سجدت مع بقائه الوقت و  
 من صلى مكان معصوب من العلم به محتاداً ومن صلى في ثوب نجس مع تقدم علمه  
 بذلك ومن ترك النية وتكلمة الإحرام أو ترك الركوع حتى يسجد ومن ترك سجدة  
 في ركعة حتى يركع فيها بعدهما في الأولى ومن زاد ركعة أو زاد سجدة بين الركعتين  
 ومن زاد ركعة ومن شك في الأولى ومن ترك الرابعة فلا يعد ركعة صلى أو شك في  
 الصلاة أو الغيب أو صلوة السفر أو صلوة الجمعة من ذلك ومن نقص ركعة فصاعداً  
 حتى يتكلم أو استبدل الركعة ومن شك فلا يدري كم صلى فهو لا يجزئهم إلا تكليفاً  
 والذي يوجب التكليف المثل حال أو فيما بعد من سها عن قرأته المجرى في سورة  
 أخرى قرأ المجلد وأعاد سورة ومن سها عن قرأته سورة بعد المجلد قبل أن يركع  
 قرائته ركع ومن شك في القرائة وهو قائم قرا ومن سها عن شيء الركعة وهو قائم  
 سج من شك في الركوع وهو قائم ركع فإن ذكر أنه كان ركع أرسل نفسه ولا يصح  
 وعن شك في السجدة بين أو واحدة منها قبل أن يقوم سجداً أو واحدة ومن ترك  
 الشهادتين أو الأولى وذكر وهو قائم نسي شهادتين أو يذكر حتى يركع ففيه صلاته  
 ثم قضاء بعد التسليم ومن نسي الشهادتين الأخير حتى يلم قضاؤه بعد التسليم والذي  
 لا حكم له ينسحب على ما شاء رافياً على الأصل أفضل ومن سها في سهو فلا حكم له ومن  
 سها في صلاة خلف الإمام يقبض به لا سهو عليه وكذلك لا سهو على الإمام إذا حفظ  
 عليه من خلفه ومن شك في شيء فقد انفصل إلى غيره فلا حكم له ممن شك في  
 تكلمة الإحرام في حال القراءة أو في القراءة في حال الركوع أو في الركوع أو في حال  
 السجود أو قدام الثانية أو شك في شيء الركوع أو السجود وقد نسي شيئاً  
 منها أو شك في الشهادتين أو قدام الثانية ومن سها عن ركعة في  
 الأخيرة وسجد بعدها ثم ذكر حذف السجود أو أحد الركوع وكذلك من ترك

السجدة

السجدة بين في واحدة منها على الركوع في الأولى وسجد سجدة بين والذي يوجب  
 الإعتناء لمثل من شك فلا يدري صلى ركعتين أو أربعاً بنى على الأربع وسلم ثم صلى  
 ركعتين من قيام إن كان على أربعاً كانت هاتان نافلتان وإن كان صلى اثنين كانت  
 هاتان تمام الصلوة وكذلك إن شك بين الثلث والأربع أو بين النيتين والنية  
 بقى على الأكثر فإذا سلم قام فصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس بمنزلة ما ذكرنا وإن  
 شك بين النيتين والثلث والأربع بنى على الأربع وصلى ركعتين من قيام وركعتين من  
 جلوس بمنزلة ما قلنا والذي يوجب سجدة السهو مثل من تكلم في الصلوة سهاً أو  
 لم في الشهادتين أو في الرابعة أو في الغيب ومن ترك واحدة من السجدة بين  
 حتى يركع فيها بعد قضاها بعد التيمم وسجد سجدة السهو ومن شك بين الأربع والخمس  
 بنى على الأربع وسجد سجدة السهو في هذه المواضع وموضع سجدة السهو بعد التسليم  
 فيها بسم الله وبالله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته ويتشهد بدينها  
 تشهد أخفياً يقتصر على الشهادتين والصلوة على النبي وآله وسلم ومن سها عنهما نسي قول  
 سجدت ثلاثاً في كل زيادة ونقصان على وجه السهم **فصل** في حكم الجمعة صلوة الجمعة  
 فريضة بالأضلاع إلا أن لها أثر وطائفاً من مضمونها سلطاناً لها دلالة وإن نسيها لطلأ  
 العادل للصلوة بالناس ويجمع العدد سبعة وهي باو خمسة نداء وإن يكون بين  
 ثلثة أميال فصاعداً فإن يخطب به خطيبين أو ثلث يخطب به أربعة أشياء للجمعة  
 هي والصلوة على النبي وآله والوعظ وقرأة سورة خفيفة من القرآن بين  
 الخطيبين ويسقط فرض الجمعة المرأة ومن ليس بكامل العقل من الصبيان والمجانين  
 وعن الغلوك وعن الرقيق وعن الإبل والأعرج الذي لا يقدر على المشي وعن النسي  
 الكبير الذي لا يقدر على الحضور وعن المسكر وعن بينة وبين الموضع أكثر من فرسخين  
**فصل** في ذكر الجماعة صلوة الجماعة فيها فضل كثير وثواب عظيم ودوى أرباب  
 تفضل على صلوة المفرد بخمس وعشرين صلاة إلا أنها ليست فريضة بالأضلاع







والشمس وضحاها وغير طم كثيرا أربع تكبيرات هيئت بعد كل تكبيرة في كل الخامسة ويكبر  
بعد هذا والخطين فيها بعد الفرائض من الصلوة ويستحب استماعها وان لم يكن ذلك  
واجبا وهي مثل خطبة الجمعة سواء وصل في هذه الصلوة في الصلاة في سائر البلاد  
الأكبر فانهما يصل في المسجد الحرام وصلوة الاستغناء سنة مؤكدة وهي مثل صلوة  
العيد في العدد والصفة والكيفية سواء والخطبة فيها أيضا بعد الصلوة فإذا سلم كبر  
مائة مرة تجاه القبلة وحده مائة مرة عن يمينه وسجاسمائه ثم قرأ عن يساره ثم  
يستقبل الناس ويصل مائة مرة ويفعل ذلك معه كل من حضر ثم يخطب خطبته <sup>مناه</sup>  
ويستحب أن يخرج الصبيان والبله والشيخ والكبار واليهام فيستغنى بهم ولا يخرج  
اليهود والنصارى فانه منكرهم وكناهم ينسخ بالقرآن **فصل** في ذكر صلوة  
الكسوف والكلوف واجبت عند كسوف الشمس وخسوف القمر والنلال التواترة  
والظلمة الشديدة ومقتضى احتراق القمر كل من تركها متعمدا كان عليه العقاب مع الفصل  
وان تركها ناسيا اعادها بلا عقاب وان تركها ناسيا لا يجب عليه قضاءها وقت  
هذه الصلوة اذا استبطل الاضواء واخر الوقت اذا استبطل في الافلاك وينبغي ان يكون  
مقدرا زمان اكمل الكسوف انما اذا فرغ منها قبل الافلاك اعادها استحبابا ولا تجلس  
في موضع يجلس فيه سجدة وهي عشر ركعات بأربع سجدة يستقيم الصلوة بتكبير  
الاصنام ويقرأ الحمد وسورة ويستحب ان يكون من السور الكبار كالانعام والكهف  
والانبيا فاذا ركع طوّل ركوعه بقدر قرائته ثم يرفع رأسه بتكبيرة ويومئ الى اهل  
البيت ختم السورة قرأ الحمد وسورة اخرى وان لم يختمها قرأ من المواضع التي اشهر  
اليه وهكذا الخمس ركعات ويقول في الخاتمة مع الله من حمد ثم يسجد سجدتين ثم  
يقوم الى الاخر فيصلي خمس ركعات مثل ذلك يقول في العاشرة سبع السجدة جلده  
ويصنع في كل ركعتين بعد القرائة وقبل الركوع مثل سائر الصلوات **فصل** في ذكر  
نوافل شهر رمضان وحجته من الصلوات المعتبرة في الحج ان يرا في شهر رمضان  
زيادة

زيادة عن نوافل سائر الشهور الف ركعة يصلي من اول ليلة العشر ليلة  
عشرين ركعة ثمان بعد الفرائض من فريضة المغرب وناقلها كل ركعتين تشهد  
تسليم واثني عشرة ركعة بعد الفناء الا فرقة بين يده ليلة تسع عشرة مائة ركعة بعد  
الفرائض من جميع صلواته ويختم صلواته بركعتين من جلوس ويصلي في الفجر والآخر كل  
ليلة ثلثين ركعة ثمانيا بعد المغرب واثني عشر ركعة بعد الفناء الا مرة ويصلي  
في ليلة احدى عشرين وثلاث وعشرين زيادة على ما فيها مائة ركعة كل ليلة فيكون  
تمام الالف ركعة ويستحب ان يبدئ في ليلة النصف مائة ركعة زيادة على الالف  
يصلي ليلة الفطر بعد الفرائض من صلواته كل ركعتين يقرأ في الاولى الحمد مرة وفي الثانية  
الف مرة وفي الثانية الحمد مرة ومرة واحدة قل هو الله احد ويستحب ان يصلي في الجاهلية  
او مات الناط صلوة امير المؤمنين عليه السلام وهي اربع ركعات يقرأ في كل ركعة  
الحمد مرة وتل هو الله احد في كل ركعة ويستحب ايضا ان يقرأ في كل ركعة الحمد  
وهي ركستان يقرأ في الاولى بها الحمد مرة ومائة مرة في الثانية الحمد  
ومائة مرة قل هو الله احد ويستحب صلوة التسليم وهي صلوة يصليها من ارجاء  
هي اربع ركعات فلكل ركعة سجدة واحدة والحمد لله ولا اله الا الله وامدركه الكبر  
ترتيلها ان يستقم الصلوة ويقرأ الحمد واذا انزلت ويقول ذلك خمس عشرة مرة  
ثم يركع فيقول عشر مرات ويرفع رأسه ويقول عشر ركعات ثم يسجد ثانيا فيقول  
عشر مرات ويرفع رأسه فيقول عشر مرات ثم يسجد ثانيا فيقول عشر مرات ويرفع  
رأسه فيقول عشر مرات فذلك خمس وسبعون مرة في هذه الركعة ثم يقوم فيصلي  
تمام اربع ركعات بتشهدين وتسليمين على هذا الترتيب ويقرأ في الثانية والاعاد  
بعد الحمد وفي الثالثة اذ جاء فصله وفي الرابعة قل هو الله احد بعد الحمد ويستحب  
ان يصلي ليلة النصف من شعبان اربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة ومائة مرة قل هو  
احد فاذا ادا ما من الاصل والدين اذ يراه فينبغي ان يستغفر الله فيستغفر ويصلي



يقرب فيها المساء فاذا فرغ دعاء الله وسأله ان يخبره بما يريد ويصدق قوله  
 مجموع ثمانية مرة استخرا الله في جميع امور في خيرة في عافية ثم يفعل ما يقع في قلبه واذا كان  
 ليلة السبت او يومه وهو يوم السابع والعشرين من رجب يوم بعث الله صلى الله على  
 صفوة اثني عشرة كلمة فاذا فرغ عقبها اراد وقراء سبع مرات المعوذتين و  
 الاخلاص وتلى يا ايها الكافرون وانا انزلناه واية الكرسي ثم يقول اماسم الله  
 لا اشرك به شيئا ويسأله الله اراد واذا كان يوم الفتيور وهو يوم الثامن عشر من  
 ذوالحجة ونحوه بينه وبين الله ان نصف ساعة اعتزل وصلى ركعتين يقرأ في كل ركعة  
 الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله واحد وعشر مرات انا انزلناه وعشر مرات اية الكرسي  
 فاذا سلم عقبه دعا بعداء يوم الفتيور واذا كانت له حاجة لا يستطيع صام يوم  
 الاربعاء والخميس والحجة ثم يغسل يوم الحجة ويخرج الى موضع خالو ويصلي ركعتين على  
 ترتيب صلاة التسبيح غير انه يحل بدل قرآنه التسبيح قرئة قل هو الله احد عشر مرة  
 مرة في حال القيام والركوع ورفع الراس والسجود وفي جميع الاحوال فاذا سلم سال ٣٠  
 حاجته فاذا قضيت حاجته صلى ركعتين لله شكر الله ما انتم به عليه والصلاة المربوبة  
 فيها كثرة هذا ذكرناه في مصباح المتجمل في السنة **فصل** في ذكر الصلوات على النبي  
 كل ميت علم او جهل الاسلام فمن كان له ستين مضاعدا وجبت الصلوة عليه  
 ولا يترك بدون صلوة وهي فرض على الكفاية اذا قام به قوم سقط من ثلثها  
 واقل ما يسقط بها الغرض واحد مضاعدا ومن لم يبلغ ستين صلى عليه تسجدا  
 واحدا ناس بالصلوة على الميت اولاهم عبادته من الرجال ومن يقدم الولد و  
 الزوج اخي بالصلوة على المرأة من جميع قرابتها عصبه كانوا وغير ذلك واذا حضر رجل  
 من بني هاشم كان اوله بالتقدم وعلى الولد تقديمه فان لم يفعل كان الولد حق ولا  
 يحوز التقدم على الولد العادل ويقفل الامام من الجماعة انكبت امرأة لا ترفع يدها  
 صعدوها وان كانت لرجل وسطرها فكانت عليه هذا منعه وان كان له خلف

او شئت

او شئت صلى فيها ويكبر على الميت خمس تكبيرات بعد الخس طلوات يكبر اولهن <sup>بشدة</sup>  
 كماله الله ثم يكبر ثانيا ويصلي على ابنه ثم يكبر ثانيا ويدعو المؤمنين والمؤمنات في  
 الرئاسة فيدعو بعد طائفتين فكان مؤمنا وعليه ان كان مؤمنا وان كان طفلا سال  
 الله ان يحل لا يؤمره فرط فان كان مستضعفا دعاه يدعاه المستضعفين يقول ربنا  
 اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان لا اله الا انت وانت اعلم بالصواب  
 ان يحشر من مع من يتولاه ويستحب ان يكون على طهارة وان ناجاته تقيم وصلى  
 عليها وليس في هذه الصلوة قرآن ولا تسليم بل هي دعاء على مقدمه **كتاب الزكاة**  
 الزكاة المفروضة في شرع الاسلام في تسعة اشياء في الدراهم والدينار والابل والبقر  
 والغنم والحطبة والخيول والتمر والحب ولا تجب الزكاة في شئ سوى هذه ولا تجب  
 الزكاة في هذه الا حاس من هذه الفلوات اذا حال عليه الحول في الملك ويكون نصيبا كاملا  
 من مال الحول الى اخره واما الغنم فانه تجب الزكاة فيها حين حصولها ولا يراد فيها  
 الحول ولا تجب في شئ من الفلوات سوى هذه الا حاس الاربعه التي ذكرناها زكاة ومن  
 يستحب خراج الزكاة في جميع ما يدخل تحت الكيل ولا تجب في شئ من الحيوان سوى  
 الاحاس الثلاثة المتقدم ذكرها واما استحب الزكاة في الخيل في العتاق منها <sup>دينارا</sup>  
 اذا كانت اثني مائة للعتاق وفي البرازيل دينار واحد مثل ذلك وليس ذلك  
 سراجا فالأحوال فكل ما لم يكن دراهم ودينار فلا تجب فيها زكاة وهو بان  
 كان ذلك فيها ندبا واستحبها قال الفقهاء على هذا اذا حال عليه الحول اخرجت  
 الزكاة عن قهرا دراهم او دينار والذهب والفضة اذا كانت بصوفا او طليا  
 لا زكاة فيها الا اذا قر بها من الزكاة واما تجب الزكاة فيها كان دينار او دراهم  
 مضروبة او مفقوشة وما كان بخلاف ذلك استحب فيها الزكاة والزكاة من الدراهم  
 والدينار تجب على كل حر مالك للضاب اذا كان كامل النقل فاما من ليس كامل  
 العقل من الاطفال والمجانين فلا يجب في مالهم الصلوات زكاة طعنا الثلاث والاربع







في الغاية بل وسطا من جميع الاجناس والمال فان كان نصابا اذا كان من خيلتين لا يجب فيه الزكاة  
حتى يكون لكل واحد نصاب في مواضع سفره كان عليه زكاة على كل حال **فصل** في زكاة  
الغلات قد بينا انه لا زكاة واجبة من الغلات الا لاجناس الاربع التي قد مر ذكرها وليس  
فيها زكاة حتى تبلغ نصابا وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية اطلال  
بالعراق بعد اخراج الوزن كلها من الخراج وحق الاكره والسلب وغيره فاذا فضل بعد ذلك القدر  
الذي ذكره اخراج منها الزكاة وبما زاد على خمسة خرج منه الزكاة قليلا كان واكثر الا انه ليس  
يراعى نصاب اخر بعد النصاب الاول ثم ينظر في هذه الارض فان كانت تسمى بجاه او كان عنها  
او كان السجر معلوم فبقره فليلزم على من ذلك مؤنة بحجة لان فيها العسر والاشق  
تسحق بالعدل والنواضع والدوايب والتم وما يلزم على المالك من القيمة فيفضل له منها  
هذا على الاجناس الاربعه وباعدا الاجناس الاربعه في الكميات فان زكاة فيها مستحبة على  
الحساب وما نقص عن خمسة اوسق لا يتعلق فيه الزكاة الا اذا قصد بذلك التفرار من الزكاة  
فغيره لذلك فيجوز ان لم الزكاة **فصل** في ستمى ان زكاة ومقدار ما يعطى مستحق  
الزكاة هم الثمانية الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في آيات الزكاة في قوله انما الصدقات  
للفقراء والمساكين والمعلمين عليها فالمؤنة ملوهم وفي الرقاب من الفارين في سبيل  
والمسلمين فالفقير هو الذي لا شئ له والمساكين هو الذي يفتقر من العيش لا يفتقر  
بالعكس من غير ذلك انهما يستحقان جميعا والعاملون عليها هم الذين يجمعونها والمؤنة  
تكون لهم قوم كفارهم جميع جليل في الاسلام يستعان بهم على قتال اهل الحرب ويعطون  
سهم من الصدقة والرقاب هم المكاتب وعندها يدخل فيه المملوك الذي يكون له  
يشترى من مال الزكاة ويعتق ولاؤه لا رجا لركوة لانه لا يشتري بما لا  
والعارفون هم الذين وهبهم الدين في غير عبيته فلا شرف وفي سبيل الله  
هو الجهاد ويدخل فيه جميع مصالح المسلمين وابن السبيل هو المقطع به وان كان في بلد  
فما يسار ويدخل فيهم اجمع الاعيان والعامة ولا يكونون من نفقاتهم في حالهم  
ولا يكونون ممن تلزمه نفقة من ولدا والذين من لا او صعدا ولا رجعت ولا عروق

ويجوز

ويجوز وضع الزكاة في فرق من هذا الفرق وان كان افضل ان يجعل لكل صنف منهم  
ولو قليلا ويجوز ايضا ان يفضل بعضهم على بعض واقل ما يعطى الفقير ما يجزى من  
الدرهم خمسة دراهم وبعد ذلك عشر دينار وليس لكثرة هذا بل يجوز ان يعطى زكاة ما  
كله لواحد بعينه **فصل** في ذكر ما يجب فيه الخس وبما ان مستحقة وقسمه عيب الخس على اقسام  
التي تؤخذ من دار الحرب وفي المعادن كلها الذهب والفضة والحديد والصفير والفضة  
والرصاص والزرنيق والحل والزنج والنفط والقيرو والكبريت والوسيا والنفوس  
اليافوت والزبرجد والبلخس والغيرودج والقصص العقيق والعبير والكوز من الذهب  
والفضة وغير ذلك من ارباح التجارة والمكاسب وفيما يفضل من الغلات من قوت  
السنه لصاحب البيت وفي المال الذي يحيط به لا يخرج منه ولم يغير من دار من الذي  
الذي اشترها سلم ويجب الخس في هذه الاجناس عند حصولها ولا يرعى فيها نصاب  
الا الكوز فانه يرعى فيها نصاب زكاة المال والنفوس يرعى فيه هذا ودينار وما عد  
ذلك يخرج من قليله وكثيره والسحق له من ذكر الله تعالى في قوله واعلموا انما غنمتم من  
شئ فان تصدقتم للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فمهم  
لرسوله اذا كان باقيا واذا مضى رسول الله فذان السهم ح سهم ذوي القربى  
ابن قام مقام الرسول من لا عنة فيقره في بونه ومونة ما يلزمه نفقة وسهم السبي  
والمساكين وابن السبيل مخرج من كان مبداه الصفات من اهل بيت رسول  
اصحابه دون سائر الناس فان لا وليك الزكاة التي تحرم على هؤلاء على ما بينا  
**فصل** في ذكر الانفال الانفال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي قام تقاضيه  
الا عنة وهي كل ارض خربة باءا هلالا وكل ارض من ارض حلف عليها بجبل ولا ركايب  
وكل ركايب وكل ارض اسلمها اهلها طوعا وروسا الجبال ويطون الاودية والمواريث  
التي لا مال لها والاجام وصون في الملوك وقطاعهم اذا لم تكن غصبا وميراث من  
لا وارث له ومن الغنائم الجارية الحساء والفرس الفارة والنبأ المرتفع وما

فصل



لا ينظره من رقيق او متاع مالم يستعرق في القيمة ويحجب بالغايبين ومضى قاتل يوم  
 نفل اهل حرب من غير ان يكون الامام فغنما لكل ذلك الامام خاصة **فصل** في ذكر زكوة  
 الفطرة تجب زكوة الفطرة على كل حر بالغ ماله للصلابة الذي تجب فيه الزكوة يخرج من  
 نفسه وجميع من يعوله من والده وللمرأة من زوجها ولو لم يكن مسلما كانا وكانا من ماله  
 العتاق لا تجب عليه وان كان مستحقا لم يمسك الزكوة الفطرة الفقير استحب اخراجه  
 عن نفسه وعن جميع من يعوله ووقت وجوب زكوة الفطرة اذا طلع هلال شوال و  
 اخرها عند صلوة العيد فان قدم في اول الشهر على ما تقدمت زكوة المال كان بها  
 حائرا وان اخره كان فصلا والفقير الذي يجب له صاع وهو مستعد اذ طال بالهجرة من  
 او شعرا او عمرا او ربيب او اهدا او اقط او لم يخرج من بيته ان يخرج كل احد ما  
 عليه من فاضله الفري او اللين او بعد اذ طال المدة وسنة بالمرأة ويجوز ان يخرج  
 قيمته ما لم يدر اخر احد سيرا وقت ومضى الزكوة في الفطرة هو مستحب في المال من  
 المؤمنين الفقراء العذول او اطفالهم من كان يحكم المؤمنين من ابيه والجانين  
 من لا يجوز ان يعطى زكوة المال لا يجوز ان يعطى زكوة الفطرة ممن تجب عليه نفقة  
 او كان من بني هاشم ولا يعطى الفقير من صاع ويجوز ان يعطى صاعا **كتاب الصوم**  
**الصوم** في اللغة عبارة عن الامساك والوقوف في الشريعة عبارة عن الامساك  
 عن اشياء مخصوصة فزمان مخصوص على وجه مخصوص عن هو على صفات مخصوصة  
 لا يتعد الا بالنية والصوم على ضربين شهر رمضان وغيره وصوم شهر رمضان  
 لا بد فيه من نية القربة وان انضم اليه نية التقين كانا فصل ووقت النية ليلة  
 الصوم من اولها لا طلاق الفجر فاعى وقت فوى الصوم فقد استصوم وعليه القضاء  
 وان لم يعلم انه شهر رمضان بغير رؤيته او شبهة ثم علم بعد ان اصبح جازله ان  
 يجدد النية لا اوقال ومع صومه ولا اعادة عليه وان فاتت له جوارف قال امسك  
 بقية النهار وكان عليه اهتله وان صام عند النية او انك منه للقطوع ثم المكف  
 (د)

انه من شهر رمضان متصفا قبل عنده ولا قضاء عليه وكلف الشهر كله نية واحدة وان جاز  
 كل ليلة كان افضل واما صوم شهر رمضان فلا بد فيه من نية التقين فنية القربة  
 معصوا كان فرضا كان نذر والقضاء وغير ذلك من انواع الواجبات ام تفلا  
 كصوم النطوع على اختلاف النوع ومتى قامت النية جاز تحريمها الى عند الزوال فاذا  
 زالت الشمس فقد قامت النية **فصل** فيما يجب على الصائم احتيايا بما يجب على الصائم  
 احتيايا على ضربين احدهما قبل يفيد والاخر يفيد فيما يقيد على ضربين احدهما  
 بوجوب القضاء والكفارة والاخر بوجوب القضاء بالكفارة فالاول وهو الذي يجب  
 القضاء والكفارة فيه الاكل والشرب والجماع في الفرج وامثال الماء الدافق علما  
 ان الكذب على الله وعلى رسوله وعلى خلقه مستعد مع العلم بان كذب ولا رما في ما  
 وايصال العبار الغليظة الى الخلق مثل عبار النقص وما جرى مجراه واقام على الخيانة بعد  
 مع اكان الفعل وعدم الشقة حتى يطلع الفجر في صا داف شيئا ما ذكرناه **فصل** في الصوم  
 وجوب منه القضاء والكفارة والكفارة عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام  
 سكران خيرا في ذلك وغاها بان من قال هو مرتب كصوم الطهار وما يوجب القضاء  
 دون الكفارة كالاقدام على الاكل والشرب والجماع قبل ان يرصد الفجر مع القدرة  
 عليه ويكون ما ركا وتركت القبول عن قال قد طلع الفجر والاقدام على ما يفطر ويكون  
 قد طلع وتقليدا غير في دخول الليل مع تمكنه من مراعاة والاقدام على الاقطار ولا يكون  
 قد دخل وكذلك الاقدام على الاقطار لها من شهر في السماء من ظلمة وريح ثم تبين  
 الليل لما كان دخل ومعاودة النوم بعد انباهة واحدة قبل الفصل من الحياية ولم يبين  
 له ان يطلع الفجر ودخل الماء في الخلق لمن تبرد بالماء او تفيض غير الصلوة والحصنة  
 بالمانيات ومتى صا داف شيئا ما ذكرناه لا يتعين صومه فسد صومه وصام به  
 يوما واما ما يجب احتيايا به وان لم يصد الصوم فكل القبايح ثمانية يجب تجنبها على كل حال  
 وتركتها لكان الصوم ويستحب تجنب اشياء فان لم يكن واجبا كالسعر والكل



الذي فيه شئ من الصبر والمك وإخراج الدم على وجهه ضعفه الاختيار ودخول الحمام  
 المضعف وشئ من حبس والراحين واستبدال الأشياء الجارية وتقطر الدهن  
 الاذن وبل الثوب على الجسد والقبلة وملاعبة النساء ومباشرة من فان جميع ذلك  
 مكروه فان لم يقيد الصوم **فصل** في تكرار اسم الصوم والصوم على خمسة اقسام  
 واجب وبند وبقيع وصوم تاديب وصوم اذن فالواجب على من يتطوع بغير  
 سبب بوجبه والاخر واجب عند سبب بوجبه فالطلاق من غير سبب يوم شهر رمضان  
 ولو جوبه ستة شروط البلوغ وكمال العقل والصح من المرض وان لا يكون مسافرا  
 سفرا يوجب الاطوار بان كان حكمه حكم المقيم من المسافرين وان كانت امرأة ما  
 تكون طاهرا من الحيض فبشرط الاداء اما اذا كانت الحرام فلو جوبه بالقضاء  
 ثلثة شروط الاسلام لان من كان كافرا وان جوب عليه الصوم باذام يصح واسلم لم  
 يلزمه القضاء والثاني البلوغ والثالث كمال العقل واما من كان حكمه حكم الحائض  
 من المسافرين وجوب عليهم الصوم فم عشرة **١** من نفق سفره عن ثمانية فترجع **ب**  
 ومن كان سفره معصية **ج** ومن كان سفره للصيد لهوا وبطرح **د** ومن كان  
 سفره اكثر من حضره وحده ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام **هـ** والكارى **و** والملاح  
**ز** والراعي **ح** والبدوي **ط** والذبيدور من امارته من سوق الاسوق  
**ي** والبريد هؤلاء كلهم يجب عليهم الصوم في السفر ولا يجزئهم الاطوار والواجب  
 عند سببه احد عشر متما **١** قضاء ما نفوت من شهر رمضان بعد من من سفره  
 او غيره قال الله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام **٢** ومن  
 النذر الاجماع الامة على ذلك ولقولنا ادخرا بالعقود **٣** وصوم كفارة مثل الخطاء انا  
 لم يقدر على التقوى قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فيجب له ذبقة مؤمنة لا قولين  
 لم يجد فصيام شهرين متتابعين **٤** وصوم كفارة الظهار لمن لا يقدر على التقوى فلا طعام  
 والكسوة قال الله تعالى لا يؤخذكم اسباب الغزو اعانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان  
 فكفارة

فكفارة ثمانها عشرة ما كان من اوسط ما تطعمون اهليكم اوكوتهم او تحرير رقبتين  
 لم يجد فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة ايمانكم **٥** وصوم كفارة اذى خلق الناس  
 ان لم يجز السك والصدقة قال الله تعالى فمن كان منكم سريضا او به اذى من راسه  
 فقدية من صيام او صدقة او سكت **٦** وصوم جزاء الصيد يجب جزاؤه قال الله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتل منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من  
 النعم يحكم به ذوا عدل هديا بالغ الكعبة وكفارة طعام ما كان او عدل ذلك صياما  
**٧** وصوم دم المتعة اذا لم يقدر على اداها قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما  
 استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم **٨** وصوم  
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان متعمدا من غير عذر لقول النبي من افطر يوما  
 من شهر رمضان فعليه على المظاهرة **٩** وصوم كفارة من افطر يوما يقضيه من شهر  
 رمضان بعد الزوال اذا لم يطعم ولم يمس فان اطعم كان ذلك عشرة ما كان اوكوتهم  
**١٠** وصوم الاعتكاف ما دوى منه **١١** انه قال لا اعتكاف الا بقوم **١٢** وكفارة من افطر  
 يوما من شهر رمضان وتقسيم الواجبات قسمين احدهما مراعى فيه التتابع والاخر  
 لا مراعى فيه التتابع وما لا مراعى فيه التتابع على ضربين احدهما على فطر فيه استئناف  
 والاخر لا يوجب ذلك فايوجب الاستئناف على كل حال صوم كفارة اليامين وصوم  
 الاعتكاف وصوم كفارة الجاهل كفارة من افطر يوما يقضيه من شهر رمضان بعد  
 الزوال وما لا يوجب الاستئناف على كل حال على ضربين احدهما يوجب التتابع والاخر  
 يوجب الاستئناف فما يوجب البناء فكل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين اما  
 في مثل خطاء او كفارة طعاما او كفارة افطار يوم من شهر رمضان او وجب عليه صوم  
 شهرين متتابعين بنذر نفق صام شهرا ومن اكل ثلثة شيئا ما ينفق وان كان قد ترك  
 الفضل وان لم يكن صام شهرا ولم ينفق عليه فانه يتعاقب على كل حال وكذلك في وجب  
 عليه صوم شهرين متتابعين اما بالنذر او يكون حلو كما لو نذر ذلك في مثل الخطاء او غير ذلك



فانه ان صام تحت غيرة يوم اظمأ فاني وان كان دون ذلك استأف ان يكون من  
 ابيض وصوم ثلثة ايام في دم المتعة ان صام يوم اظمأ فاني وان صام يوما واحدا  
 استأف هذا اذا فطر من غير عذر فاما ان فطر لمرض او حيض فانه يني على كل حال  
 والا يراعي فيه اتساع مثل قضاء رمضان وصوم جزاء الصيد وصوم الذرا ذاك  
 اتساع وصوم البقرة ايام في دم المتعة وفي الصوم ما يجب بافطاره <sup>بما</sup> مستعدا من غير  
 عذر وقضاء وكفارة ومنه لا يجب فيه الاكل صوم شهر رمضان اذا فطر <sup>بما</sup>  
 وصوم الاعتكاف وما عدا ذلك من انواع متى اظمأ لا يلزم الكفارة وينقسم صوم الذرا  
 ثلثة اقسام احدها من قبل الاخر <sup>بما</sup> والثاني من قبل كفاة اليمين لا يلزم  
 الا بعد الفجر من التيق والاطعام والكسوة وصوم كفارة قتل الخطأ والظهار فان لم يكن  
 الا بعد الفجر من الهدى والخير كفارة ادى على الراس فان لم يجز بين السك والصلوة  
 والصوم وكفارة من اظمأ يوم من شهر رمضان بلا عذر على خلاف بين الطائفتين فخير  
 وصوم كفارة من اظمأ يوم يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال وكذلك صوم جزاء  
 الصيد فان لم يجز جميع ذلك والمضيق من شهر رمضان وصوم قضاء شهر رمضان  
 وصوم الذرا وصوم الاعتكاف واما الذرا وبمن الصوم فيجوز ايام السنة الا العيدين  
 وايام الشريق لمن كان نجس الا ان بعضه افضل من بعض منها صوم الثلثة الايام من كل شهر  
 اول خيس في العشر الاول والاول اربع في العشر الثاني واخر خيس في العشر الثالث  
 اربعة ايام في السنة مثل يوم الغدير وهو اثنان عشر من ذي الحجة ويوم السابع  
 عشر من شهر ربيع الاول فيه مولد النبي صلى الله عليه وآله ويوم السابع والعشرين من رجب فيه جث  
 النبي صلى الله عليه وآله ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه دحيت الارض من تحت الكعبة  
 والاول يوم من رجب ويجب كله وشعبان وايام البيض من كل شهر وهي اثنان عشر  
 والاربع عشر والخامس عشر وصوم يوم عرفة من لا يضعفه عن الدعاء وصوم يوم عاشوراء  
 على وجه الخبز والمصيبة لا على اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله واما الصوم القبيح فيمنع <sup>الصيد</sup>

ويوم الاثنين

ويوم الاثنين على ان من شهر رمضان وايام الشريق لمن كان نجس ومن كان في <sup>مصار</sup>  
 حارة صوم ما وصوم السبت وهذا لا يتكلم وصوم العوا كذا جعل عام <sup>محر</sup>  
 او يطوعا يمين وصوم نذر العيصه وصوم الدهر لا يداخل فيما بعد ان وما صوم  
 التاديب مثل المسافر اذا قدم على اهله في بعض ايام السك بقية نهاره ما ويا وكذا  
 الحائض اذا طهرت في وسط النهار والربيع اذا برء <sup>بما</sup> والصيد والظهار اذا استأف  
 هو لا كله عيكون بقية نهاره ما ويا وكان عليهم القضاء في اليوم واما صوم الاذن  
 فالمرأة لا تصوم تطوعا الا باذن زوجها وكذلك المملوك لا يصوم تطوعا الا باذن سيده  
 وكذلك الصبي لا يصوم تطوعا الا باذن صفيه **فصل** في حكم المريض والعافر عن الصيام  
 كل مرض يغلب معه الظن ان اذا صام ادى الى تلف النفس او زياد في المرض زيادة بينة  
 فلا يجوز معه الصوم وان صام لم يجزه وكان عليه القضاء والمريض لا يخلو من ثلثة احوال  
 اما ان يموت في مرضه او يبرأ او يستمر معه المرض الى رمضان اخر فان مات في مرضه ذلك  
 استحباب لو ايسر القضاء عنه وليس ذلك بواجب وان برئ وجب عليه القضاء بنفسه فان لم  
 يقين ومات وجب على وليه القضاء عنه والولي هو اكبر اولاده الذكور ودون الاناث  
 فاما ما فوجاهة في سن واحد كان عليهم القضاء بالمخصص او كلف ببعضهم ويقوم <sup>بمقتضى</sup>  
 عن ابائهم وان لم يموت وكان في عزمه القضاء من غير توان ولحقه رمضان اخر <sup>صيام</sup>  
 الثلثة وقضى الاول ولا كفارة عليه وان اخره فوايل صام الحاضر وقضى الاول <sup>بمقتضى</sup>  
 عن كل يوم عشرين من طعام فان لم يقدر فبذل واحد وان لم يبر حتى يقدر رمضان من  
 صام الحاضر وتصدق عن الاول ولا قضاء عليه به حكم ما راد على رمضان حكم ما سوا  
 كل صوم وجب عليه وتوابعه ومات تصدق عنه وليه ويصوم عنه كذا في العائز  
 عن الصيام فوعان احدها يكفر ويقضى والاخر يكفر بالقضاء فالاول الحامل للمريض  
 التي تحاف على الولد والمرضة القليلة اللبن مثل ذلك ومن بدع طائر مري في ذواته  
 فهو لا يكفرون ويقضون وعليهم القضاء والثاني النجس الكبد ومن بدع طائر لا يبر



وزا له من لاد عليهم كفارة بلا قضاء **فصل** في حكم المسافر في الصوم والصلوة قد بينا  
 ان فرض المسافر بخلاف فرض الحاضر في الصلوة فاما في الصوم فلا يجوز له ايضا في السفر  
 ومن صام لم يجزه وكان عليه القضاء سواء كان الصوم شهرا رمضان او واجبا اخر ايام السنة  
 الوجبة لذلك على من لا يكون نذرا في يوم فيه صافرا او حاضرا فان لم يتركه الوقت  
 وصوم الشهر ايام لم يفته لا بها قضاء في ذلك الحجة وما عدا ذلك من انواع الصوم فلا  
 يجوز في السفر وان صام كان عليه القضاء وهذا اذا جوع الصائم وطائفة **ا** ان لا يكون  
**تجارب** ان يكون بين يد من ثمانية فرائض اربعة وعشرين بيلا **ج** ان لا يكون مذكرا  
 انه يجب عليه الصوم وانما في السفر ومن شرط الاطوار تبين ثمانية في السفر من الليل  
 لم يقبها وهذا راي في السفر صام ذلك اليوم ولا قضاء عليه وان لم يبين ثمانية  
 من الليل ولم يتفق له الخروج الى سائر الزمان لم يقض ذلك اليوم ومن خرج في السفر  
 لا يفطر حتى يتوارى عنه جده لا يملكه او يخفى عليه اذ ان مصر **فصل** في حكم الاكل  
 الاعتكاف في الشرع عبارة عن البث في مكان مخصوص للعبادة والاراضع القاصية  
 الاعتكاف فيها اربعة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ولا  
 يصح الاعتكاف الا بصوم ولا يكون اقل من ثلثة ايام فالاعتكاف فلاحون لان يقرب  
 البناء الحاج او قبله مباشرة بشهوة ويجنب البنية والحد والماراة ويجنب  
 البيع والشراء ولا يخرج من المسجد الا لضرورة ولا يفتي تحت الاطلاق بها ولا يقضي  
 غير المسجد الذي اعتكف فيه ثلثة ايام في موضع شاء واذا فرض الاعتكاف معات  
 المرأة خرجا عن المسجد الذي اعتكفا فيه فانما يباحا الى الاعتكاف في الصوم  
 ومتى جامع الاعتكاف لزم منه كفارتان مثل ما لزم الفطر في شهر رمضان احدى  
 لاجل الصوم والثلثة لاجل الاعتكاف وان وطأ ليدا كان عليه كفارة واحدة  
 لمحرمة الاعتكاف **كتاب الحج** الحج في الشريعة عبارة عن قصد البيت الحرام لاداء  
 مناسك مخصوصة على وجه مخصوص في زمان مخصوص من كان على صفة مخصوصة  
 وهو على ضربين مفروض ومنون فالفرض على من بين اهلها يجب اتم الحج  
 وهي

وهي حجة الاسلام وهي واجبة على كل حر بالغ كامل العقل صحيح الجسم متبكر من سنه  
 على الراية في السرب والمواضع يمكنه السير واجدا لراد والراحة ولا يتركه من نفسه من  
 تجب عليه نفقة على لاقتضاء لما ينفقة على نفسه ما جازيا بالالاقتضاء وفيه  
 بعد ذلك معه ما يرجع الى كفايته في معيشة او صناعة او حرفة يبيع اليها ومتى اخلت حتى  
 من هذه الشروط فانه لا يجب عليه الحج وان كان مستحبا له بكفالة اقيامه غير انما  
 فعله ثم تكملت له شروط وجوبه فلا بد له من اتمدة الحج ومن شرط صحة الاحاد الام  
 وكال العقل ومتى تكملت هذه الشروط وجب في العزيمة واحدة وما زاد عليها  
 مستحب مندوب اليه وعند كمال شرط الوجوب يجب على الفور والبداء دون  
 التراخي فيما نهى عنه ثم ضله كان مؤد يا وان فطر في التاخير وما يجب  
 النذر او العهد فهو يجبها ان كان واحدا فواحد وان كان اكثر كان مثل ذلك  
 واذا اجتمعت حجة الاسلام وحجة النذر فلا تجزى احدهما عن الاخرى اذا ثبتت حجة  
 رائدة على حجة الاسلام وان نذر مطلقا اجزا عنها حجة واحدة ولا تراخي في حجة  
 المندوب والشروط التي لا عينها في حجة الاسلام وانما تراخي الحرية وكال العقل  
 وما عداها منجب شرطا **فصل** في ذكر اقسام الحج الحج على ثلثة اقسام مع  
 بالعمرة الى الحج وقران وافراد والتمتع هو فرض من نأى عن المسجد الحرام وحج  
 من كان بينه وبينه من كل جانب اثنا عشر ميلا فلا يجوز له ولوالد التمتع مع الاكلان  
 فانما يمكنه التمتع اجرام الحجة المفردة او القارئة ومن كان من اهل مكة  
 المسجد الحرام وهو من كان بينه وبين المسجد اقل من اثني عشر ميلا من اربع  
 جوانبه ففرضه اقران والافراد والاخرية التمتع بكال فبما في افعال التمتع  
 التمتع الا حرام من المقات مع الحج والقبليات الادب ويكون على ثلثة صنفين  
 يوقت مكة فانما هذا قطع البنية ودخل اليها ودخل المسجد الحرام  
 البيت سبعا وحل عند اقامته كقمتين ثم يخرج الى اصفاء ينسجى بينها سبعة اوط



ثم يقصر من شعرها منه وقد اهل من كل شيء احرام من غير ان احراما اخر باليوم  
ويحيط الى من نبتت بها نبتة عرفة ويعد منها العرفات فيقف هناك العرفان  
فيقف منها الى اشهر الحرام فيقف بها العرب والعقاء الامرة ويبيت بها الى طلوع الشمس  
او الفجر ويوقد الى من فيقف مناسكه يوم النحر بالبحر بابنته ويحيط الى مكة فيطوف  
بالبيت طواف الزيارة ويصل عند المقام ركعتين ويحيط بين الصفا والمروة ثم يطوف  
طواف النساء وقد اهل من كل شيء احرام منه وقد قف مناسكه كلها للعمرة والحج وكان  
متمقا ثم يرد الى من فيقف بشية مناسكه كلها للعمرة والحج وكان متمقا ثم يرد الى من  
فيقف بقية مناسكه من الرمي وغير ذلك واما القارن فهو الذي يحرم من الميقاتين  
يقرن باحرامه سياتي الهدى ويحيط للعرفات فيقف بها ويعد الى المعرف فيقف  
به ثم يحيط الى مكة فيطوف بالبيت ويصل عند المقام ويحيط بين الصفا والمروة ويحيط  
يطوف طواف النساء فقد قف مناسكه كلها من الحج تحبب دن العمرة والقرن  
مثل ذلك الا لا يقرن باحرامه سياتي الهدى وبات في المناسك فيها سواء وحده  
التلبية عند كل طواف ثم يخرج الى التيمم او احلوا من التيمم فيها من هناك  
بالعمرة ويخرج الى مكة فيطوف بالبيت ويصل عند المقام ويحيط بين الصفا والمروة  
ثم يطوف طواف النساء ويقصر من شعره سواء ادعى عمرته فتكون عمرته مقصرة  
وحن بنين فضلا فصلا من ذلك ان شاء الله تعالى **فصل** في ذكر المواقيت

فضل

فضل

الاحرام

الاحرام شرط في صحة الحج على ما قلناه ومن تركه سقط الحج له ولا يصح الاحرام على  
اختلاف انواعه الا في الشهر الحج وهو شوال ذو القعدة ومثله من ذي الحجة  
واما الاحرام بالعمرة المفردة فيصحب سائر السنة الى وقت شأ والاحرام لا ينعقد  
الا بنية او لا والاسترا عليه كما يجب القبل عند الاحرام واذالة الشعر والوضوء من  
بنيته الاستعداد له فانه لا ينعقد من اول ذي القعدة ثم يصلي ويلبس ثوبا احراما  
يترد به بعد ما يردى بالارض ويصل ركعتي الاحرام فان صلحت ركعتا  
كان افضل وان كان عقيب فريضته كان افضل ثم يحرم عقيب الصلوة فيقول اللهم  
انني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج على ان يلبس ثوبا احراما وان كان مفردا او قارنا  
ذكر ذلك في دعائه احرامك شعري وبشري وعقلي وخطي ونسائي والطيب  
وجميع ما ينبت مني عنده في حال الاحرام اجمع ايقع بذلك وحملك والى الاخرة اللهم  
انك تكن حجة نعمة وانما صاف الى ذلك غير من ادعاء كان افضل ثم يلبس ثوبا  
واصبا فيقول لبيك اللهم لبيك ان الحمد والمنة والملك لك لا شريك لك لبيك  
لحجة وعمرة او حجة مفردة عما عليها عليك لبيك وان اضاف الى ذلك الفاظا  
مقرنة بربنا التلبية كان افضل والتلبية ما يفقد الاحرام ويقوم مقامها السجدة  
الهدى وتقليد هاتين كان معه هدى وهو ان يعرض ما يدعى بطهر بالدم  
ويعلق في رقبته فخلد كان يصلي نكاحا فيه والاخر من ينعقد احرامه بالاداء فاذا  
قد احرامه ومنه خطوات رفع صوته بالتلبية ويكون على التلبية في كل وقت  
الحان ينادي بها صوتا كما كان متمقا فند ذلك يقطع التلبية وان كان متمقا  
عمرة مفردة فيصنع الاصل اخفاها في الحرم وينبغي ان يتجنب في احرامه الطيب  
كله واكل طعام يكون فيه طيب ولا يلبس خيطا وان كان في داسه وعمله ولا يزين  
بريشة ولا يصيد ولا ياكل لحم صيد ولا يقبل صيدا ولا يدل على صيد ولا يد من  
نحوه من الادهان طيبا وغير طيب ولا يزين و لا يزين ولا يلبس ولا يلبس





الناس بشهوة ولا يلبس من ولا يقبل من ولا يكون ثيابه مما يجوز ان يصلوا فيها واقضها  
 القتل المحض ولا يقبل الحجر ولا يرس في الماء والمرأة تستر عن وجهها بخوذة لها  
 ليس المحيط ولا يقطع شجر يثبت في الحرم الأشجار الفواكه ولا يكره بغير قيد ولا مال  
 لسه ولا يذبح فريخا ولا يلبس الخفين ولا سيرا القدم ويحبتب الشوق وهو الكذب  
 والجبال وهو قول لا ناسه وبلى راسه والرفث وهو الجاه ولا يسخي عن نفسه شيئا  
 من شعره ولا اظفاره ولا يلبس سلاحا الا عند الضرورة ويكره له لبس الدنيا بالمصنوع  
 والنوم عليها وليس الثياب العلية وليس على امرأة عداة يلبس ولا يجوز للمرأة لبس  
 يكره استعمال الخيل والكحل ولا تقبض المرأة ولا تظفر الا بالمرء ولا تحلب حبه حكاية  
 ويكره لدخول الحمام وما يلزم من الكفارات الخاففة ذلك تدبيره في النهاية وغيرها  
 من كتبنا فلا طول بذكره فالمرء من الكفارات في احرام الحج على اختلاف من قبله  
 بغيره الا بها وما يلزمه في احرام العمرة المفردة لا يغيره الا بكفة ثبابة ليس بها حذرة  
 فيلزم الحلق بالحرم اقية والحجم في كل من الحلق الحرام او الحرام في الحرم والقيح حيا  
 ببناء في النهاية والجراح الكائن بالفرج قبل الوقوف بالاعتكاف فانه يفسخ الحج وجوب  
 عليه انما معالج من قابل وان كان بعد الوقوف بالاعتكاف او كان قياما دون الفرج  
 كان عليه الكفارة ولم يلزمه الحج من قابل ومن فعل ذلك في العمرة المفردة تمها  
 وكان عليه قضاءها من الشهر الا اخل  
 يستحب  
 الفل عند دخول الحرم وتطيبا لم يعض شي من الاذنين وغيره واذا اراد  
 دخول مكة اعتل ايضا منه ويكون دخوله من اعلاها ويحسها على سكة  
 وقمار ويستحب ايضا الفل عند دخول المسجد الحرام وان يدخل من باب  
 بني سمية ويصلي على النبي وآله عليهم السلام ويسلم عليه عند الباب ويدعو  
 بما اداوا من دعائهم وروى فيه كان افضل ويكون حافيا واذا اراد الصلاة  
 فينبغي ان يتبذل او بالحجر السود ويظن سبعة اسواط ويكون على كل راس  
 يستحب

يستحب ان يستلم الحجر في كل شوط ويقبله ان امكنه والامسه بيده وقبل يده ان  
 لم يتمكنه او وحى بيده اليه ويدعو عند الاستلام ويدعو عند الطواف وان لم يقرأ  
 القرآن ولم يقرأ السجدة ويضع حذره ويطنه عليه ويدعو عنده ويستحب ايضا الاستلام بالركن  
 كلها حامة الركن اليماني وسوى من الطواف على ما قدمناه يصلي بالمقام ركعتين او جسيما قرب  
 ومن زاد في طواف الفريضة عامدا اعاده واذا شك فلا يدعيكم طواف اعاد وان شك بين  
 الستة والسبعة والثمانية اعاد ومن نقص طوافه ثم فكر انتم ولا شيء عليه فان رجع الاطلا  
 امر من يطوف منه ذلك من شك بين السبعة والثمانية قطع الطواف ولا شيء عليه من  
 شك فيما دون السبعة ففي كل اقل ومن زاد في النافذة ثم اسبوعين ويكره الحج بين  
 الطوافين في الفريضة ويجوز ذلك في العوافل والافضل كما طاف بها ان يصلي عند مقام  
 ركعتين ثم يطوف شكركا ما سأل على هذا الترتيب فاذا خرج من طوافه فينبغي ان يخرج الى  
 الصفا فاذا اراد الخروج الى الحى بين الصفا والمروة فينبغي ان يمشي الى ان يستلم الحجر ويقبله  
 ويضرب رنزم ويشرب من مائه ويصيب شيئا منه على يده ويحمد ان يكون ذلك  
 من الدلو مقابل الحجر ثم يمشي الى الصفا ويستقبل القبلة ويقول لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده  
 شي قد مر ويدعو ما روى وعنده ويصلي على النبي ثم ليطف بين الصفا والمروة سبع مرات  
 يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة فاذا بلغ الى الحى فليضع فيه حمره ولا راكبا كان او ماشيا  
 وذلك على الرجال دون النساء والسنن فضل من الركوب وكلما جاء الى المروة وقف  
 عند ها ويدعو ما روى وكذلك اذا جاء الى الصفا مثل ذلك ويدعو ما يقرأه ويقرأ القرآن  
 والافضل ان يكون على ظهره وليس ذلك من شرط ومن زاد في السعي شوطا معاد  
 ومن سعى ثلث مرات ناسيا وهو عند المروة اعاد لانه بدأ بالمروة وهو لا يدري  
 ومن لم يدرك سعى اعاد ومن زاد شوطا وقبلا بالصفا طرح الزيادة وان تم  
 اسبوعين كان جائزا ومن سعى سبع مرات وهو عند المروة لم يعين ومن نقص شوطا



او ما زاد عليه ثم ذكر ثم لم يعد فاذا فرغ من الذي قصر من شعر راسه وحلته ونقص  
 من اظفاره ولا يخلق راسه هذه الاحوال فان خلة كان عليه ومبرأ من راسه  
 يوم النحر وان نسي القصير حتى يحرم بالحج كان عليه دم فاذا فعل ذلك فقد احل من  
 كل شئ احرم منه الا الصيد لكونه في الحرم لا يستحب له ان يشبه بالحرامين ولا يلبي الخط  
**فصل** اذا اراد الاحرام بالحج فينبغي ان يكون ذلك يوم التروية هذا الزوال فان لم  
 يمكنه اهرام في الوقت الذي علم انه يلحق الوقوف بعرفة وكيفية الاحرام وشروطه وافعله  
 مثل ما تقدمناه في احرام العرة سواء غير انه يذكر في دعاء الحج فقط فان العرة قد انقضت و  
 يقطع التيسر يوم عرفة عند الزوال فان احرم اجزأه ذلك بالنية اذا بدأ بفعل الحج فان  
 نسي الاحرام حتى يصل بعرفة ما احرم بها فان لم يذكر حتى يصلي مناسكه كلها لم يكن عليه  
 شئ **فصل** يجب للامام ان يصلي الظهر يوم التروية ويصلي من عداه لا يخرج من  
 حتى يصلي الظهر والعصر بها وينبغي للامام ان لا يخرج من منى الا بعد طلوع الشمس **فصل**  
 عرفة وغير الامام يجوز له الخروج قبل طلوع الفجر ويجوز العليل والكبير الخروج قبل  
 ذلك ويجب للمعتمر ان يبيت بعرفة وينبغي ان يصلي الظهر والعصر بعرفة حتى يصلي بها  
 فاداءات واحد واثنين ويقف الغزوي بلسان يدعو الله ويثني عليه ويصلي على النبي  
 صلواته ويدعو لنفسه ولاخوانه المؤمنين وينبغي ان يكون نزوله ببطء عرفة ولا يصف  
 تحت الاركان فاذا غربت الشمس افاض من منى الى المشعر فان افاض قبل ذلك فسد الحرام  
 دم بدنة ولا يصلي المغرب والعتمة الا بالمشعر الحرام ويبيت بها تلك الليلة والامام  
 وقراءته القرآن ويستحب له ان يقرأ سورة البقرة ولا يجوز للامام ان يخرج من المشعر  
 الحرام الا بعد طلوع الشمس وغير الامام يجوز له بعد طلوع الفجر خيرا ان لا يجوز وادى محنة  
 الا بعد طلوع الشمس ومن خرج قبل طلوع الفجر جازا الزم دم مائة ونقص ذلك  
 المرأة والحائض والاضطرب الخرج قبل طلوع الفجر ويستحب للمعتمر ان يبيت بمكة **فصل**  
 اول ما يتهدى الحاج يوم النحر ان يري حجرة العتبة مع خضيات زمزم من حيث  
 كل

فصل

فصل

فصل

كل حصاة على باطن ايهامه ويدفعها بظفر يمينه وينبغي ان يلتقط الحصاة كما كان  
 ان يكون بوشا ولا يرمى بغير حصاة وان كان على طيارة من افضل ويجوز الرمي على  
 غير وضوء ويرى من قبل وجهها وينبغي ان يكون بينه وبين الحجرة عشرة اذرع **فصل**  
 عند رعاؤه يدعو عند الرمي فيقول اللهم هذه حصاة فاحشمن في وزنه من فعل  
 ولا يجوز اقل من سبع فاذا فرغ من ذلك ذبح الهدى ويستحب ان كان من البدن ان  
 يكون انا وانا ويكون ثلثا فاقومة وهو ما لم يحس بغيره ودخل في السادسة وان  
 كان من البهائم يكون اثنى ويكون ثلثا وهو الذي دخل في السبعة الثانية وان كان  
 من النعم يكون فحلا من الصلوات عي في سواد وينظر في سواد ويرك في سواد فان  
 لم يجد من الصلوات جازا ليس من الفريضة ولا يجوز ان يفاض الحلقة مع الاختيار لا  
 يحزى واحد الا من واحد ومع الضرورة يحزى واحد من جهة وعن سبعة وعن  
 وينبغي ان يكون ما قد عرفت ولا يجوز دفن الاغنة ويستحب ان يتولاه بغيره  
 بالاصل يد مع يد الذاب ويقول وجهي وجهي الذي فطر السموات والاخر الاية  
 ويقسمه ثلثة اقسام قسم يأكله وقسم يهديه وقسم يصدق به وان كان ثلثا من عرفة  
 عند الذبح وان نرى عنه ولم يذكره اخبره وان لم يجد الهدى وجهه ثلثة خلفه  
 عند القعدة ليشتر به ويدفع عنه في بقية ذي الحجة وهو يحزى عن ثلثة صام بدلة  
 ايام بعد اقصاء ايام الشرف لان خرج من مكة صام ثلثة ايام في الطريق في ذي  
 الحجة والسبعة ايام وصل الى اهله فان اقام مكة صبر شهر ثم اقام السبعة ايام  
 والاصح هو ان يبيت بها سنة ثم يبيت بها سنة ثم يبيت بها سنة ثم يبيت بها سنة  
 سوار ويجوز ذبح الهدى طول ذي الحجة والاصح بعرفة ذبحها في يوم النحر **فصل**  
 فيه فاذا خرجت ففان فافان وان كان وجب عليه هدي في كفارة او نذر  
 وكان حاجا رجه عتبه وان كان معتمرا ذبح بمكة ولا يأكل من هدي الكفارة ولا  
 يخرج به من مكة ولا يذبحه الا ان يقيم فوضه فيضدق به ويجوز ذلك في هدي التمتع

فصل

فصل



والأضحية فإذا فرغ من الذابح خلق رأسه وكن كان مرفوعة لا يجوز خلعها من غير  
 بحرم البقيصر والخلق فصل وان نسي حتى خرج من رمي بها وجعل ما كان  
 عليه خلق موضعها وبقي شعره الذي لم يندف من هناك وان لم يكن قد نسي مكانه وليس  
 على النساء خلق ويجزى من البقيصر وبأمر الملاق بنماضه يعلق رأسه لا الأذنين  
 يدعى عند خلق فيقول اللهم اعطني بكل شعرة نور يوم القيمة فإذا فرغ من الخلق  
 مضي من يوم إلى مكة لزيارة البيت طواف الحج فان لم يقبل من الغد ولا يؤخر أكثر  
 من ذلك مع الحفا من فاشكان مفرها أو ما راجع له تأخره إلى بعد الفصد أيام التشرع  
 فإذا جاز إلى مكة نزل عند دخول المسجد والطواف مثل ما قبله يوم قدم مكة سواء وطوف  
 اسبوعا ويصلي ركعتين عند المقام ثم يخرج إلى الصفا فيصلي بينه وبين الزمعة سبع  
 كما فعل أول مرة سواء فإذا فعل ذلك فقد أتم من كل شيء أحرم منه ثم النساء  
 يطوف طواف النساء اسبوعا آخر ويصلي ركعتين عند المقام وقد حلت له الصفا  
 فإذا فرغ من ذلك عاد إلى منى وقام بها أيام التشرع ولا يبيت ليلة مني إلا بها فان  
 مات بغيرها كان عليه بكل ليلة ستاء ويرى كل يوم من أيام التشرع مثل ما كان  
 وطهر من حصاة كل عمر سبع حصيات على ما وصفناه سواء سجد بالحجارة أو بطيور  
 من ديارها ويكر ويصلي عند هاتم الحجرة الثانية ثم الثالثة مثل ذلك ولا يقف  
 عند هاتم ويجزى أن يغير في الفجر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشرع فإذا  
 أراد ذلك ففي حصاة يوم الثالث ومن تأخر رمي قضاءه من عند ذلك اليوم  
 عند الزوال ومن نسي رمي الحمار حتى جاء إلى مكة عاد إلى منى وراها فان لم  
 تذكر يذكر فلا شيء عليه ويتبع أن يرتب الرمي بسدا بالحجارة القصوى ثم أفلام  
 بالرسطي ثم بحجارة العقبة فان راها متكونة أعاد ويجزى الرمي من الليل  
 وعن الحج عليه وعن الصبر فيغني أن يكره عقبت عن غيره صلوة بخلافها صلوة  
 الظهريوم والنهار والفر من الحج من اليوم الثاني من التشرع ولا يفر في التشرع  
 الأول ويستحب أن يعود إلى مكة لو طاف البيت وطواف الوداع ويبدى حلقه

مسجد الحنيفة ويصلي فيه على قضاءه ويصلي فيه وكذلك مسجد الحنيفة وهو مسجد  
 مسجد الحنيفة دخول الكعبة والصلوة في أربع زواياها وبين الأستوايين  
 على الرخامة الحجر أو غير الصلوة في زواياها لا يخطأ ولا يصنع ولا يخطأ إذا خطأ  
 فإذا أراد الخروج من مكة وجع البيت وخرج من باب الحنيفة أو من غيرها  
 باب المسجد ويدعو مستقبل الكعبة ويتبعه إن شئى له من دم عمر يصديق به تكون  
 له حيرات لما لعله دخل عليه من يقصر من أحرام **فصل** العمرة فريضة مثل الحج  
 شرائط وهو ما شرط وهو ما شرط وعمره الإسلام مرة واحدة وما يجب بالندوة  
 العهد بمجاورة منى مع الحج سقط عنه وهو ما شرط منها وإن حج قارنا أو مفردا إلى  
 ما لم يزد بعد الفراغ من مناسك الحج إلا التمتع أو مسجد على من الحين عليها السلام  
 أو مسجد ما شئى من مناسك الحج ويعود إلى مكة فيطوف بالبيت ويصلي عند المقام  
 ويصلي بين الصفا والمروة ويقصر شعر رأسه ثم يطوف طواف النساء وقد أحل  
 من كل شيء أحرم منه ويجزى من العمرة في كل شهر وأمله في كل عشرة أيام **فصل** الحج  
 على النساء كوجوب على الرجال وشروط وجوبه على كل شرط وجوبه على الرجال  
 سواء بلاء وبلاء ولا نقصان وليس من شرط وجوبه وجوبه ولا طاعة للزوج على  
 المرأة في حجة الإسلام ويجزى إذا حالته ولا يجوز لها حج التطوع إلا إذا نية وكما يلزم  
 بالنذر يلزم الرجال بالنذر من الحج والعمرة يلزم ملكة النساء ويستحب أن لا يخرج  
 إلا مع عمر أو زوج فان لم يجد خرجت مع حقات المؤمنين وإن حاضت وقت الحرام  
 فعلت ما فعلت الحرم وتوجرا صلوة وأفضل حتى حاضت قبل طواف العمرة وفاتها  
 ذلك بطلت معها وحلت حجة مفردة وقضاء المرأة فيما بعد فان حاضت في ذلك  
 الطواف وكانت طائفة في أربعة أسواط تركت فيه الطواف وقضاءه من ذلك  
 وسعى وقصر وقدمت معها فإن طافت ثلثة أسواط أو أقل بعد بطلت  
 وتحملها حجة مفردة وسعى طهرت من الحيض عند منوها جاز لها تقديم طواف

فصل

فصل



الحج وطواف النساء قبل الخروج الى عرفات والى منى خاصة يجوز لها الطواف بالبيت اذا  
 ما فعلته المستحاضة وقضت بقضاء الطاهر والظاهر ان الامام اذا قضاها في غير وقتها  
 من باب التخيير ولا تدخل على حال **كتاب الجهاد** الجهاد الكفار فهو في شرع الاسلام  
 وهو فرض على الكفاية اذا قام من زعمه كفاية سقط عن الباقيين ولو عوبه شرطه والى  
 وجهه اذا قام بادل او من نصبه امام عادل للجهاد او يكون من وجب عليه ذكر ابا القاسم  
 عقلا صحيحا حيا حرا ولا يجوز ان يكون شيئا ليس به ربيعة فلا بد من الجهاد متى  
 احل شرط من ذلك فقط فرجه الا ما كان على وجه دفع الغدي عن النفس والاسلام  
 والمرابطة مستحبة وهدايتها ايام الايامين يوما فاذا زاد على ذلك كان جهادا  
 ونقصا للمرابطة واجبة بالذن **فصل** الجبل من حاله الاسلام وانما الشهادتين  
 وجب جلاده وقتلهم ثم هم يفتنون قسما من احد فالاربعة عنهم الا ان يسلموا او  
 يقبلوا الجزية ويلزموا شرائط الا ان يترجمهم اليهم والمضاد لله والجوعى واخذوا  
 الجزية وصعب عليهم حيا يراهم مستحبة في الحال ويزاد ايضا في حالهم من الجزية  
 وليس لاحد ود ولا يجوز الزيادة عليه ولا نقصان منه وهو غير ان يضعها على  
 رؤسهم او على ارجلهم فان وضعها على رؤسهم وميت وضعها على رؤسهم **فصل**  
 سقطت عنهم الجزية وكانوا مثل المسلمين من هم العشر او نصف العشر وتكون  
 في ايديهم ومن وجب عليهم الجزية فاسلموا سقطت عنه ولا يؤخذ الجزية من الصبيان  
 والاموات والنساء والنسوة وتؤخذ من المأثورين وقيل من المأثورين وقيل من الجزية وتؤخذ  
 الظاهر باكلهم الجزية وسقطت الجزية والى ما ذكره الجهاد في حق حاله في  
 ذلك فقد خرج من الجزية ومن على الشب في وقتها لم الا ان يسلموا او  
 يقبلوا او يسلموا في رؤسهم وتؤخذ من اموالهم ولا يؤخذ منهم الجزية بحال ولا بد  
 من ابطال حتى يدعوا الاسلام من التوحيد والعدل والظاهر في الشهادتين والقيام  
 بالدين الشرعية فان اجدت الكفر او بغضت فاسلموا ويقتلوا ان لم يتركوا الدين

كتاب الجهاد

فصل

الامام

الامام من يامر به الايمان ويحرم ما لا يكره في اشراف القبال الا القادسي  
 في بلادهم فان ذلك مكره فان فيه اهلا للدين والحق في قوله من الصبيان فانها  
 او من استقر في هذا الجهاد كان املا من ماله الذي يمكن تعلقه الى  
 دار الاسلام فاما لا يمكن تعلقه الى دار الاسلام من المقاتلة والارضين فحق  
 للمسلمين ويحكم على اولاد والصغار بالاسلام ولا يبرقون فاما ما لا يعرف منهم فلم  
 حكم نفوسهم **فصل** كل ما يؤخذ في دار الحرب يخرج منه الحسن فيكون للاربعة  
 والباقي على ضربين ما يمكن تعلقه الى دار الاسلام فهو القام خاصة وما لا يمكن تعلقه  
 فهو لجميع المسلمين والذين في الدنيا القامه ايضا خاصة ويلحق بالدارين من لم  
 يثبت نوع من ائمتهم او علم بوجه الحق بالرجال والان ربيعة اجناس بين وكل من حكم  
 حصر القتال فاقبل اولى قتلى يسم الصبيان معه ويؤخذ في ذلك الحال قبل القسمة  
 ومن ثلثهم يسم الصغار فاقبل ثلثهم بعد القسمة فلا شيء لهم وليس للهرب والعيد  
 شيء من الغنيمة وقسمة الغنيمة بين المقاتلة بالسوية لا يفضل بعضهم على بعض للثرف  
 او العلم او الاقدام الا ان يفرس على الراجل فان القادسي يسمين والراجل يسمون فلو كان  
 بعد الفرس من الجاهل يسم الا فرسين فقط واما يسم منهم في المراكب يسم ايضا مثل  
 القادسي يسمان والراجل يسم **فصل** في الاسرار على ضربين احدهما لو خذ  
 الحرب فانه من لاء الامام يخرج عليهم بان يغير جردت امام او يقطع ايديهم ولا يسم  
 ويترك حتى يتركوا والقسم الثاني ان يخذل بعد تقصص القتال والامام يخرج فيهم  
 بان ان يسم يسم بغيرهم او يناديهم اما يجل او يقتل او يسلبهم ومن اسلم من  
 الفريقين كان حكمة حكم المسلمين غير ان من استرد منهم لا يغير حرا **فصل** في الدخ  
 هو كل من خرج على امام عادل وشيئا حصل فان على الامام ان يقاتلهم ويجب على كل  
 من خرج على امام عادل **فصل** الامام من يرضى معه ويقاتل على قتالهم  
 ولا يجوز لغيره منهم مقاتلتهم غير ان يقاتلوا في كل اربعة الا ان يقاتلوا

الامام

فصل

فصل

لا فرق



